

التاريخ الدبلوماسي

العلاقات السياسية بين القوى الكبرى



أحمد وهبان

قسم العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

دكتور

ممدوح منصور

قسم العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

اهداءات ٢٠٠٢

الأستاذ/ ممدوح منصور

الإسكندرية

التاريخ الدبلوماسي

التاريخ الدبلوماسي

العلاقة السياسية بين القوى الكبرى

(١٨١٥ - ١٩٩١)

الدكتور

أحمد وهبان

قسم العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

الدكتور

ممدوح منصور

قسم العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

2002 / 2003

الدار الجامعية

٨٤ شارع ذكريا غنيم - تانيس سابقاً

e-mail : m20ibrahim@yahoo.com

٥٩١٧٨٨٢ ①



﴿أفلم يسيروا فى الأرض فينظروا كيف كان
عاقبة الذين من قبلهم كانوا أكثر منهم وأشد
قوة وآثارا فى الأرض فما أغنى عنهم
ما كانوا يكسبون﴾

سورة غافر

الآية (٨٢)

الإهداء

إلى :

أستاذنا الدكتور :

محمد طه بدوي

(مرحمه الله)

تصدير

تتعين الإشارة - بادی ذی بدء - إلى أن ثمة تعدداً فسی فروع المعارف التي تعنى بدراسة مجال العلاقات السیاسية الدولية، غير أن هذه الفروع تتباين من حيث طبيعتها تبعاً لتباين مناهجها، فثمة فروع تنهج منهجاً مثالياً حال القانون الدولي، ذلك الفرع من فروع المعرفة الذي يعنى - إنطلاقاً من الطبيعة المثالية لمنهجه - بما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية حتى تكون مثلى وفاضلة تسودها قيم العدالة والشرعية والمساواة والسلام، وهناك كذلك علم العلاقات الدولية الذي يعالج العلاقات بين الدول بمنهج علمي تجريبي، إذ يبدأ علماء العلاقات الدولية من الواقع الدولي بالملاحظة والتجريب بغية الكشف عن حقائق ذلك الواقع الكامنة في أغواره، إذن فعلم العلاقات الدولية - تبعاً لعلمية منهجه - يستهدف تفسير الواقع الدولي، في معنى أنه يعنى بما هو كائن وليس بما يجب أن يكون، وبالتالي فهو يعتبر أظهر المعارف التي تعالج مجال العلاقات بين الدول، وأكثرها أهمية.

أما فيما يتصل بالتاريخ الدبلوماسي فإنه أيضاً يعالج مجال العلاقات بين الدول، بيد أنه ينهج - في ذلك - منهجاً تاريخياً قوامه تسجيل الأحداث والوقائع دون أن يعنى بتفسيرها. وعلى الرغم من ذلك فإن التاريخ الدبلوماسي يمثل فرعاً من فروع المعرفة لا غنى لطالب علوم السیاسة عن دراسته، ذلك بأن التاريخ يمثل لعالم السیاسة (والعلاقات الدولية) أداة عظيمة الشأن من أدوات الملاحظة والمقارنة، وبالتالي فإن

على عالم العلاقات الدولية - إن هو أراد تقديم تفسير للواقع الدولي - أن يلجأ إلى التاريخ باعتباره تسجيلاً لذلك الواقع المراد تفسيره.

وارتباطاً بما تقدم يبدو جلياً أن دراسة التاريخ هي أمر جدهام بالنسبة لطالب الدراسات السياسية، باعتبارها ضرورة يقتضيها إلمامه بحقائق عالم السياسة بشقيه الوطني والدولي على حد سواء. ولنا هنا أن نشير بصدد تأكيد صدق مقولتنا هذه إلى تلك العبارة البالغة الدلالة على قصرها والتي وردت عن المؤرخ وعالم السياسة البريطاني "سيلي" التي مؤداها : (إن التاريخ بدون علم السياسة كنبات بلا ثمر، بينما علم السياسة بدون التاريخ كنبات بلا جذور)⁽¹⁾.

على صعيد آخر فإننا لسنا في حاجة إلى تأكيد أهمية قراءة التاريخ بالنسبة لبنى البشر قاطبة، وحسبنا في هذا الصدد أن نشير إلى دعوة الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم إلى ضرورة الاعتبار بالأمم السابقة حيث قال عز من قائل :

" قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين " آل عمران - ١٣٧ .

(1) " History without Political Science has no fruit. Political Science without history has no root " .

ورد في :

J.R. Seely, Introduction to political Science (Macmillan), London, : 1919), P. 4.

وفي نفس هذا المعنى يرى Jean Bodin أن :

" C'est P' histoire qui nous permet de rassembler les lois des anciens dispersées C a et la, pour en operer la synthese, en realite le meilleur du droit universel se cache bein dans l'histoire " .

ورد في :

J.J. Chevallier , Les Grandes Oeuvers politiques (A. Colin, Paris, 1970) : P. 36.

"ولقد أنزلنا إليكم آيات مبينات ومثلاً من الذين خلوا من قبلكم وموعظة للمتقين" (النور - ٣٤).

"يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم والله عليم حكيم" (النساء - ٢٦).

ويتضح من تأمل هذه الآيات الكريمة السابقة أمران فى غاية الأهمية :

أولاً : إن الاعتبار بأحداث التاريخ السابقة هو السبيل إلى ترشيد اختياراتنا الحالية والمستقبلية (وهذا من شأن فن السياسة)، فإذا كان وعى الإنسان مرتبطاً بقدرته على الإفادة من تجاربه السابقة وأخطائه تجنباً لتكرار وقوعه فيها، وإذا كان التاريخ يعيد نفسه، فذلك حال الأمم والشعوب النابهة فتقدمها ورفعتها مرهونان بقدرتها على استخلاص العبر والدروس من تاريخها والإفادة منها عند رسم سياساتها العامة داخلية كانت أم خارجية.

ثانياً : إن استقراء أحداث التاريخ السابقة هو أيضاً المنطلق إلى الكشف عن سنن الله الكونية أى عن القوانين والحقائق العلمية، وهذا هو حال علوم السياسة التجريبية (ومن بينها علم العلاقات الدولية) القائمة على استقراء الوقائع بالملاحظة والمقارنة بين الأحداث والوقائع المتباينة زماناً ومكاناً بهدف الكشف عن دلالاتها وخصائصها المشتركة أو سماتها العامة.

يبقى أن نشير إلى أننا سنتناول موضوع هذا الكتاب على قسمين نعنونهما على النحو التالى :

القسم الأول : العلاقات الدولية فى ظل النسق الدولى متعدد القوى القطبية (١٨١٥ - ١٩٤٥).

ونعرض فى هذا القسم لأبرز الأحداث الدولية ذات الدلالة والتى وقعت فى إطار هذه الصورة التاريخية للنسق الدولى مع التركيز على الفترة من ١٨١٥ - ١٩٤٥ أى بدءاً من نهاية الحروب النابليونية وانعقاد مؤتمر فيينا، وانتهاء بالحرب العالمية الثانية.

وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة العلاقات الدولية خلال هذه الفترة (من حيث اقتصرها على العلاقات بين عدد قليل من الدول الأوروبية أقطاب النسق المتعدد، ومن حيث وضوح الفارق بين علاقات الحرب والسلام خلالها، فضلاً عن محدودية أدوات أو وسائل التأثير الدولى) قد مكنت من معالجة هذه العلاقات على نحو متكامل ومتشابه فى إطار مفهوم النسق System.

ويتعين التنويه إلى أنه على الرغم من أن ذلك النسق قد تبلور منذ معاهدة وستفاليا (١٦٤٨) واستمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن دراستنا ستقتصر - فى هذا القسم - على الفترة التى تبدأ من أوائل القرن التاسع عشر حيث بدأت العلاقات الدولية بصورتها الراهنة تتبلور منذ ذلك الحين، ومع ذلك فقد تقتضى الأمور منا فى بعض الأحيان الغوص فى أغوار الفترة السابقة على القرن التاسع عشر بغية الوقوف على بعض الوقائع التى يتطلب فهم أحداث لاحقة الإلمام بها.

القسم الثانى : العلاقات الدولية فى ظل النسق الدولى ثنائى
القوى القطبية (١٩٤٥-١٩٩١).

ونتناول فيه أبرز الأحداث الدولية التى شهدتها الفترة المشار إليها
والتي تبدأ بانتهاء الحرب العالمية الثانية وتنتهى بانتهاء الاتحاد السوفيتى
فى ديسمبر ١٩٩١، ذلك الانهيار الذى استتبع زوال الدول السوفيتية
وتفكك كتلتها، وترك مقاليد الأمور فى الساحة الدولية لقطب أوحده هو
الولايات المتحدة.

وبطبيعة الحال فإننا سنذيل كتابنا هذا بإشارة إلى خصائص
صورة توزيع القوى فى العالم منذ تفكك الدولة السوفيتية وحتى يومنا هذا،
تلك الصورة التى درج علماء العلاقات الدولية المعاصرون على الإشارة
إليها بعبارة النظام العالمى الجديد، وما ارتبط بها من لفظة جديدة راحت
تداولها الألسنة ألا وهى لفظة "العولمة".

وفى النهاية فإننا نسأل العلى القدير أن ينفع بكتابنا هذا بنى جلدتنا
من الناطقين بالعربية، وأن يمثل هذا الكتاب إضافة إلى الصرح المعرفى
العربى.

والله من وراء القصد

المؤلفان

القسم الأول

العلاقات السياسية الدولية

في ظل النسق الدولي متعدد القوى القطبية

(١٩٤٥-١٨١٤)

الفصل الأول ١

في

الأوضاع السياسية في أوروبا

خلال الفترة السابقة على مؤتمر فيينا

(١٨١٤)

(أنا الدولة، والدولة أنا)

لويس الرابع عشر

ملك فرنسا

(٥) كتب هذا الفصل : د/ أحمد ومبان

الأوضاع السياسية في أوروبا خلال الفترة السابقة على

مؤتمر فيينا (١٨١٤) :

لعقود طويلة - وحتى قبل نهاية القرن الثامن عشر - ظل مبدأ " حق العروش في تقرير مصائر الشعوب " يمثل واحداً من أظهر المبادئ التي تحكم دبلوماسية القارة الأوروبية، وفي ظل هذا المبدأ - والذي عرف أيضاً بمبدأ الشرعية - كانت السيادة تمثل خاصة من خصائص الملوك الشخصية، وكان مصير المدن والأقاليم - بسكانها - يتقرر تبعاً لمصير أصحاب العروش وإرادتهم^(١). وكانت الدولة تتمثل في شخص الملك، فهي تعد ملكاً خالصاً له وتخضع لمشيئته خضوعاً مطلقاً لا يتقيد بأى قيد، حتى أن لويس الرابع عشر - ملك فرنسا - كان يقول : " أنا الدولة ".

لقد كان يحق للملوك - بمقتضى مبدأ الشرعية - أن يتصرفوا بالأقاليم الخاضعة لهم تصرفاً مطلقاً كما يتصرف الأفراد بالأراضي والعقارات المملوكة لهم، كما كان يحق للملوك أن يهدوا بعض المقاطعات الخاضعة لإمرتهم إلى ملوك آخرين، أو يبادلوا هذه المقاطعات بمقاطعات تابعة لممالك أخرى. كذلك فقد كانت أقاليم الممالك خاضعة لقوانين الإرث وأنظمة الصداق وغيرها من التقاليد الموروثة من القرون الوسطى، وعلى ذلك فكثيراً ما كانت الممالك تتوسع أو تنقلص أو تنضم إلى بعضها البعض أو تنفصل عن بعضها البعض حسب أهواء الملوك ورغباتهم، أو من جراء أية تغييرات تطرأ على أحوالهم الشخصية من

(١) محمد طه بدوي، نولى أمين مرسى، النظرية العامة لعلاقات الدولية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٢،

زواج وتوارث ووفاء، وكل ذلك علاوة على ما كان يكتسبه الملوك من حقوق من خلال ما يخوضونه من حروب أو ما يعقدونه من معاهدات^(١).

وبإبان الحقبة المذكورة كان الناس يعتقدون أن الملوك يحكمون البلاد بتفويض من الله، ويستمدون سلطانهم من مشيئته، وبالتالي فإنه يتعين على رعايا الدولة أن يطيعوا أوامر الملك كما يطيعون أوامر الله، وهكذا فقد انتشر هذا الاعتقاد بين الناس وتغلغل في نفوسهم، وبات يشكل واحداً من المبادئ العامة التي يتولى رجال الدين تلقينها في تعاليمهم وطقوسهم داخل الكنائس^(٢).

وكأثر لمبدأ حق العروش في تقرير مصائر الشعوب - بمضمونه المتقدم - نجد أن ألمانيا على سبيل المثال كانت خلال العقد الأخير من القرن الثامن عشر مقسمة إلى ما يربو على ٣٦٠ وحدة سياسية مستقلة عن بعضها استقلالاً تاماً^(٣).

وجملة القول في شأن ما تقدم أن مبدأ " حق العروش في تقرير مصائر الشعوب " قد ساد لعقود طويلة خلال الحقبة السابقة على القرن التاسع عشر في أوروبا، بيد أنه مع قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ راح المجال ينفسح لعدد من مبادئ جديدة (مناقضة تماماً لمبدأ الشرعية القديم) فيما يتصل بحقوق الشعوب والأمم.

(١) أنظر في هذا المضمون : أبو خلدون ساطع الحصري، أبحاث مختارة في القومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ٥٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٥.

(٣) أبو خلدون ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكر القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ٢٧.

الثورة الفرنسية وبعداً : حق الشعوب فى تقرير مصائرها " :

لقد ارتبطت الثورة الفرنسية بفكرة الحقوق الطبيعية نقلاً عن فلاسفة العقد السياسى، وهى الفكرة التى بزغت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر فى فكر كل من جون لوك الإنجليزى، وجان جاك روسو الفرنسى. وكان من أظهر المبادئ التى ارتبطت بها الثورة الفرنسية - باعتباره واحداً من الحقوق الطبيعية - مبدأ : حق الشعوب فى تقرير مصائرها "، وذلك بطبيعة الحال كبديل لمبدأ " حق العروش فى تقرير مصائر الشعوب ". وقد صاحب هذا المبدأ الجديد - مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصائرها - زيوع مبدأ آخر جديد هو مبدأ القوميات أو ما يعرف كذلك بالمبدأ القومى^(١)، ومفاد هذا المبدأ : الاعتراف لأبناء الأمة الواحدة بالحق فى تنظيم كياناتهم القومية وتحقيق شخصيتهم القومية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً على وجه الاستقلال عن غيرهم من الأمم^(٢). فى معنى أن لا تجميع ولا تفتيت للشعوب بالإكراه، وحق كل أمة (وحدة قومية) فى أن : تتشكل فى دولة (وحدة سياسية)، وان لا تفتت الأمة الواحدة بين عديد من دول، ولا تضم الدولة الواحدة عديداً من الأمم^(٣).

وجملة القول فى شأن ما تقدم أنه قد صاحب قيام الثورة الفرنسية (١٧٨٩) زيوع عديد من مبادئ جديدة تتصل بحقوق الشعوب والأمم، وقد تمثل أظهر هذه المبادئ فى مبادئ القوميات، وحق الشعوب فى تقرير

(١) Weigall al , David and Murphy, Michael, European history, Bpplets Educational, London, 1993. P. 31.

(٢) صوفى أبو طالب فى : محمد طه بنوى وآخرين، المجتمع العربى والقضية الفلسطينية، دار البهضة العربية، بيروت ١٩٧٣، ص ١٧١.

(٣) محمد طه بنوى، النظرية السياسية : النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصرى الحديث، القاهرة ١٩٨٦، ص ٤٣.

مصانئها، ومن هنا فإننا نتفق مع الرأي القائل بأن الثورة الفرنسية هي التي علمت العالم معنى القومية^(١). ومهما يكن الأمر فإن ثمة تساؤلاً يطرح نفسه - في ضوء ما تقدم - وهو : ماذا كان موقف العروش الأوروبية من المبادئ الثورية التي جاءت بها الثورة الفرنسية؟ ولسنا في حاجة إلى القول بأن المبادئ التي جاءت بها الثورة الفرنسية - وعلى رأسها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصانئها - كانت تمثل تهديداً عظيم الشأن للأوتوقراطيات (الملكيات) الأوروبية، ومن هنا فقد كان من الطبيعي أن تثير تلك المبادئ حق ومخاوف العروش الأوروبية، تلك العروش التي كانت تستند - كما أسلفنا - في حكمها إلى فكرة الشرعية (أي حق العروش في تقرير مصانئ الشعوب). وتأسيساً على ذلك فسرعان ما هبت العروش الأوروبية مكونة تحالفاً في مواجهة فرنسا الثورية ضم كلاً من إنجلترا والنمسا وبروسيا (وهي القوى الكبرى وقتذاك) إلى جانب كل من إسبانيا وهولندا وسردينيا وناپولي والبرتغال، وقد تأسس هذا التحالف في عام ١٧٩٢، حيث أعلن مؤسسه عزمهم على محاربة فرنسا بغية الإطاحة بالنظام الجمهوري الثوري وإعادة أسرة البربون إلى العرش الفرنسي. وقد زاد الموقف بين فرنسا الثورية والأوتوقراطيات المتحالفة تأججاً غداة إعلان النظام الفرنسي الثوري تأييده لكل أمة تطالب بحريتها، واستعداد فرنسا للتدخل إلى جانب الأمم التي تطلب المساعدة في هذا الصدد. وقد صدر هذا الإعلان من جانب فرنسا في ١٩ نوفمبر ١٧٩٢^(٢).

(1) Kohn , Hans, the age of nationalism, Harrper & brothers Publishers, New Youk, 1962 P. 3.

(٢) أنظر في هذا المضمون : عمر عبد العزيز عمر، محاضرات في العلاقات الدولية ٤: (أوروبا : ١٨١٥ - ١٩١٩)، دار الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ. ص ١٩، ١٨.

ولم يكد يمضى طويل وقت على هذا الإعلان الفرنسى حتى شرعت قوات النمسا وبروسيا فى غزو فرنسا، غير أن جيوش الثورة سرعان ما دحرت الجيوش الغازية، كما دانت للفرنسيين السيطرة على أجزاء يعتد بها من أراضى الأوتوقراطيات الأوربية حال جل ولايات الأراضى المنخفضة (هولندا)، وسافوى الألمانية وغيرها. فضلاً عن ذلك فقد انفرط عقد التحالف الأوربى الأتوقراطى نظراً لاختلاف أطرافه حول بعض المطالب الإقليمية فى بولندا، ولم يمض طويل وقت حتى راح العديد من هذه الأطراف دولة تلو الأخرى تخطب ود فرنسا الثورية، حيث وقعت بروسيا معاهدة صلح مع الفرنسيين فى عام ١٧٩٥، وخطت إسبانيا ذات الخطوة فى نفس العام، وفعلت النمسا نفس الشئ فى عام ١٧٩٧^(١).

وهكذا فقد اجتاز الجمهوريون الفرنسيون بنجاح أول اختبار حقيقى جابه ثورتهم الوليدة، وكسبوا أول مرانة على قوتهم، وخرجوا من حربهم مع الأتوقراطيات الأوربية وهم أشد بأساً من ذى قبل، وأمضى عزمًا على الاستمرار فى نهجهم الرامى إلى تقديم يد العون إلى أية أمة تشعل فتيل الثورة على الأتوقراطية طلباً لنيل الحق فى تقرير المصير.

نابليون بونابرت وفكرة الإمبراطورية الأوربية :

بحلول عام ١٧٩٩ اعتلى سدة الحكم فى الجمهورية الفرنسية الفتية أحد ضباط مدفعية جيش لويس السادس عشر ويدعى نابليون بونابرت، وما أن حدث ذلك حتى شرع نابليون فى تجيش جيوش عظيمة العدد والعتاد، ثم ما لبث أن انطلق بجحافله غازياً بلدان أوروبا واحداً تلو الآخر، مستهدفاً هدفاً قوامه بناء إمبراطورية أوروبية تخضع لسيطرته،

(١) أنظر فى هذا المضمون : المرجع السابق.

وتأتمر بأمره، معتبراً نفسه وريث الإمبراطورية الرومانية وخليفة شرلمان^(١). ونظراً لطموحاته العريضة فإن نابليون بوناپرت لم يأبه كثيراً بالمحالفات التي سعت الأوتوقراطيات الأوروبية الكبرى إلى عقدها فى مواجهته، فبحلول عام ١٨٠٢ راحت الجيوش النابليونية تجتاح كل من هولندا وسويسرا ومملكة هانوفر. وفى ذات العام توج نابليون نفسه إمبراطوراً على فرنسا فى احتفال أقيم فى أبرشية نوتردام وفى حضرة البابا الذى جئ به إلى باريس ليجرى مراسم التتصيب^(٢). وما أن حل على وجه البسيطة عام ١٨٠٨ حتى دانت لتأبليون السيطرة على إمبراطورية تجاوز من حيث اتساعها إمبراطورية شرلمان، إذ نصب إخوته ملوكاً على إيطاليا، وهولندا، ووسطاليا، كما نصب صهره ملكاً على نابولى، وأزواج شقيقات زوجته حكاماً على بافاريا، وفيرتبرج، وبادن، وفى ذات العام (١٨٠٨) أجلس أخاه جوزيف بوناپرت على عرش إسبانيا^(٣).

وهكذا - وتبعاً لكل ما تقدم - فقد انحرف نابليون - فى سبيل بناء إمبراطوريته المنشودة - عن مبادئ الثورة الفرنسية، وعلى رأسها مبدأ القوميات، إلى حد أنه نصب ملوكاً على دول لا تربطهم بها أية رابطة حتى أنهم كانوا يجهلون لغات شعوبها، كما جمع فى الدولة الواحدة شعوباً تتأفر لغة وحضارة.

(١) أنظر فى هذا المعنى : هانز كوهين، عصر القومية، ترجمة عبد الرحمن صدقى، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٧.

(٢) أنظر فى هذا المضمون : ل.ج. شينى، تاريخ العالم الغربى، ترجمة : مجد الدين حنفى ناصف، دار النهضة العربية، القاهرة - بدون تاريخ. ص ٣٠١.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٠٤، ٣٠٥.



نابلیون بوناپرت - امپراطور فرنسا

وعلى الرغم مما تقدم فإن مبدأ القوميات لم يمت، إذ من المفارقات فى هذا المقام أن الغزو الفرنسى لأراضى أوروبا ألهب شعور أبنائها فى التخلص من الاحتلال، وعمق الفكرة القومية فى نفوسهم فاشترأت أعناقهم إلى نيل الحق فى تقرير المصير، وما يؤدى إليه من إقامة الدولة على أساس قومى^(١).

وهكذا فقد ذاعت مبادئ الثورة الفرنسية واستشرت فى أصقاع أوروبا استثناء النار فى الهشيم، وكانت من القوة فى نفوس الأوروبيين بحيث لم يحمها أن الفرنسيين الذين نادوا بها هم أنفسهم الذين اجتأحوا دولاً أخرى، وأخضعوا شعوبها لنيرهم.

ومهما يكن من أمر الغزوات النابليونية فإن هذه الغزوات مثلت تهديداً عظيم الشأن للأوتوقراطيات الأوربية الكبرى المتمثلة فى كل من إنجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا، إذ قضت على مبدأ حكم العلاقات الأوربية لعشرات العقود، وكان بمثابة حجر الزاوية فى استقرار أوروبا قاطبة. وقد تمثل هذا المبدأ فى مبدأ "توازن القوى"، وهو المبدأ الذى صارت على هذه علاقات البلدان الأوربية فيما بينها منذ معاهدة وستفاليا لعام ١٦٤٨، تلك المعاهدة التى أنهت الحروب الدينية فى أوروبا، ووضعت أسساً جديدة للعلاقات بين الدول الأوربية أزاحت مبادئ العصور الوسطى، وقضت على فكرة الطموح فى إنشاء إمبراطورية عالمية واحدة. كما أقرت معاهدة وستفاليا - بصورة ضمنية - مبدأ توازن القوى

(١) أنظر فى هذا المضمون : صوفى أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٢، ٢٠٣.

لكى تؤكد بصورة جلية على نفس المبدأ^(١). ويهدف مبدأ توازن القوى إلى الإبقاء على الوضع القائم لتوزيع القوى في النسق الدولى من خلال الوقوف في وجه زيادة قوة أية وحدة سياسية أو أية مجموعة من وحدات سياسية (دول) تهدد بقلب الوضع القائم^(٢).

جملة القول - إذا - فى شأن ما تقدم أن نابليون - بغزوه لبلدان أوروبا واحداً تلو الآخر - قد ضرب عرض الحائط بمبدأ توازن القوى وبالتالي فقد أضحي استقرار القارة الأوروبية قاطبة فى مهب الريح، وعلى ذلك فلم يكن أمام الأوتوقراطيات الأوروبية الكبرى من سبيل - إن هى أردت لنفسها البقاء - سوى مواجهة المد النابليوني. وبالفعل فقد عقدت هذه الدول العديد من المحالفات لهذا الغرض، غير أن أهم هذه المحالفات وأمضاها أثراً كانت تلك المحالفة العظمى التى شكلتها الأوتوقراطيات الأربع الكبرى (النمسا - إنجلترا - بروسيا - روسيا) بمقتضى معاهدة " شومون " التى وقعت فى ٩ مارس ١٨١٤، والتى تعاهدت القوى الأربع بمقتضاها على السعى إلى إسقاط نابليون والحيلولة دون عودته هو وأسرته إلى عرش فرنسا^(٣).

وسرعان ما تحقّق للمتحالفين ما أرادوا، إذ تمكنت جيوشهم من احتلال باريس فى ٣١ مارس ١٨١٤، وأجبر نابليون على التنازل عن حقه وحق أسرته فى العرش، وتم إبعاده إلى جزيرة إلبا، وأعاد الحلفاء أسرة البربون إلى حكم فرنسا، وأجلسوا لويس الثامن عشر على العرش،

(١) راجع فى هذا المضمون : أحمد سويلم العمرى، أصول العلاقات السياسية الدولية، مكتبة الأنجلو

المصرية، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٥٩، ص ١٥٥، ١٥٦.

(٢) محمد طه بدوى، ليلى أمين مرسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٣.

(٣) بصند محالفة شومون أنظر : عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

ثم ما لبثت القوى الأربع المنتصرة أن دعت إلى إبرام معاهدة صلح مع فرنسا فكانت معاهدة باريس الأولى^(١).

معاهدة باريس الأولى (٣٠ مايو ١٨١٤) :

تمثل أطراف هذه المعاهدة في فرنسا، والنمسا، وروسيا، وإنجلترا، وبروسيا، وقد راحت الدول الأربع المنتصرة - على نقيض المألوف في معاهدات الصلح - تعامل الدولة المنهزمة (فرنسا) معاملة لا تقف عند حد التكريم، وإنما تتعدى ذلك إلى الكرم، فلا تعويض حربى، ولا احتلال عسكري، ولا اقتطاع أراضى من أراضيها الأصلية، بل على عكس مثيلاتها من معاهدات الصلح أقرت المعاهدة لفرنسا المنهزمة إقليمًا أوسع من إقليمها الذى كان لها عند نشوب الثورة^(٢). ولقد كان مرد هذا التكريم إلى رغبة الدول المنتصرة فى دعم حكم لويس الثامن عشر، ذلك الأوتوقراطى العائد إلى عرش فرنسا لتوه. إن هذا التكريم - إذًا - كان بمثابة تأكيد من جانب الأوتوقراطيين المتعاهدين فى باريس على التمسك بمبدأ الشرعية (والنظم الأوتوقراطية) فى مواجهة مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها (والنظم الثورية الدستورية).

غير أنه مما تجرد الإشارة إليه أن معاهدة باريس الأولى تضمنت مادة سرية اتفقت بمنقضاها الدول الأربع المنتصرة على :

حرمان فرنسا من المشاركة فى تقرير صورة النسق الدولى، وكذا قواعد السلوك الدولى الرامية إلى تحقيق التوازن الأوروبى، ودعم فكرة

(١) راجع فى هذا المعنى المرجع السابق ص ٢١.

(٢) محمد طه بدوى، محاضرات فى التاريخ الدبلوماسى ملقاة على طلبة شعبة الاقتصاد والعلوم السياسية بكلية التجارة - جامعة الإسكندرية ١٩٦٣/ ١٩٦٤ (غير منشورة).

الشرعية (حق العروش في تقرير مصائر الشعوب) في مواجهة الأفكار
الثورية (حق الشعوب في تقرير مصائرها).

كما اتفق المتعهدون - في باريس - على عقد مؤتمر دولي في
فيينا^(١). فبدأ بذلك عصر المؤتمرات، أو سياسية المؤتمرات والتي
سنعرض لها في صفحات تالية (بإذن الله).

(١) راجع في هذا الصدد : ممنوح محمود منصور، محاضرات في مادة لتاريخ الدبلوماسية، ملقاء على طلبة
السنة الثالثة، شعبة العلوم السياسية بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية ١٩٩٥ (غير منشورة).

الفصل الثاني (١)

في

مؤتمر فيينا والمحالفة الرباعية

(١٨١٤-١٨١٥)

(إن هذه المحالفة ليست إلا جملة من العبارات الجوفاء
التي قد أبعد ما تكون عن واقع عالم السياسة)
المستشار النمساوي مترنيخ
قد وصفه للمحالفة المقدسة

(١) كتب هذا الفصل : د/ أحمد وهبان.

مؤتمر فيينا (سبتمبر ١٨١٤ - يونيو ١٨١٥) :

اجتمع أوتقراطيو أوروبا فى فيينا غداة نجاحهم فى دحر نابليون وتمكين أسرة البربون من العودة إلى اعتلاء عرش فرنسا وراحوا يخطون خريطة جديدة لأوروبا.

ولقد كان المؤتمر الأوتقراطيون فى فيينا على قناعة بأن فرنسا تمثل بؤرة ثورية تتبعث منها الأفكار والمبادئ الهدامة حال مبدأ القوميات الذى يمثل تهديداً عظيم الشأن لعرشهم^(١). وعلى ذلك فقد باتت الفكرة المسيطرة عليهم هى الحيلولة دون عودة الثوار إلى حكم فرنسا، والعمل على اجتثاث كل رأى حر من جذوره فوراً قبل أن يفرخ وينمو ويؤتى ثماره الثورية الخبيثة^(٢).

وإنطلاقاً مما تقدم وضع المؤتمر فى فيينا نصب أعينهم تحقيق هدفين رئيسيين يتمثلان فى :

١- إحاطة فرنسا بسياج من المناطق العازلة بغية الحيلولة دون انتشار المبادئ الثورية منها إلى سائر أصقاع أوروبا.

٢- إعادة تخطيط القارة الأوروبية على أساس مبدأ الشرعية القديم، ومحاربة مبدأ القوميات، والحفاظ على توازن القوى القائم.

(١) انظر فى هذا المضمون : محمد طه بدوى، محاضرات فى التاريخ الدبلوماسى، مرجع سبق ذكره.

(٢) هـ. أ. ن. فيشر، تاريخ أوروبا فى العصر الحديث (١٧٨٩ - ١٩٥٠) ترجمة : أحمد نجيب

هاشم ووديع الضبع، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٤، ص ١١٦.

وفى سبيل تحقيق هذين الهدفين لجأ أوتوقراطيو أوروبا الأربعة الكبار (النمسا وإنجلترا وروسيا وبروسيا) إلى وسيلتين من وسائل تحقيق توازن القوى والحفاظ على الأوضاع القائمة. وتتمثل هاتان الوسيلتان فى سياسة المناطق العازلة، وسياسة التعويضات، فبصدد السياسة الأولى اتفق المؤتمر فى فيينا على إحاطة فرنسا بسياج من المناطق العازلة، ضم أقاليم كل من الأراضى الواطنة (بعد دمج كل من بلجيكا وهولندا جبراً عن شعبيهما فى مملكة واحدة)، وسردينيا، وجنوة، وسافوى^(١).

أما فيما يتصل بسياسة التعويضات - وفى سبيل تحقيق توازن القوى فى أوروبا - فقد عمد الأوتوقراطيون الكبار إلى إعادة توزيع عوامل القوة الطبيعية (الأقاليم - السكان - الموارد) فيما بينهم على صورة تودى إلى تعويض بعض الدول عن شئ من المناطق التى فقدتها (بسبب الحروب النابليونية) بمناطق أخرى حتى يظل توازن القوى قائماً. وبمقتضى هذه السياسة اتفق المؤتمر فى فيينا على^(٢):

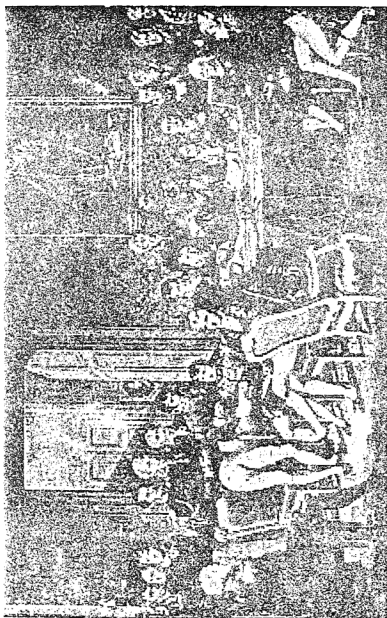
أ- تنازل بروسيا لروسيا عن ولاية وارسو.

ب- حصول بروسيا - فى المقابل - على نصف سكسونيا، ومقاطعة الراين الألمانية.

(١) المرجع السابق، ص ١١٠.

(٢) راجع فى هذا المضمون : عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، من ص ٢٨ إلى ص ٣١.

صفا نصر فتيونا



ج- أقامت النمسا ولاية بافاريا كدولة ألمانية قوية موالية لها في مواجهة النفوذ الروسى فى الولايات الألمانية، كما أقامت النمسا اتحاداً للولايات الألمانية التسع والثلاثين تحت زعامتها.

د- بالنسبة للولايات الإيطالية فقد قام رئيس وزراء النمسا مترنيخ بتجاهل المطالب القومية للإيطاليين حيث أجلس أحد أفراد أسرة السبريون الفرنسية على عرش نابولى، كما احتلت النمسا لمبارديا والبندقية واسترد البابا ممتلكاته.

هـ- كوفئت السويد على انضمامها إلى جانب المتحالفين ضد نابليون بمنحها النرويج التى كانت تابعة للدانمرك.

وجملة القول فى شأن مؤتمر فيينا فإن المؤتمرين فيه راحوا يؤكدون على تمسكهم بالنظم الأوتوقراطية ومبدأ الشرعية العتيق الذى تستند إليه، ونبذهم للنظم الثورية الدستورية وما تطالب بإعماله من مبادئ، وعلى رأسها مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصائرها.

وهكذا فإن مقررات فيينا جاءت - فى جملتها - مخيبة لما كانت تتطلع إليه شعوب أوروبا من طموحات قومية، تلك الشعوب التى دقت طبول الحرب فى مواجهة الاحتلال النابليونى على أمل أن تنال الحق فى تقرير المصير غداة التخلص من نير ذلك الاحتلال. غير أن أوتوقراطيى أوروبا وقتوا - فى فيينا - بالمرصاد لتطلعات الشعوب الخاضعة لإمرتهم، وضربوا عرض الحائط بالأمال الكبار التى علقها هذه الشعوب عليهم، وبدلاً من إقرار مبدأ حق تقرير المصير أكد المتعاهدون فى فيينا تمسكهم بمبدأ حق العروش فى تقرير مصائر الشعوب، وبالتالى إعادة الأمور فى

أوروبا إلى ما كانت عليه قبل قيام الثورة الفرنسية وتوزيع الشعوب بين حلوكها القدامى . وعلى الرغم مما تقدم فإن مبادئ الثورة الفرنسية - وعلى رأسها مبدأ القوميات - لم تخدم في نفوس الشعوب الأوروبية المنادية بأعمالها، إذ ظلت جذوة هذه المبادئ مستعرة لدى هذه الشعوب على النحو الذي سنعرض له لاحقاً.

عودة نابليون إلى فرنسا ومعركة واترلو :

في أثناء انعقاد مؤتمر فيينا تمكن نابليون من التخلص من منفيه في إلبا والزوح إلى الأراضي الفرنسية، ثم ما برح أن كون جيشاً يعتد به وراح يغزو الأراضي البلجيكية. ويشير المؤرخون إلى أن اختيار نابليون لبلجيكا كى يبدأ بها غزوه كان اختياره موفقاً، إذ كان من شأنه أن نال استحسان الشعب الفرنسي الذى طالما حلم بالسيطرة على الأراضي البلجيكية بغية الوصول إلى المصب العظيم لنهر الراين^(١).

وبطبيعة الحال فإن أوتوقراطي أوروبا المؤتمرين فى فيينا لم يكونوا ليقفوا مكتوفى الأيدى أمام الزحف النابليوني الجديد، إذ سرعان ما فضوا مؤتمرهم وراحوا يجيشون جيوشاً عظيمة الشأن ضمت عناصر بريطانية وألمانية وبروسية وبلجيكية وهولندية تحت قيادة الإنجليزى ولينجتن . وفى يوم طال نهاره من أيام شهر يونيو عام ١٨١٥ - وعند واترلو البلجيكية - تمكنت جحافل ولينجتن من دحر آخر الجيوش النابليونية، وسرعان ما تم أسر الزعيم الفرنسى ونفيه إلى جزيرة سانت هيلانة^(٢) لينتهى بذلك ما يعرف بحكم المائة يوم، وتعود أسرة

(١) أنظر فى هذا المضمون : فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.

(٢) أنظر فى هذا المضمون : المرجع السابق، ص ١١٤.

البربون من جديد إلى اعتلاء عرش فرنسا. وبدأ أوتوقراطيو أوروبا يستعدون لعقد الصلح من جديد مع فرنسا، غير أن قيصر روسيا إسكندر الأول راح يدعو - وقبل أن تعقد معاهدة الصلح مع فرنسا - إلى محالفة أوربية جديدة.

المحالفة المقدسة (٣١ سبتمبر ١٨١٥) :

وقد وقع على هذه المحالفة - بناء على دعوة قيصر روسيا - أوتوقراطيو روسيا والنمسا وبروسيا، وهي محالفة مقدسة لأنها أرادت في وثيقتها أن تطبق مبادئ الأخلاق المسيحية في ميدان السياسة، وكما سبق أن أشرنا فقد نبتت الفكرة الداعية إلى هذه المحالفة من قيصر روسيا مدفوعاً في ذلك بما تسلط عليه وقتذاك من أفكار صوفية. والناظر في نصوص وثيقة المحالفة سرعان ما يدرك أنها لا تتضمن أفكاراً صالحة للتطبيق، فهي لا تعدو أن تكون مجرد عبارات جوفاء تدور حول أن الأمراء الثلاثة المتعاقدين سيظلون مرتبطين برباط الأخوة الحقّة الذي لا انفصام له، وذلك وفقاً لما ينادى به الكتاب المقدس من أن يتعامل الناس جميعاً على أنهم أخوة^(١).

وعلى سبيل المثال فقد جاء في ديباجة هذه المحالفة : " ليس لهذه الوثيقة من غرض سوى أن تعلن للعالم أجمع أنه قد صح عزم الموقعين عليها على أن يسترشدوا بمبادئ الديانة المقدسة (المسيحية)، وهي مبادئ العدالة والمحبة المسيحية والسلام فيما يتعلق بإدارة شئون بلادهم، وكذا فيما يتصل بعلاقاتهم السياسية مع غيرهم من الحكومات^(٢)."

(١) محمد طه بدوي، محمد طلعت الغنيمي، دراسات سياسية وقومية، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٣، ص ٣٠٠.

(٢) عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.

وقد أثارت المحالفة المقدسة دهشة رجال السياسة ورجال الدين على السواء، وعلى سبيل المثال فقد وصفها مترنيخ بأنها : " طبل أجوف وفيض من عواطف التقي والورع التي تجيش في صدر القيصر إسكندر " كما وصفها كاسلريه وزير خارجية إنجلترا بأنها تمثل خليطاً من الصوفية والكلام الفارغ ^(١).

وقد امتنعت إنجلترا عن التوقيع على وثيقة المحالفة المقدسة بدعوى أن الدستور يمنع الملك أو الوصي على العرش من ذلك، وفي المقابل فقد انضمت دول عديدة إلى المحالفة مراعاة لشعور اسكندر، كما انضمت إليها فرنسا في محاولة للخروج من عزلتها ^(٢).

معاهدة باريس الثانية (٢٠ نوفمبر ١٨١٥) :

وبمقتضى هذه المعاهدة تم إقرار الصلح بين الأوتوقراطيات الأربع المنتصرة في واترلو (النمسا، إنجلترا، بروسيا، روسيا) من ناحية، وفرنسا المنهزمة من ناحية أخرى. وفي ظل معاهدة باريس الثانية عامل المنتصرون فرنسا معاملة أكثر صرامة من معاملتهم إياها في ظل معاهدة باريس الأولى، حيث تم انقطاع أجزاء من إقليم فرنسا، إذ أجبر الفرنسيون على التخلي عن بعض الأقاليم لحساب كل من الأراضي المنخفضة وألمانيا، كما فرضت على فرنسا - بمقتضى المعاهدة - غرامة قدرها سبعمائة مليون فرنك، وأجبرت على إعادة الكنوز الفنية التي كانت الجيوش النابليونية قد استولت عليها إبان غزواتها، والتي كان

(١) المرجع السابق ذاته، ص ٣٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٨، ٣٩.

المنتصرون قد وافقوا على بقائها فى يد الفرنسيين بمقتضى معاهدة بلريس الأولى^(١).

كما نصت المعاهدة على قيام مائة ألف مقاتل من جيوش المنتصرين باحتلال الحصون الشمالية الشرقية لفرنسا لمدة خمس سنوات، وهى المدة التى تم الاتفاق على أن يتم تقسيط الديون الفرنسية للحلفاء خلالها^(٢).

وعلى الرغم من قسوة المعاملة التى لقيتها فرنسا بمقتضى معاهدة باريس الثانية فإن هذه المعاملة - فى جملتها - لم تكن تمثل اعتداءً جسيماً على كرامة الفرنسيين، لا سيما إذا ما علمنا أن بروسيا كانت ترغب فى انتزاع إقليمى الألزاس واللورين الغنيين بالفحم من فرنسا، غير أن إنجلترا رفضت هذا المطلب خوفاً من أن يودى تحقيقه إلى زعزعة حكم البربون وإضعاف هيبتهم على نحو يفقدهم ثقة الشعب الفرنسى، ويهيبى لثورته عليهم^(٣).

ومهما يكن الأمر فإن الأوتوقراطيات الأربع قد اتفقت فى ذات اليوم الذى عقدت فيه معاهدة باريس (٢٠ نوفمبر ١٨١٥) على إنشاء محالفة جديدة تجمع شملهم فى مواجهة أية تهديدات تصدر عن فرنسا فى المستقبل.

(١) أنظر فى هذا المضمون : فيشر ، مرجع سبق ذكره، ص ١١٥.

(٢) عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

(٣) أنظر فى هذا المضمون : فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤، ١١٥.

المحالفـة الرباعية (٢٠ نوفمبر ١٨١٥) :

وقد ضمت هذه المحالفـة الأوتوقراطيات الأوربية الأربع الكبرى (إنجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا) . وكان هدفها تدعيم الأوضاع الأوربية القائمة، وضمان تنفيذ نصوص معاهدة باريس الثانية، والحيلولة دون عودة أسرة بوناپرت إلى الحكم في فرنسا^(١)، فضلاً عن الوقوف صفاً واحداً في مواجهة أية تهديدات قد تصدر عن فرنسا مستقبلاً، حيث أخذت القوى الأربع على عاتقها أن تبادر كل منها بتقديم سـتين ألف مقاتل لمساعدة أى طرف يتعرض لهجوم في المستقبل^(٢).

وقد رفضت إنجلترا مشروعاً تقدم به قيصر روسيا يدعو القوى الأربع إلى ممارسة رقابة على الشؤون الداخلية للدول الأوروبية، والتدخل جماعياً للقضاء على أية حركة ثورية تطل برأسها داخل أية دولة منها. ويرتد رفض إنجلترا للسياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلى تعارض هذه السياسة مع مبادئ نظامها الملكي الدستوري البرلماني^(٣).

ولعل من أظهر ما اتفق عليه أطراف المحالفـة الرباعية كان نص المادة السادسة من وثيقة المحالفـة، والذي ورد فيه : " حتى يمكن دعم الروابط التي تجمع في الوقت الحاضر الملوك الأربعة في اتحاد وثيق، يوافق المتعاقدون على تجديد عقد اجتماعاتهم في فترات معينة سواء كانت هذه الاجتماعات تحت إشرافهم شخصياً أو حضرها ممثلون عنهم،

(١) بدوى والغنيمى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠١.

(٢) عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

(٣) بيير رنوفان، تاريخ العلاقات الدولية (القرن التاسع عشر : ١٨١٥ - ١٩١٤)، ترجمة جلال

يحيى، دار المعارف، ١٩٨٠، ص ٥٦.

وذلك بهدف تبادل الرأي فيما يتعلق بمصالحهم المشتركة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين سكينة الأمم ورخائها، وترسيخ استقرار السلام في أوروبا^(١).

وأرتباطاً بهذه المادة ظهرت سياسة المؤتمرات، وما ارتبط بها من ظهور ما يعرف بالتضافر الأوربي على النحو الذي سنعرض له في الصفحات التالية.

(١) أنظر في هذا المضمون : عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

الفصل الثالث (٥)

في

عصر المؤتمرات الأوروبية

(إن أية تغييرات تشريعية أو إدارية تتم داخل أية دولة

لا تكون إلا بيد ملكها، وملكها وحده)

من مقررات مؤتمر ليباخ

(يستطيع أحد أبله أو أحرق أن يحكم البلاد بواسطة الأحكام

العرفية ولكن السياسة الصحيح هو الذي يحكم البلاد

بالطرق الدستورية)

كافور

أحد قادة الوحدة الإيطالية الكبار

(٥) كتب هذا الفصل : د/ أحمد وهبان.

عصر المؤتمرات :

تمثل سياسة المؤتمرات إحدى الوسائل التي لجأت إليها القوى الأوروبية الكبرى خلال القرن التاسع عشر بغية تحقيق توازن القوى فيما بينها، فكما سبق أن أشرنا نصت المادة السادسة من معاهدة باريس الثانية (٢٠ نوفمبر ١٨١٥) على قيام القوى الأربع الكبرى المنتصرة على نابليون بعقد سلسلة من الاجتماعات الدورية بغية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإبقاء على الأوضاع التي أوجدتها مقررات فيينا وباريس الثانية، وخاصة فيما يتعلق بخريطة أوروبا الدبلوماسية.

إذ أكد المتحالفون في باريس الثانية اعتزامهم المحافظة على تلك الخريطة بالقوة المادية مع الحيلولة دون عودة أسرة بونابرت إلى عرش فرنسا، وارتباطاً بما تقدم ظنت سياسة أوروبا قاطبة - لسنوات عديدة - ترسم من خلال مؤتمرات يعقدها الأربعة الكبار، الذين أضحووا بمثابة حكومة أو إدارة عليا تفرض سلطانها على القارة الأوروبية مستتدة في ذلك إلى القوة المادية، وبذلك فقد راحت أوروبا تعبر مرحلة من تاريخها الدبلوماسي هي مرحلة المؤتمرات^(١).

وهكذا فقد ظهر ما يعرف بالتضايف الأوروبي، والذي في ظله كانت للأوتوقراطيات الأوروبية الكبرى اليد الطولى فيما يتصل بتقرير الشئون الأوروبية قاطبة، فراح ممثلو هذه الأوتوقراطيات يعقدون مؤتمرات دورية استهدفت البحث في مصالحهم المشتركة، ومناقشة كافة الأمور المتصلة بالسلام الأوروبي.

وفيما يلي نعرض لأظهر المؤتمرات التي عقدت في ظل التضايف الأوروبي :

(١) أنظر في هذا المضمون : بدوى والغنيمي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠١.

مؤتمر إكس لاشايل^(١) :

عقدت الأوتوقراطيات الأربع الكبرى (إنجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا) هذا المؤتمر في سبتمبر عام ١٨١٨، وقد حضره رئيس الوزراء الفرنسي الدوق دي ريشيليو ممثلاً لفرنسا، حيث تضمن جدول أعمال المؤتمر مسألة سحب قوات الاحتلال من الأراضي الفرنسية، وتجدر الإشارة إلى أن ريشيليو كان قد سعى جاهداً - خلال العاملين السابقين على مؤتمر إكس لاشايل - إلى إقناع الأوتوقراطيين الأربعة الكبار بضرورة سحب قواتهم من فرنسا في أقرب فرصة ممكنة، وعدم الانتظار إلى نهاية الخمس سنوات التي حدودها في باريس الثانية كفترة احتلال. وقد تذرع ريشيليو - بصدد طلبه المتقدم - بأن من شأن طول فترة الاحتلال أن يضج الشعب الفرنسي، وتزداد لدى أفراد مشاعر العداء إزاء القوى الأربع الكبرى على نحو قد يهيئ لإيقاظ الروح الثورية في نفوس الفرنسيين^(٢).

وأمام حجج ريشيليو المتقدمة اضططر ولنجتسن (قائد قوات الاحتلال) إلى إرسال محققين لدراسة حال الرأي العام الفرنسي، وسرعان ما أكدت هذه الدراسة صواب ادعاءات ريشيليو، الأمر الذي تمخض عن اقتناع الحلفاء بضرورة سحب قواتهم من فرنسا، وبالتالي فقد راحوا يعلنون - في ربيع عام ١٨١٨ - استعدادهم لسحب هذه القوات شريطة أن يدفع الفرنسيون غرامة الحرب التي حددتها معاهدة الصلح بأكملها^(٣).

(١) راجع بصدد هذا المؤتمر وسياسته المؤتمرات عموماً : محمد قاسم، حسين حسني، تاريخ القرن التاسع عشر، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٨ ص: ٦٧ : ٧١.

(٢) رونفان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.

(٣) للمرجع السابق.



الأمير ميترنيخ - المستشار النمساوي

على أية حال فقد وافقت الأوتوقراطيات الأربع الكبرى أثناء انعقاد مؤتمر إكس لاشابيل - وفي ١٩ أكتوبر ١٨١٨ - على جلاء قواتها التي تحتل فرنسا^(١). بيد أن ريشليو لم يكتف بذلك وإنما راح يطالب ممثلي الأوتوقراطيات الأربع الكبرى بقبول فرنسا كعضو في زمرة القوى الكبرى مؤكداً لهم أن من شأن ذلك إرضاء العزة القومية للفرنسيين، وتدعيم النظام الملكي الفرنسي^(٢).

وعلى الرغم من اختلاف القوى الأربع حول مطلب ريشليو - في بداية الأمر - فقد وافقت هذه القوى - في النهاية - على ذلك المطلب، وبالتالي فقد أضحت فرنسا واحدة من القوى الأوروبية المقررة لمصير النسيق الأوروبي، وإن كان مترنيخ قد أقنع ممثلي إنجلترا وروسيا وبروسيا بعد اتفاق سرى بين القوى الأربع تعهدت بمقتضاه باستخدام جيوشها مشتركة ومتحدة ضد فرنسا في حالة حدوث ثورة فرنسية ناجحة يترتب عليها تهديد لأمن الدول المجاورة. وقد عقد هذا الاتفاق في أول نوفمبر عام ١٨١٨، وإن كانت إنجلترا قد وافقت على تنفيذه في حالة واحدة فقط وهي اعتقال أحد أفراد أسرة بوناپرت عرش فرنسا^(٣).

ومهما يكن الأمر فإنه بمقتضى مقررات إكس لاشابيل أضحت فرنسا عضواً في هيئة الكبار، وصارت المحالفة الرباعية محالفة خماسية، وراح الحلفاء الخمسة يعلنون نيّتهم الصادرة في تمسكهم بمبدأ الاتحاد والتفاهم من أجل السلام العام في أوروبا. وهكذا فإن انضمام فرنسا إلى عصابة لكبار أتم بناء صرح التضافر الأوروبي، غير أن هذا الانضمام

(١) عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.

(٢) رنوفسان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣.

(٣) عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.

ذاته كان بمثابة المسمار الأول في نعش ذلك التضافر، ذلك بأن تماسك المحالفة الرباعية كان مرده إلى خوف الأوتوقراطيات الأربع من الخطر الفرنسي، وبانضمام فرنسا إلى المحالفة تحرر الحلفاء من ذلك 'الخوف' وبالتالي فقد كان من الطبيعي أن تتخفّن درجة تحمسهم للتحالف^(١).

غير أنه في الوقت الذي تضاعف فيه الخوف من انفجار الثورة في فرنسا ازدادت المخاطر في بقاع أخرى من القارة الأوروبية، ففي ألمانيا تمكنت حركة التحرر في بافاريا من إجبار الملك على منح المملكة نظاماً دستورياً، كما ازداد انتشار مبادئ الحركة القومية في الأوساط الجامعية، وفي إيطاليا ظهرت حركات ثورية قوية في نابولي (يوليو ١٨٢٠)، وتورينو (مارس ١٨٢١). وقد استهدفت هذه الحركات إجبار الملوك والأمراء على الارتباط في حكمهم بنظم دستورية، كما راح أعضاء جمعيات (الكاربوناري) التي ظهرت في نابولي يعملون على نشر الإيمان بفكرة الوحدة الإيطالية داخل شتى أرجاء الأراضي التي يقطنها إيطاليون، كما دعا رئيس الثوار في بيدمونت إلى تحرير لومبارديا والبندقية من الحكم النمساوي^(٢).

وفي إسبانيا سقط نظام فرديناند السابع المطلق في يناير ١٨٢٠ على يد حركة ثورية تقودها مجموعة من الضباط، وفرض الثوار على الملك نظاماً دستورياً، في حين فشل أنصار الملكية المطلقة في حركتهم المضادة التي قاموا بها في يوليو ١٨٢٢^(٣).

(١) أنظر في هذا المضمون : بدوى والغنيمي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٢.

(٢) أنظر في هذا المضمون : رنوفان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤.

(٣) المرجع السابق.

على أية حال فإن الخمسة الكبار لم يكونوا ليقفوا مكتوفى الأيدى أمام تلك الثورات التى أخذت فى الاندلاع منذ عام ١٨٢٠، إذ سرعان ما دعا الكبار إلى عقد مؤتمر فى تروباو بهدف مناقشة المستجدات المشار إليها على الساحة الأوروبية.

مؤتمر تروباو :

كان القيصر روسيا قد اقترح على المؤتمرين فى إكس لاشايل إنشاء تحالف أوروبى عام تخول بمقتضاه القوى الكبرى حق التدخل لقمع أية ثورة تتدلج فى مواجهة أى من العروش الأوروبية، غير أن هذا الاقتراح قوبل بالرفض من جانب القوى الأربع الأخرى ولا سيما إنجلترا، حيث كان كاسلريه يؤكد دوماً رفض بلاده لمبدأ التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى.

ومع اندلاع الثورة فى إسبانيا وقيام النظام الدستورى بها فى يناير ١٨٢٠ أصاب الخوف القيصر الروسى، حيث خشى اسكندر الأول من انتقال عدوى الثورة إلى بلاده لا سيما وأنها كانت تعيش فى ظروف مماثلة لتلك التى كانت سائدة فى إسبانيا عشية الثورة. ومن هنا فقد هب القيصر مطالباً بعقد مؤتمر يضم سائر ملوك أوروبا لاستتكار المستجدات التى شهدتها الصعيد الإشباني، والمطالبة بالتدخل لإلغاء الدستور الإشباني ولو بقوة السلاح، غير أن كاسلريه أعلن - أيضاً هذه المرة - رفض بلاده لمبدأ التدخل بالقوة فى الشئون الداخلية للدول الأخرى قائلاً : أنه ما من بلد ذى نظام حكم نيابى يوافق على التصرف وفقاً لذلك المبدأ، وأضاف كاسلريه أنه يعتبر الثورة الإشبانية مسألة داخلية لا تشكل خطراً على البلاد الأخرى، وبالتالي فإنه لا يرى مبرراً لتأييد إنجلترا أية محاولة لقمع تلك الثورة بالقوة، كما أوضح كاسلريه لدبلوماسيى أوروبا أن إنجلترا تدين

بأسرتها المالكة الحالية ودستورها لثورة داخلية، وبالتالي فإنها لا تستطيع أن تكرر على البلاد الأخرى هذا الحق نفسه في تغيير شكل حكوماتها^(١).

أما بصدد الموقف النمساوي من مبدأ التدخل فإن مترنيخ كان في بداية الأمر يرفض هذا المبدأ، غير أنه عاد ووافق على المبدأ غداة اندلاع الثورة في نابولي في يوليو ١٨٢٠، أما فرنسا فقد كانت ترفض مبدأ التدخل شأنها في ذلك شأن إنجلترا، وعلى ذلك فقد تعددت اجتماعات ممثلي الأوتوقراطيات الثلاث الكبرى الأخرى (النمسا - روسيا - بروسيا) حيث أسفرت هذه الاجتماعات عن عقد بروتوكول تروبار، الذي تم التوقيع عليه في ١٩ نوفمبر ١٨٢٠. وفي حين رفضت إنجلترا التوقيع على هذا البروتوكول انضمت إليه فرنسا خشية العزلة^(٢).

وهكذا فقد أقرت القوى الأربع الموقعة على بروتوكول تروبار (النمسا - روسيا - بروسيا - فرنسا) مبدأ التدخل لقمع الثورات وحماية العروش، كما اتفقت هذه القوى - بمقتضى البروتوكول ذاته - على استبعاد أية دولة طرف في الحلف منه إذا ما اندلعت فيها ثورة أحدثت تغييراً في نظامها السياسي الداخلي، كما أنه يحق للحلفاء التدخل لإعادة هذه الدولة إلى حظيرة التحالف بالوسائل الودية، فإن لم تنجح هذه الوسائل في بلوغ هدفها لجأ الحلفاء إلى القوة^(٣).

(١) راجع في هذا المضمون : عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، من ص ٤٨ إلى ص ٥٠.

وكذلك : قاسم، حسني، مرجع سبق ذكره، من ص ٦٩، ٧٠.

(٢) المرجع السابق، عمر عبد العزيز ص ٥١.

(٣) بنوي ولغني، مرجع سبق ذكره، من ص ٣٠٢، ٣٠٣.



الفیكونت کاسلری

مؤتمر ليباخ :

كان المؤتمرين في تروباو قد اتفقوا على عقد مؤتمر في ليباخ بغية الاتفاق على الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مقررات تروباو فيما يتصل بالمسألة الإيطالية، وبالفعل فقد عقد مؤتمر ليباخ بدءاً من يناير عام ١٨٢١ وحضره إمبراطور النمسا وقيصر روسيا ومترنيخ وفرديناند الأول ملك نابولي، حيث تم الاتفاق على إلغاء دستور نابولي، وأنيط بالنمسا مهمة تنفيذ هذا الإلغاء بالقوة العسكرية^(١).

وهكذا فقد تحقق للنمسا ما كانت تصبو إليه، فتحت غطاء التكليف الأوروبي راح الجيش النمساوي يتدخل في نابولي - مع نهاية فبراير ١٨٢١ - حيث تمكن من إخماد الثورة الدستورية، وإعادة سلطة فرديناند الأول المطلقة^(٢).

وقبل أن يختتم المؤتمرين في ليباخ أعمال مؤتمرهم استجد بهم ملك سردينيا ضد رعاياه الثائرين، فسارعت النمسا بإرسال جيشها لإخماد الثورة في بيدمونت، وإعادة النظام القديم إلى سردينيا^(٣).

يبقى أن نشير إلى أن مؤتمر ليباخ قد انفض في مايو ١٨٢١ حيث أصدر بياناً ختامياً جاء فيه : " إن الهدف من التحالف الأوروبي إنما هو تأييد المعاهدات القائمة، والمحافظة على السلام العام وتحقيق سعادة

(١) عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢، ٥٣.

(٢) رونوفان، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦.

(٣) عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

الأمم، وأن التغييرات التشريعية والإدارية داخل الدول يجب أن تأتي من جانب أولئك الذين أعطاهم الله مسؤولية الحكم في هذه الدول»^(١).

وهكذا يكون مؤتمر ليباخ قد أكد على مبدأين رئيسيين أعلن المؤتمر تمسكهم بهما، ويتمثل هذان المبدأان في :

١- مبدأ شرعية تدخل الكبار لإخماد الثورات الدستورية وحماية العووش داخل كافة الدول الأوروبية، وهو المبدأ الذي بمقتضاه سمح للنمسا بإخماد الحركات الثورية الدستورية في الأراضي الإيطالية.

٢- مبدأ الحق الإلهي للعروش في تقرير مصائر الشعوب، وهو المبدأ الذي ورد بارزاً في البيان الختامي لمؤتمر ليباخ، والذي جاء فيه أن أية تغييرات تشريعية أو إدارية داخل أية دولة هي بيد ملكها، وملكها وحده.

ونظراً لارتباط المؤتمرين في ليباخ بهذين المبدأين فقد أعلنت الحكومة الإنجليزية استنكارها لمقررات المؤتمر، وعدم اعترافها به، وتتصلها من تبعاته^(٢).

مؤتمر فيرونا :

وقد حضر هذا المؤتمر كل من إمبراطور النمسا وقيصر روسيا وملك بروسيا وسردينيا ونابولي فضلاً عن مترنيخ، ووزير خارجية فرنسا، وممثلين لإنجلترا. ولقد انصب اهتمام المؤتمر على مناقشة المسألة

(١) المرجع السابق.

(٢) نفس المرجع السابق.

الإسبانية، ففي ٣٠ أكتوبر ١٨٢٢ قرر المؤتمر التدخل المسلح في شئون إسبانيا برغم رفض إنجلترا لهذا العمل، وتأكيد ممثليها رفض بلدهما لمبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

غير أن أعضاء المؤتمر فشلوا في أن يتدخلوا جماعياً لإخماد الثورة الإسبانية^(١). وإذا بفرنسا تقرر أن تتدخل منفردة في إسبانيا، ويرتد إقدام فرنسا على هذا الإجراء إلى اعتبارات تتعلق بسياستها الداخلية، ذلك بأن - الملكية الفرنسية العائدة إلى العرش كانت في حاجة إلى انتصارات عسكرية لتحل صورتها في أذهان الشعب الفرنسي محل صور الانتصارات النابليونية^(٢).

على أية حال فقد كان انتصار الجيش الفرنسي في إسبانيا أمراً ميسوراً، إذ سرعان ما تمت الإطاحة بالنظام الثوري، وإعادة الملك الإسباني إلى عرشه^(٣). ولم يكتف الفرنسيون بذلك وإنما أعلنوا عزيمتهم على التدخل لإخماد الثورات في المستعمرات الإسبانية في العالم الجديد، غير أن إنجلترا وقفت لفرنسا بالمرصاد، وأعلن الإنجليز تصميمهم على استخدام القوة في مواجهة الجيوش الفرنسية إن هـى حاولت عبور الأطلنطي، والتدخل في شئون أمريكا الجنوبية^(٤).

والحق أن هذا الموقف الإنجليزى المتشدد من فرنسا بصدد المسألة الإسبانية إنما كان يرتد إلى سببين، أولهما إن الإنجليز كانوا

(١) المرجع السابق، ص ٥٥، ٥٦.

(٢) بدوى والغنيمى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧.

يرفضون مبدأ التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو المبدأ الذى كان وزير الخارجية الإنجليزى الجديد كاننج أشد من سلفه المنتحصر كاسلريه تمسكاً به، أما السبب الثانى وراء الاستياء الإنجليزى من الموقف الفرنسى بصدد المسألة الإسبانية فيتمثل فى أن مستعمرات إسبانيا فى العالم الجديد كانت تربطها بإنجلترا علاقات تجارية عظيمة الشأن.

وبالإضافة إلى رفض إنجلترا فكرة تدخل فرنسا فى المستعمرات الإسبانية كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أكدت - هى الأخرى - رفضها التام لتدخل أية دولة أوروبية فى شئون العالم الجديد، وقد تمت صياغة هذا الموقف الأمريكى بمقتضى مبدأ مونرو الذى سنعرض له لاحقاً بإذن الله.

مؤتمر سان بطرسبرج :

فى أثناء انعقاد مؤتمر ليباخ - فى بداية عام ١٨٢١ - قام اليونانيون بثورة ضد الحكم العثمانى حيث طالبوا باستقلالهم عن الدولة العثمانية، وقد نظر مترنيخ إلى هذه الثورة على أنها تهديد للحكم الملكى، بغض النظر عن أن الملك القائم على هذا الحكم هو السلطان العثمانى المسلم، وكان مترنيخ يرى أن يقوم بعمل من شأنه تأييد موقف السلطان العثمانى كى يحول بذلك دون تدخل روسيا (الأرثوذكسية) ضد الدولة العثمانية (المسلمة) لصالح اليونان (الأرثوذكسية)^(١).

(١) أنظر فى هذا المضمون : المرجع السابق ص ٥٤.

وعلى أية حال فإن انشغال الأوتوقراطيات الأوروبية الكبرى
بالمسألتين الإيطالية والإسبانية قد حال دون مناقشة المسألة اليونانية خلال
مؤتمرى ليباخ وفيرونا.

وبحلول عام ١٨٢٣ دعا قيصر روسيا القوى الكبرى إلى مؤتمر
في سان بطرسبرج لمناقشة المسألة اليونانية، وفي المؤتمر تضاربت
وجهات النظر لكي ينفذ المؤتمر من غير اتفاق بين الأعضاء في هذا
الصدد. وعلى هذه الصخرة تحطمت فكرة التضايف الأوروبي، فلقد راح
القيصر - انطلاقاً من مصالح روسيا الذاتية - يتفاهم مع كل من إنجلترا
وفرنسا على أساس استقلال اليونان، في حين وقفت كل من النمسا
وبروسيا موقفاً مناوئاً للموقف الروسي^(١).

وهكذا فقد اتفق ثلاثة من الحلفاء القدامى على التدخل لحساب
شعب متمرّد على صاحب الحق الشرعي، وهم إذ ناصروه فإنما أيدوا
مبدأ حق تقرير المصير خارجين بذلك على مبدأ الحلف الأول، وبذلك
قضى الحلف نحيبه إلى الأبد^(٢).

وتأسيساً على ما تقدم فقد أثبتت التجربة أن خمس دول كبرى لم
تستطع المثابرة على سياسة التضايف بعد أن تخلصت من الخطر
المشترك. لقد تمسكت بتحالفها وحرصت عليه عندما كانت لها جميعاً
مصالح في ذلك، فلما زال الخطر المشترك راحت كل دولة منها تسترد
حريتها في العمل في الميدان الدولي وفق ما تقتضيه مصالحها، حتى وإن
تعارضت هذه المصالح مع مصالح غيرها من الدول الحليفة. لقد قام

(١) بدوى وانغليسي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠٣ ، ٣٠٤.

التضافر الأوروبي على أساس تدعيم مبدأ الحقوق الشرعية، ومقاومة مبدأ حق الشعوب في تقرير مصائرها، ثم ما لبث المتحالفون أن تفرقوا شيئاً عندما زال الخطر المشترك كل يسعى وراء مصالحه مزيداً " الحق الشرعي " أو " حق تقرير المصير " حسب ما تقتضيه مصلحته^(١).

إن في ما تقدم ما يؤكد الحقيقة الخالدة التي قوامها :

" إن العلاقات الدولية في جملتها هي علاقات قوى لا يحكمها سوى قانون واحد هو قانون المصلحة القومية " .

(١) انظر في هذا المضمون : للمرجع السابق، ص ٣٠٤.

الفصل الرابع^(*)

في

عصر القوميات

(إن إيطاليا تريد منكم مهشور أبنائها قليلاً من الشعر

والموسيقى والأناشيد الحماسية وكثيراً من العمل)

مانين

أحد دعاة الوحدة الإيطالية

(*) كتب هذا الفصل : د/ أحمد وهبان.

عصر القوميات :

لقد أراد المؤتمرين في فيينا (١٨١٥) - كما سبق أن أشرنا - تأكيد سيادة أصحاب الحقوق القدامى وترسيخ مجد العروش (الحقوق الشرعية) وذلك بطبيعة الحال على حساب (حقوق الشعوب). بيد أن هذا المؤتمر لم يكد ينتهي حتى بات الإيمان راسخاً في قلوب شعوب أوروبا جميعاً بوجود إقامة الرباط السياسى (الدولة) على أساس من الرباط الطبيعى (الأمة)، إنه مبدأ القوميات الذى يفضى بضرورة أن تأتى الوحدة السياسية (الدولة) متوجة للوحدة الطبيعية التى تربط أبناء الأمة الواحدة، وبالتالي فلا بد من أن تكون الدولة قومية. وبطبيعة الحال فقد أصبح مؤدى هذا الإيمان الجديد أن أضحى أمراً بغيضاً لدى شعوب العصر أن ترى الأمة الواحدة أبنائها مبعثرين بين وحدات سياسية متفرقة، أو خاضعين لسلطان أجنبى، أو مكرهين على الاتحاد مع أبناء أمة أخرى تحت نير سلطان سياسى واحد^(١).

ولقد ساعد على ترسيخ الفكرة القومية فى نفوس الشعوب الأوروبية وزكى الجهاد فى سبيلها اعتباران هما :^(٢)

(١) سياسة الكبت التى حبكها المؤتمرين فى فيينا والتى كان مؤداها كبت الأفكار الحرة (حال فكرة القومية)، وقمع كل حركة فى سبيل تلك الأفكار لحساب مبدأ الحقوق الشرعية، فلقد تمخض هذا الكبت عن انفجار ملأ جو القرن التاسع عشر كله برذاذ فكرة القومية فراحت تنتشر كالنار فى الهشيم لتغطى شتى أصقاع القارة الأوروبية، ولم يعد

(١) المرجع السابق، ص ١٠٢، ١٠٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٣، ١٠٤.

أصحاب الحقوق الشرعية (الأوتوقراطيون) قادرين على قمع حركات المؤمنين بمبدأ القوميات، الأمر الذي كان له أبلغ الأثر فى التمكين للحركات القومية.

(٢) إحساس بعض الأمم التى وقعت فريسة للغزو النابليوني - وعلى رأسها ألمانيا - بأن تفتتها السياسى هو الذى مكن هذا الغزو منها، ولكى يؤمن أبناء هذه الأمم بأنه لا سبيل إلى تفادى مثل هذا الغزو فى المستقبل إلا باتحاد قوى يجمع شتات الأمة، ويقوى من شوكتها سياسياً.

وتأسيساً على ما تقدم ففى أعقاب مؤتمر فيينا تكونت فى شتى أرجاء أوروبا جمعيات سرية تدعو إلى العنف والثورة فى سبيل تحقيق الوحدة السياسية القومية، وأدى ذلك إلى التفاف القوى القومية حول إحدى الدويلات القوية (كبروسيا فى ألمانيا وبيدمونت فى إيطاليا) واتخاذها مقراً ومنطلقاً للحركة القومية، وسرعان ما انضمت إلى هذه الدويلة بقية الدويلات استجابة للمشاعر القومية^(١).

وجملة القول فى شأن ما تقدم أن فكرة القومية قد بلغت درجة من الرسوخ فى أذهان الشعوب - إبان القرن التاسع عشر - أضحت معها بمثابة زى القرن، ومن هنا جاء وصف القرن التاسع عشر بأنه قرن

(١) راجع بصدد هذه الحركات :

- صوفى أبو طالب، مرجع سبق ذكره، من ص ٢٠٣ إلى ص ٢٠٧. وكذا :
- Kohn, op. Cit. PP 9-12.
- وبخصوص عصر القوميات عموماً راجع تفصيلاً.
- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر : دراسة فى الأقليات والجماعات والحركات العرقية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ١١ : ٦٣.

القوميّات Century of Nationalism، حيث رسخت خلاله الفكرة القوميّة في أوروبا مرتبطة بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وبالتالى جاءت بمثابة الثورة على الحقوق الشرعية القديمة (حقوق العروش) مستهدفة الوحدة السياسية بالنسبة لأبناء الأمة الواحدة من أجل القوة^(١).

وكنتيجة لمبدأ القوميّات - بمضمونه المتقدم - طرأ على أوضاع أوروبا السياسيّة - خلال القرن الذى أعقب مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥ - من التطورات والانتقالات ما لم يسجل التاريخ مثيلاً له فى أى عهد من العهود الغابرة^(٢).

فإبان الحقبة المذكورة ظهرت أغلب الدول القوميّة فى أوروبا، وإذا كانت هذه الدول قد نشأت كثمرة مباشرة لانتصارات حربية أو ثورات شعبية أو لاعتبارات متعلقة بالتوازن الأوروبي وحلف الدول الكبرى فإن ثمة حقيقة كبرى لا سبيل إلى إنكارها قوامها أن استقرار الوعى القومى ورسوخ الإيمان بالقومية كان بمثابة القلب النابض فى كل الحركات القوميّة، إذ تبعت جميعها من هذا الإيمان عاملة على أن تستند الوحدة السياسيّة إلى وحدة طبيعّية، فلا تفتّيت لوحدة الأمة الواحدة لحساب سيادات سياسيّة مختلفة ولا سيطرة أجنبيّة ولا إكراه على اتحاد سياسي بين أبناء أُمَم مختلفة لا تصدق رغبتهم فيه^(٣).

(١) محمد طه بدوى، طلعت الغنيمى، مرجع سبق ذكره، من ص ١٠٢ إلى ص ١٠٧.

(٢) أبو خلدون ساطع الحصرى، محاضرات فى نشوء الفكرة القوميّة، مرجع سبق ذكره، ص ٩.

(٣) راجع فى هذا الصدد :

- طه بدوى، طلعت الغنيمى، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤، ١٠٥.

- صوفى أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٢، ١٧٣.

وارتباطاً بما تقدم فقد شهد القرن التاسع عشر ظهور العديد من الدول القومية الجديدة فى أوروبا، وكان أظهر هذه الدول دولة الوحدة الألمانية ودولة الوحدة الإيطالية، إنهما الرحلتان القوميتان اللتان كان لظهورهما أثر عظيم الشأن فى تاريخ أوروبا، بل وفى تاريخ العالم المعاصر قاطبة، ونظراً لذلك فإننا سنخصص هاتين الودحتين بعرض ينطوى على شئ من التفصيل، غير أننا سنخرج قبل ذلك على العالم الجديد بغية الوقوف على ما أحدثته الفكرة القومية فى جنباته من آثار، حيث أن رياح هذه الفكرة لم يقتصر هبوبها على الأصقاع الأوروبية، وإنما كان من شأنها أن عبرت المحيط الأطلنطى.

آثار الفكرة القومية على العالم الجديد فعدة مؤتمر فيينا :

مع بداية القرن التاسع عشر لم يكن بالعالم الجديد من شعوب مستقلة سوى شعب الولايات المتحدة، أما فيما يتصل بشعوب ذلك العالم الأخرى فقد كانت تخضع لاستعمار أوروبى، وفيما عدا البرازيل - التى كانت مستعمرة برتغالية - كانت الشعوب الأخرى تخضع لربة المستعمر الإسباني. غير أنه ما أن عبرت رياح القومية المحيط الأطلنطى - بحلول القرن التاسع عشر - حتى اشترأبت أعناق شعوب العالم الجديد الخاضعة لنير الاستعمار إلى الاستقلال، فراحت تدق طبول الحرب فى مواجهة المستعمر بغية التخلص من ريقته، وقد قاد نضال تلك الشعوب زعماء عديدون يأتى على رأسهم سيمون بوليفار ذلك الزعيم الحافز للنفوس، المذكى للهمم^(١).

(١) فشر، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٣.

وعلى الرغم من أن الثورة قد اندلعت فى العالم الجديد منذ السنوات الأولى من القرن التاسع عشر إلا أن نيران تلك الثورة تـأججت واستشرى استسراء النار فى الهشيم غداة مؤتمر فيينا، لا سيما مع اندلاع الثورة فى إسبانيا ذاتها عام ١٨٢٠.

ومهما يكن الأمر فسرعان ما راحت المستعمرات الثائرة فى العالم الجديد واحدة تلو الأخرى ترفع عن عنقها نير سيدتها الأوروبية، إذ تمكن كشرين من تحرير البرازيل من ربقة البرتغاليين عام ١٨١٥، وأعلن بوليفار استقلال كل من فنزويلا وكولومبيا بحلول عام ١٨١٩، أما الأرجنتين فقد تمكنت من نيل استقلالها عام ١٨١٦، وحققت بارجواى ذات الهدف عام ١٨١٧، أما المكسيك فقد نزعَت عن عنقها أغلال الإسبان فى عام ١٨٢١، وكانت شيلي قد حصلت على الاستقلال عام ١٨١٨، كما استقلت بوليفيا عام ١٨٢٥، وبيرو عام ١٨٢٦، فى حين كانت كل من نيكارجوا وهندوراس وكوستاريكا وبما قد حصلت على استقلالها عام ١٨٢١^(١).

الوحدات القومية الكبرى فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر :

١- الوحدة الألمانية^(٢) :

كانت ألمانيا فى أواخر القرن الثامن عشر - كما سبق أن أشرنا - فى حالة شبيهة بإقطاعيات القرون الوسطى، ذلك بأنها كانت مقسمة إلى

(١) راجع فى هذا الصدد على سبيل المثال بالإضافة على المرجع السابق :

عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤، وكذا : لبيب الأسفهانى، عبد الرؤوف عز الدين، تعريف بجمهورية أمريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٣، يناير ١٩٨٦، من ص ١٣٥ إلى ص ١٤٩.

(٢) انظر بصدد الوحدة الألمانية : Weigall & Murphy, Op. Cit. PP 81 - 82.

وكذا : نور الدين حاطوم، حركة الوحدة القومية الألمانية، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧١.

عدد كبير من الدول والدويلات والمدن الحرة، وكان يعتلى سدة الحكم فى بعضها رؤساء دينيون، فى حين كان يحكم البعض الآخر رؤساء زمنيون، وكان بين هؤلاء الحكام من يحمل لقب ملك، ومنهم من كان أميراً، كما كان من بينهم دوقات وجراندوقات، وكان إلى جانب ذلك كله ثمة مدن حرة عديدة تتمتع بسيادة تامة فيما يتصل بإدارة كافة شئونها الداخلية وعلاقاتها الخارجية على السواء، وعلى الرغم من وجود ما يسمى بالإمبراطورية المقدسة إلا أن هذه الإمبراطورية كانت لا تتمتع بأية سلطة حقيقية، فكانت كل واحدة من الوحدات السياسية الكبيرة والصغيرة مستقلة فى شئونها استقلالاً تاماً، حيث كان لكل واحدة منها حكومة خاصة وجيش خاص وقوانين خاصة، وباستثناء مملكة بروسيا كانت جميع الوحدات الألمانية - على كثرتها - شديدة الضعف من جميع الوجوه السياسية والعسكرية^(١).

ومع اعتلاء نابليون سدة الحكم فى فرنسا وسعيه إلى بناء إمبراطوريته كان من الطبيعي - فى ظل ظروف التفكير التى كانت تعانيها ألمانيا - أن تتجه أطماعه إلى الأراضى الألمانية، وما أن دانت له السيطرة على هذه الأراضى حتى شرع فى تمزيق أوصال الدول والدويلات الألمانية الجنوبية المتصلة بنهر الراين، حيث ألحق قسماً منها بفرنسا إلحاقاً مباشراً، وكون من قسم آخر مملكة جديدة أطلق عليها اسم مملكة وستفاليا ونصب أخاه جروم ملكاً عليها، ثم كون اتحاداً من بعض الدويلات الألمانية عرف باتحاد الراين وأعلن نفسه حامياً على هذا الاتحاد، وفى أعقاب ذلك قام نابليون بهجامة بروسيا ودحر جيوشها فى موقعة " بينا " ثم زحف إلى برلين واستولى عليها، وفصل عن مملكة

(١) أبو خلون ساطع الحصرى، محاضرات فى نشوء الفكرة القومية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

بروسيا أكثر من نصف أراضيها، وفرض عليها غرامة مالية باهظة ورقابة عسكرية قاسية، وفوق ما تقدم فقد جعل من ألمانيا الشمالية قاعدة للاستعدادات العسكرية التي كان يقوم بها لغزو روسيا، كما جند مئات الآلاف من الألمان في الحروب الروسية^(١).

ولقد كان لاكتساح نابليون للأراضي الألمانية أبلغ الأثر في نفوس الألمان، إذ باتوا يدركون تمام الإدراك أن فقدان الوحدة القومية هو السبب في ما أصاب بلادهم، ونظراً لذلك فقد امتلأ جو القرن التاسع عشر في ألمانيا على وجه الخصوص بفلمسة القومية والعصية الجنسية، وسيادة الجنس الألماني، ورسائله السامية التي تقع على عاتقه نحو البشرية بأسرها^(٢). ولقد سرى هذا التيار القومي في نفوس الألمان بسرعة كبيرة واستتار - بوجه خاص - همم رجال الفكر والسياسة ودفعهم إلى العمل عملاً متواصلاً في سبيل تخليص البلاد من ربقة فرنسا، وقد تمثل مركز هذه المساعي والحركات في بروسيا التي اجتمع فيها كبار رجال الفكر والأدب والسياسة من جميع أنحاء ألمانيا وتضافروا على خلق روح جديدة في البلاد^(٣).

ولقد كان فيخت إمام دعاة القومية الألمانية وسمو الجنس الألماني^(٤) إذ عمد فيخت إلى نشر هذه الفكرة من خلال الخطب والمقالات وإلقاء الدروس والمحاضرات، ومن هنا فقد تمكن فيخت وغيره من

(١) المرجع السابق ص ٣٠.

- Featherstone , HL, A Century of Nationalism, Thomas Nelson and sons
LTS, London , 1939, P.P. 57 - 74.

(٢) محمد طه بدوي، طلعت الفيلمي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

(٣) أبو خلدون ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٤) كذلك كان هيجل من المبرزين من بعد فيخت في هذه القاحية وذلك في كتابه فلسفة التاريخ والذي نشر عام

١٨٣٧، أنظر في هذا الصدد : محمد طه بدوي، طلعت الفيلمي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

المفكرين من استئثار روح التضحية وثقوية نزعة الاتحاد في النفوس، كما أخذ رجال السياسة يقدمون على إجراء إصلاحات إدارية واجتماعية لتهيئة السبيل أمام حركات الاستقلال والوحدة، وذلك فضلاً عما قام به رجال الجيش من إعادة تنظيم الحياة العسكرية على أسس جديدة. وهكذا فإن الجهود التي بذلها رجال الفكر والسياسة والجيش في بروسيا إثر كارثة " بينا " كانت تستهدف هدفين أساسيين هما : تخليص البلاد الألمانية من النير الفرنسي من ناحية، وتوحيدها سياسياً وعسكرياً من ناحية أخرى^(١). ولقد تكلفت هذه الجهود - في ظل مؤازرة الجيوش الأوروبية - بالنجاح في دحر الجيوش النابليونية، الأمر الذي أوجد في نفوس القوميين الألمان أملاً قوياً في تحقيق الوحدة الألمانية، بيد أن السياسة التي سار عليها المؤتمرون في فيينا - كما سبق أن أشرنا - خيبت آمال القوميين الألمان حيث قرر ساسة أوروبا تنظيم القارة الأوروبية من جديد على أساس أن تعاد إلى الملوك حقوقهم الشرعية، وقد حال ذلك - بطبيعة الحال - دون توحيد ألمانيا، حيث أبقي النظام الجديد الذي أقره المؤتمرون على تسع وثلاثين وحدة سياسية ألمانية بين مملكة، ودوقية، وجراندوقية، وإمارة مستقلة^(٢).

بيد أنه على الرغم من كافة الجهود التي بذلتها الحكومات الأوروبية - وعلى رأسها حكومة فرنسا - في سبيل تعويق فكرة الوحدة الألمانية فإن هذه الفكرة ظلت تتغلغل في نفوس الألمان، وأخذت - من خلال الصراع الثوري المسلح - تتحقق شيئاً فشيئاً متغلبة على شتى صنوف العوائق التي كانت تعترض سبيلها، وقد اكتسبت فكرة الوحدة

(١) سابع العصري، محاضرات، مرجع سبق ذكره، من ص ٣١ إلى ص ٣٥.

(٢) المرجع السابق.

الألمانية قوة دفع هائلة مع تبني بروسيا لها، حيث كانت هذه الفكرة قد لاقت اقتناعاً عميقاً من جانب المستشار البروسي بسمارك، فراح يتبناها واضعاً إياها نصب عينيه.

وفى إطار سعيه إلى تحقيق هدفه المتقدم راح بسمارك يدخل فى معارك مع الدولة الألمانية الكبرى الأخرى المتمثلة فى النمسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الجانب الأكبر من الأراضى الألمانية، وقد تمكن بسمارك خلال معاركه هذه من انتزاع قطاع عظيم المساحة من الأراضى الألمانية بعد تخليصها من ربة النمسا، غير أن هذه الفتوحات قد أثارت خوف فرنسا، تلك الدولة التى كانت تمثل العدو اللدود للوحدة الألمانية، نظراً للخلافات واسعة الهوة بين الفرنسيين والألمان حول إقليمى الألزاس واللورين، ومهما يكن الأمر فإن خلافاً حول بعض المطالب الإقليمية كان من وراء اندلاع حرب حامية الوطيس بين فرنسا وبروسيا عام ١٨٧٠، وقد تمكنت جيوش بسمارك فى تلك الحرب من دحر الجيوش الفرنسية، وإلحاق هزيمة نكراء بها، على نحو أدى إلى سقوط نابليون الثالث وقيام الجمهورية فى فرنسا، وعلى إثر انتصار بسمارك فى حرب السبعين وقع الجانبان الفرنسى والبروسى على معاهدة للصلح فى فرانكفورت، وقد نصت معاهدة فرانكفورت (١٨٧١) على ما يلى ^(١) :

أ- تخلى فرنسا عن إقليمى الألزاس واللورين لبروسيا.

ب- فرض غرامة مالية ضخمة على فرنسا.

ج- خضوع فرنسا للاحتلال لمدة ثلاث سنوات يتم خلالها سداد الغرامة.

(١) راجع فى هذا المضمون : مدوح منصور، مرجع سبق ذكره.

وفى يناير ١٨٧٢ تم الاحتفال بتتصيب فيلهلم الأول ملك بروسيا
إمبراطوراً على ألمانيا الموحدة، وقد أقيم هذا الاحتفال فى قصر
فرساي^(١).

وهكذا فقد ألف الدين الجديد (القومية) بين ثلثمائة وستين دولة
ألمانية كانت لا تزال متميزة حتى نهاية القرن الثامن عشر، وما أن حل
عام ١٨٧١ حتى اندمج الخمس وعشرون وحدة - التى كان قد آلت إليها
حال الثلثمائة والستين دولة - فى دولة واحدة.

إن الدين الجديد (القومية) هو الذى دفع أمراء تلك الوحدات
السياسية المتميزة إلى قبول زعامة بروسيا بعد أن رسخ الإيمان بالقومية
فى قلوب أبناء الأمة الألمانية جميعاً، وإذا كانت شخصية بسمارك
وانتصار بروسيا على فرنسا فى حرب السبعين قد هيا السبيل للوحدة
الألمانية فإن الدين الجديد هو الذى نفخ من روحه فى هذه الوحدة.

لقد كان من معجزات ذلك الدين فى القرن التاسع عشر أن تجمع
أبناء الأمة الألمانية قاطبة فى اتحاد سياسى واحد بعد أن ظلوا لحقب
طويلة مبغضين بين ذلك الرماد من الوحدات السياسية، وتلك هى غاية
الدين الجديد^(٢). إنها الدولة القومية.

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) بنوى والغنيمى، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.



کافور

٢- الوحدة الإيطالية ^(١) :

تجلت المعجزة الثانية من معجزات القومية إبان القرن التاسع عشر فى توحيد إيطاليا، ولقد كان الإيمان بالرباط المقدس فيما بين الإيطاليين - الذى كان قوامه وحدة اللغة والتاريخ - هو جوهر حركتى التحرير (من السيطرة الأجنبية) والتوحيد السياسى. وقد كان أبناء الأمة الإيطالية مبعثرين بين عدد كبير من وحدات سياسية متميزة يقع بعضها تحت سيطرة دول أجنبية، لذلك كان لابد لى تحقق غاية الدين الجديد (أى الوحدة) من حركتين تسييران جنباً إلى جنب، إنيهما حركتا التحرير والتوحيد. وإذا كانت الظروف قد هيات لهاتين الحركتين جهود زعماء قوميين ككافور وجاربيالدو ومعاونات حربية من الخارج بدوافع دبلوماسية كمساعدة فرنسا وبروسيا لاعتبارات متصلة بالتوازن الدولى آنذاك - فإن التخلص من السيطرة النمساوية وتوحيد الولايات الإيطالية كانا بحق ثمرة إيمان أبناء الأمة الإيطالية بالدين الجديد (أى القومية)، ذلك الإيمان الذى دعا الجمهوريين بزعامة جاريبالدى فى الجنوب إلى التخلّى بنفس راضية عن مراكزهم للملكيين فى الشمال تمكيناً للوحدة، وهكذا قد كان الإيمان بالدين الجديد (أى القومية) هو الدافع إلى الوحدة الإيطالية فى البداية ومتوج حركتها فى النهاية^(٢).

يبقى أن نشير إلى أنه قد تم تتويج فيكتور إيمانويل (ملك سويديا) ملكاً على إيطاليا الموحدة عام ١٨٦١^(٣).

(١) انظر بصدد الوحدة الإيطالية : نور الدين حاطرم، حركة القومية الإيطالية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١، وكذلك لنفس المؤلف : تاريخ الحركات القومية، الجزء الأول، دار الفكر الحديث، لبنان، ١٩٦٧.

(٢) انظر بصدد الوحدة الإيطالية كذلك :

- محمد طه بدوى، طلعت القنيسى، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥، ١٠٦.

- أيضاً : Featherstone, Op. Cit. PP. 49-57.

(٣) معدوح منصور، مرجع سبق ذكره.

الفصل الخامس (*)

النقى البماركى

وعصر جديد من التحالفات

(إحرص دائماً على أن تكون أحد ثلاثة
إذا كان توازن القوحد قائماً على خمس قوحد قطبية)

بسمارك

موحد ألمانيا

(*) كتب هذا الفصل : د/ أحمد وهبان.

النق البسماركى وعصر جديد من التحالفات :

خرج المستشار الألمانى بسمارك من حرب السبعين تعلق هامته أكاليل النصر، ثم ما برح أن حقق لبنى جلدته ذلك الحلم الذى طالما راودهم، والهدف الذى اشرأبت أعناقهم دوماً إلى بلوغه، لقد كانت الوحدة الألمانية هى هذا الهدف وذلك الحلم، تلكم الوحدة التى تمخضت عن دولة فتية ما أن ظهرت إلى حيز الوجود حتى باتت تتمتع بالصدارة بين سائر القوى على طول القارة الأوروبية وعرضها^(١). غير أنه كان على بسمارك - غداة ذلك - أن يعمل بدأب لتأمين الدولة الألمانية الفتية من انتقام فرنسا المحتوم. ذلك بأن الفرنسيين قد خرجوا من حرب السبعين ومشاعر العداء إزاء الألمان تملأ نفوسهم أكثر من أى وقت مضى، حيث يجمع المؤرخون على أن قيام بسمارك بانتزاع الأكراس واللورين من قبضة الفرنسيين كان من شأنه أن عمق لديهم أسباب السخط، والبغضاء إزاء غرماثهم الألمان^(٢)، ومن هنا فقد كان بسمارك يعتبر فرنسا العدو الأول لألمانيا، وبالتالي كان يستشعر الخوف من الفرنسيين، ويتوقع إقدامهم على القيام بعمل عدائى فى مواجهة بلاده. ولقد ساعد على تزايد مخاوف بسمارك هذه نجاح فرنسا - غداة حرب السبعين - فى استعادة عافيتها الاقتصادية، وتمكنها من بناء جيش عظيم الشأن تألف من زهاء سبعمائة ألف من الجنود، فضلاً عن ذلك فإن العديد من الساسة الفرنسيين كانوا - وقتذاك - لا يترددون - من خلال خطبهم النارية - فى إظهار مشاعر العداء إزاء الألمان^(٣).

(١) أنظر فى هذا المعنى : بدوى والغنيمى، مرجع سبق ذكرهن ص ٢٠٥.

(٢) أنظر فى هذا المعنى : فيشر، مرجع سبق ذكرهن ص ٢٩٩.

(٣) أنظر فى هذا المضمون : المرجع السابق، ص ٣١٠.

وفى ظل ما تقدم ارتأى بسمارك أنه ليس من سبيل أمامه إن هو أراد احتواء خطر فرنسا، سوى عزلها بحيث لا تجد لها حليفاً يشد من أزرها^(١). وفى سبيل تحقيق غايته هذه راح المستشار الألماني خلال الفترة (١٨٧٠ - ١٨٩٠) يعقد العديد من المحادثات مع بعض القوى الأوروبية الكبرى، كما سعى بسمارك فى ذات الوقت إلى الإيقاع وإثارة الخلافات بين فرنسا وهذه القوى^(٢).

وقد تمثل أظهر المحادثات التى شهدتها النسق البسماركى فيما يلى:

عصبة الأباطرة الثلاثة :

وقد ظهرت هذه العصبة إلى حيز الوجود بمقتضى وثيقتين وقعتا خلال شهرى مايو ويونيو عام ١٨٧٣ : حيث جاءت الوثيقة الأولى كتعبير عن اتفاقية ألمانية روسية تم التوقيع عليها فى ٦ مايو سنة ١٨٧٣، وقد جاء فى هذه الوثيقة أنه : إذا هاجمت أية دولة أوروبية أيضاً من الإمبراطوريتين (ألمانيا وروسيا) فإنه يتعين على الإمبراطورية الأخرى إمداد نظيرتها التى تتعرض للهجوم بجيش قوامه مائتى ألف رجل من القوات العاملة.

أما الوثيقة الثانية فقد أخرجت إلى حيز الوجود اتفاقية نمساوية روسية، وتم التوقيع عليها فى ٦ يونيو ١٨٧٣ من جانب إمبراطورى النمسا وروسيا، ثم ما لبث الإمبراطور الألماني أن انضم إليها فى ٢٢ أكتوبر ١٨٧٣^(٣)، فكانت بذلك عصبة الأباطرة الثلاثة (ألمانيا - النمسا - روسيا).

(١) أنظر بصدد سياسة بسمارك تفصيلاً : قاسم وحسنى، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠، ١٣٨.

(٢) أنظر فى هذا المضمون : بدوى والغنيمى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٥.

(٣) رنوفان، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢٦، ٥٢٧.



الأمير أوتو فون بسمارك - موحد ألمانيا ومستشارها

وكان مؤدى هذه العصبية التعاون من أجل تثبيت الخريطة الراهنة - وقتذاك - لأوروبا، والعمل على مناهضة الحركات الثورية فى طول القارة وعرضها على أساس أن فرنسا هى البؤرة التى تنبعث منها هذه الحركات، حيث استطاع بسمارك أن يقنع العاهلين الأوتوقراطيين الروسى والنمساوى بذلك، وبالتالي فقد كان مرمى العصبية هو عزل فرنسا والتكتل فى مواجهتها^(١).

النورة القومية فى البلقان وتصدع عصبه الأباطرة الثلاثة :

بحلول عام ١٨٧٥ اندلعت فى البوسنة والهرسك ثورة عارمة فى مواجهة الحكم التركى، وسرعان ما امتد لهيب الثورة إلى بلدان الجبل الأسود والصرب وبلغاريا لى تستشرى الثورة فى البلقان استشرى النار فى الهشيم، إلا أن الأتراك كانوا وقتذاك من القوة بحيث تمكنوا من سحق الثورات البلقانية، بيد أن روسيا السلافية الأرثوذكسية لم تكن لتقف مكتوفة الأيدى إزاء سحق ثورة بنى نحلته السلاف فى البلقان، إذ ارتأى الروس ضرورة التدخل وإعلان الحرب فى مواجهة تركيا نصره لبنى نحلته من ناحية، ورغبة فى الحصول على مكاسب إقليمية من ناحية أخرى، لا سيما بعد الخسائر الفادحة التى كانوا قد تعرضوا لها من جراء معاهدة باريس لعام ١٨٥٦، وهى المعاهدة التى وقعت على إثر هزيمة الروس أمام الجيوش البريطانية الفرنسية التركية المشتركة فى حرب القرم^(٢).

مهما يكن الأمر فإن تدخل الروس إلى جانب الشعوب البلقانية فى ثورتها ضد الأتراك كان من شأنه أن يثير عدااء النمساويين لهم، ذلك بأن النمسا

(١) بدوى والغلمى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٥.

(٢) أنظر بصدد هذه الحرب، فيشر، مرجع سبق ذكره، من ص ٢٢١ إلى ص ٢٢٥.

كانت لها مطامع في بعض الأقاليم البلقانية المتاخمة لحدودها وعلى رأسها إقليمى البوسنة والهرسك. من جانب آخر فإن التدخل الروسى فى البلقان كان من شأنه أيضاً أن يثير غضب إنجلترا التى كانت ترغب فى الحفاظ على الدولة العثمانية خوفاً من أن يؤدي تفتتها وتقسيم أقاليمها فى آسيا وأوروبا إلى تعاضل قوة الدول المستفيدة من ذلك التقسيم بما يؤدي إلى تهديد توازن القوى داخل القارة الأوروبية، كذلك فقد كانت إنجلترا تخشى من استيلاء الروس على مضيقى البوسفور والدردنيل التركيين على نحو يهيئ لهم إرسال أساطيلهم إلى المياه الدافئة فى البحر المتوسط وبقما شاءوا، الأمر الذى كان من شأنه أن يكون بمقدور الروس تهديد طرق المواصلات البريطانية فى البحر المتوسط^(١).

وعلى أية حال فقد تمكن الروس من إقناع النمساويين بالتوقيع - فى ١٥ يناير ١٨٧٧ - على اتفاقية سرية، تعهدت بمقتضاها النمسا بأن تنف على الحياد فى حالة قيام الحرب الروسية التركية، فضلاً عن السعى بالطرق الدبلوماسية إلى الحيلولة دون تدخل دولة ثالثة (أى إنجلترا) فى تلك الحرب، وفى مقابل ذلك تعهدت روسيا بمنح النمسا إقليمى البوسنة والهرسك^(٢).

وتأسيساً على ما تقدم راحت روسيا فى أبريل ١٨٧٧ تعلن الحرب على تركيا متذرة بسعى الروس إلى إجبار السلطان العثمانى على تحسين أوضاع الشعوب المسيحية فى إمبراطوريته، وسرعان ما حققت الجيوش الروسية انتصارات متتالية على الجيوش التركية،

(١) راجع فى هذا المعنى على سبيل المثال : رنوفان، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٩٧.

إذ بحلول عام ١٨٧٨ كان الروس قد عبروا البلقان وراحوا يزحفون نحو القسطنطينية، الأمر الذى دفع رئيس الوزراء البريطانى دزرائيلسى إلى تهديد الروس بالتدخل المباشر فى مواجهتهم، وبالتالي فلم يكن أمام الروس من سبيل سوى قبول الهدنة التى كان قد عرضها السلطان العثمانى، وعلى إثر ذلك - وفى ٣ مارس ١٨٧٨ - وقعت روسيا مع الباب العالى العثمانى اتفاقية للصلح عرفت بمعاهدة سان ستيفانو، وقد نصت هذه المعاهدة على عديد من أمور أظهرها^(١):

- أ - تضم روسيا ثلاث أقاليم من الجزء الآسيوى للإمبراطورية العثمانية فضلاً عن إقليم من الجزء الأوروبى.
- ب- توسيع نطاق دولتى الصرب والجبل الأسود.
- ج- استقلال رومانيا.
- د- وضع نظام استقلال للبوسنة والهرسك فى إطار الدولة العثمانية.
- هـ- إقامة دولة بلغارية كبرى مستقلة عظيمة المساحة على أن تدار شئونها تحت قوامة روسيا، وتخضع لاحتلال روسى يمتد لعامين^(٢).

ومهما يكن الأمر فإن روسيا قد حققت بمقتضى معاهدة سان ستيفانو مكاسب إقليمية عظيمة الشأن الأمر الذى أثار مخاوف واستياء كل من إنجلترا والنمسا، إذ كانت إنجلترا ترفض أن ترى الدولة العثمانية منطقة نفوذ روسية بحتة، على نحو يهدد مركز الإنجليز فى الشرق قاطبة، أما النمسا فلم يكن يسعدها أن ترى نفوذاً روسياً متعاضداً

(١) راجع فى هذا المضمون : المرجع السابق، ص ٤٩٩.

(٢) فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٠.

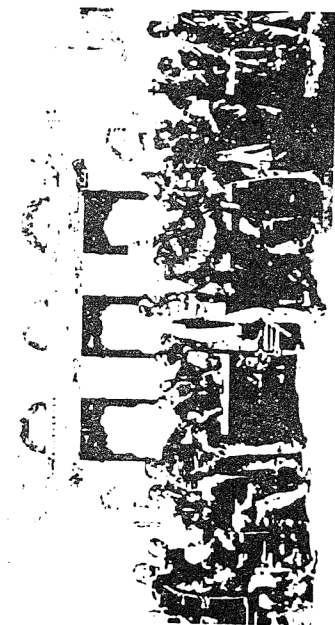
فى البلقان يكون من شأنه تهديد حدود الإمبراطورية النمساوية ذاتها، ذلك فضلاً عن استياء النمسا من جراء عدم وفاء روسيا بتعهداتها القاضية بحصول النمسا على البوسنة والهرسك.

ونظراً لما تقدم فقد راحت إنجلترا- تساندها فى ذلك النمسا- تهدد روسيا بإعلان الحرب عليها إن لم يوافق الروس على عقد مؤتمر للنظر فى مقررات سان ستيفانو، ولم يكن أمام الروس سوى الإذعان، ففى شهر يونيه ١٨٧٨ عقد فى برلين مؤتمر عرضت من خلاله - على الدول العظمى معاهدة سان ستيفانو بحذاقها، وفى هذا المؤتمر تمكنت الدول الكبرى من إجبار روسيا على التنازل عن معظم مكاسبها الإقليمية التى حصلت عليها بمقتضى معاهدة سان ستيفانو، ذلك فضلاً عن إعطاء النمسا حق إدارة البوسنة والهرسك، كما تم تقليص مساحة الدولة البلغارية. كذلك فقد ظفرت إنجلترا سراً بجزيرة قبرص حيث وافق الأتراك على بيعها لها كنوع من المكافأة على موقفها فى برلين، وهكذا فقد خرج الروس من مؤتمر برلين يجرّون أذيال هزيمة سياسية ساحقة، وإلى جانب استياءهم من النمسا فقد أصيبوا بخيبة أمل من جراء موقف بسمارك منهم خلال مؤتمر برلين، إلى حد أنهم اتهموه بمحاولة إقامة كتل أوروبية فى مواجهتهم^(١).

وهكذا فعلى حين عاد ساسة إنجلترا من برلين إلى بلادهم يحملون " السلام مع الشرف " لم يكن بمقدور قيصر روسيا سوى أن يناجى نفسه فيما كانت تكون نتيجة مؤتمر برلين لو أن حليفه إمبراطور النمسا وألمانيا قدما له قسطاً وافياً من التأييد الدبلوماسى، ومنذ تلك اللحظة بدأ تحالف القياصرة الثلاثة يترنج ويتصدع.

(١) رولفان، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠٣.

۱۸۷۸ - ۷۸۷۱



المحالفة الثنائية :

تمثل هذه المحالفة كذلك تعبيراً عن موقف بسمارك من فرنسا، فكما سبق أن أشرنا كان المستشار الألماني يرى في فرنسا عدو بلاده العنيد الخطر، الذي يأكل الغل قلبه، والذي يجب عدم الركون إليه قط، وينبغي إضعافه وإقصاؤه على الدوام من حظيرة أى تحالف أوروبى، وبالتالي فقد كانت سياسة بسمارك ترمى إلى عزل فرنسا وحرمانها من أن يكون لها أى صديق فى أوروبا^(١).

وتأسيساً على ما تقدم وعلى إثر ترشح عصابة الأباطرة الثلاثة وتدهور العلاقات مع روسيا غداة مؤتمر برلين راح بسمارك يقنع الإمبراطور الألماني بضرورة عقد محالفة مع النمسا، وقد تم التوقيع على هذه المحالفة فى ١٧ أكتوبر ١٨٧٩ ونص أهم بنودها على ما يلى:^(٢)
أولاً : أن تبادل كل من الدولتين المتحالفتين (النمسا وألمانيا) إلى مساعدة الدولة الأخرى بكامل قواتها إذا ما هاجمتها روسيا.

ثانياً : فى حالة مهاجمة فرنسا أو إيطاليا لإحدى الحليفتين فإن الحليفة الثانية تلتزم بجانب الحياد الودى، فإذا ما أيدت روسيا الدولة المهاجمة بادرت الدولة الحليفة الثانية المتعاقدة إلى مساعدة حليفها بكامل قواتها.

وعلى ذلك فإن مؤدى المحالفة الثنائية (والتي كانت سرية) أنه إذا هاجمت روسيا النمسا فإن ألمانيا تساعد الأخيرة، وإذا هاجمت فرنسا

(١) فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٨، ٣٨٩.

(٢) راجع فى هذا الصدد : عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.

ألمانيا تقف النمسا على الحياد، أما إذا ساعدت روسيا فرنسا فإن على النمسا أن تتدخل إلى جانب ألمانيا^(١).

من جانب آخر وفي إطار سعيه لعزل فرنسا سعى بسمارك إلى الإيقاع وإثارة الخلافات بينها وبين غيرها من القوى الكبرى، فلكي يدب الخلاف بين فرنسا وإيطاليا شجع كليهما على تحقيق أطماعها في تونس، وكذلك فعل بالنسبة لمصر إذ شجع إنجلترا على تحقيق أطماعها فيها كي تمسك فرنسا بتلابيبها، وبذلك يضمن بسمارك أن فرنسا لن تستطيع أن تعتمد على مساعدة أى من هاتين الدولتين إذا جد الجد وأرادت أن تهاجم ألمانيا^(٢).

إحياء عصبة الأباطرة الثلاثة :

لم يكن بسمارك يأمل بحال من الأحوال في أن تسود مشاعر الود المفقود العلاقات الألمانية الروسية، وذلك بطبيعة الحال خوفاً من التجاء روسيا إلى التحالف مع فرنسا مع عدو الألمان اللدود، وفي نفس الوقت كانت روسيا ترغب في العودة إلى معسكر بسمارك بغية ضمان مساعدته - أو على الأقل حياده- في حالة نشوب حرب روسية إنجليزية، وعلى ذلك فسرعان ما بدأت المفاوضات بين الجانبين الألماني والروسي بغية إحياء عصبة الأباطرة الثلاثة، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن توقيع المعاهدة الجديدة للأباطرة الثلاثة في ١٨ يونيو عام ١٨٨١^(٣)، وقد تمثل أظهر ما جاء في هذه المعاهدة فيما يلي :

(١) المرجع السابق.

(٢) بدوى ، الغنيمي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٥.

(٣) رونوفان، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣٢.

أ- فى حالة دخول أحد أطراف المعاهدة السامية فى حرب مع دولة رابعة يلتزم الطرفان الآخران الحياد الودى^(١).

وهكذا تعهدت روسيا بالتزام الحياد فى حالة اندلاع حرب فرنسية ألمانية حتى وإن كانت ألمانيا هى البائدة بالهجوم، فى حين تقف ألمانيا والنمسا على الحياد فى حالة قيام حرب روسية إنجليزية حتى إذا ما كانت روسيا هى التى تسببت فى الحرب^(٢).

ب- تحترم الدول المتعاقدة الثلاث حقوق النمسا فى مقاطعتى البوسنة والهرسك على النحو المنصوص عليه بمقتضى معاهدة برلين (١٨٧٨).

ج- تسلم الدول الثلاث بمبدأ إغلاق المضائق التركية، مع ضرورة أن تحترم الدولة العثمانية هذا المبدأ أو تطبقه على كافة الدول دون استثناء (إشارة إلى إنجلترا)، وإلا فإن الأطراف الثلاثة يكونون فى حالة حرب مع الدولة العثمانية^(٣).

وهكذا بمقتضى معاهدة إحياء عصبية الأباطرة الثلاثة تم التوفيق بين مصالح روسيا والنمسا فى البلقان كما ضمن بسمارك عدم لجوء روسيا إلى صف فرنسا، وضمنت روسيا أمنها فى البحر الأسود^(٤)، وفضلاً عما تقدم فقد أكد بسمارك تمسكه بالمبدأ القائل : " إحرص دائماً

(١) عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤.

(٢) رنوفان، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣٢.

(٣) عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤، ١١٥.

(٤) المرجع السابق.

على أن تكون واحداً من ثلاثة ما دام التوازن الدولي قائماً على أساس خمس قوى كبرى " (١).

المحالفـة الثلاثية :

فى سبيل إحكام العزلة حول فرنسا انتهز بسمارك فرصة خلاف دب بينها وبين إيطاليا حول تونس وراح يعمل على ضم الإيطاليين إلى معسكره، وسرعان ما استجاب الإيطاليون لبسمارك إذ كانوا يتطلعون دوماً إلى التقارب مع ألمانيا الفتية بغية تدعيم المركز الدولي لدولتهم الضعيفة، وإظهارها بمظهر الدول العظمى (٢).

وتأسيساً على ذلك فقد عمد بسمارك إلى ضم إيطاليا إلى المحالفـة الثلاثية (ألمانيا والنمسا) كى تصبح بذلك محالفـة ثلاثية، إنها المحالفـة التى وقعت فى ٢٠ مايو ١٨٨٢، والتى تمثل أظهر موادها فيما يلى (٣):

أ- فى حالة تعرض إيطاليا للهجوم من جانب فرنسا (دون أن تكون إيطاليا هى السبب فيه) فإن الطرفين الآخرين يلتزمان بتقديم يد العون والمساعدة بكل قواهما إلى إيطاليا، وفى المقابل تتحمل إيطاليا نفس الالتزام فى حالة حدوث هجوم فرنسى على ألمانيا لا تكون ألمانيا هى المتسبب فيه.

ب- إذا ما هددت دولة عظمى غير موقعة على المعاهدة الحالية سلامة أى من الدول السامية المتعاهدة بحيث وجدت هذه الأخيرة نفسها

(١) ممدوح ملىصور، مرجع سبق ذكره.

(٢) رنولفان، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢٣.

(٣) عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨، ١١٩.

مدفوعة إلى شن الحرب فإن الطرفين الآخرين يلتزمان الحياد الودى مع احتفاظ كل منهما بالحق فى المشاركة فى الحرب إذا ما رأت ما يبرر ذلك.

تجديد المحالفة الثلاثية :

بحلول عام ١٨٨٥ شهدت منطقة البلقان مرحلة جديدة من مراحل التوتر نتيجة لإعلان إحدى الولايات البلقانية الانضمام إلى بلغاريا، الأمر الذى أثار استياء عدوها اللدود المتمثل فى الدولة الصربية، على نحو أدى إلى اندلاع الحرب بين الدولتين، وعلى حين أخذ الروس صف البلغار راح النمساويون يساندون الصرب، الأمر الذى أدى إلى توتر العلاقات النمساوية الروسية وتجمع نذر الحرب بين الدولتين الكبيرتين، وعلى الرغم من أن بسمارك قد نجح فى تهدئة الأجواء وإنهاء الحرب البلغارية الصربية (بمقتضى صلح بوخارست ١٨٨٦) فإن الروس اعتبروا أن بسمارك قد اتخذ موقف المؤيد للنمسا، الأمر الذى أدى إلى انهيار عصبه الأباطرة الثلاثة^(١).

وفى أعقاب ذلك كان على بسمارك أن يجدد المحالفة الثلاثية التى كان من المقرر أن تنتهى فى عام ١٨٨٧، وقد نجح المستشار البروسى بعد عناء فى إقناع كل من إيطاليا والنمسا بتجديد المحالفة، فى مقابل موافقته على مطالبهما التى تم إقرارها بمقتضى وثيقتين جديدتين أضيفتا إلى المحالفة الأصلية.

(١) أنظر فى هذا المضمون : فيشر ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩١، ٣٩٢.

أما الوثيقة الأولى - والتي تمثل طرفاها في ألمانيا وإيطاليا - فقد عرفت باتفاقية البحر المتوسط، ونصت على أنه : " إذا قامت إيطاليا بهجوم فرنسا في أوروبا نتيجة لامتداد النفوذ الفرنسي إلى طرابلس فإنه يتعين على ألمانيا أن تؤيد إيطاليا بالقوة المسلحة " .

أما الوثيقة الثانية فقد عرفت باتفاقية البلقان، وتمثل طرفاها في النمسا وإيطاليا وقد نصت هذه الاتفاقية على أنه في حالة توسع النمسا في البلقان يكون لإيطاليا الحق في تعويض^(١).

معاهدة الضمان (١٨٨٧) :

لم يكن بسمارك يرغب في تدهور علاقاته مع روسيا إلى الحد الذي يدفع هذه الأخيرة إلى محاربة ألمانيا^(٢)، كما كان بسمارك يخشى - غداة انهيار عصبة الأباطرة الثلاثة - من أن تتجه روسيا صوب فرنسا. ونظراً لذلك فقد وقع بسمارك مع روسيا في ١٨ مايو ١٨٨٧ على معاهدة سرية عرفت بمعاهدة الضمان، وقد نصت هذه المعاهدة على بنود عديدة أظهرها^(٣).

أ- إذا هوجمت إحدى الدولتين المتعاهدين من قبل دولة ثالثة تلتزم الدولة الأخرى بالحياد الودى، ولا يكون هذا النص نافذاً فى حالة هجوم إحدى الدولتين المتعاهدين على النمسا أو فرنسا.

(١) رنوفان، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣٧.

(٢) ممنوح مئصور، مرجع سبق ذكره.

(٣) عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨.

ب- اعتراف ألمانيا بالحقوق التاريخية لروسيا في البلقان ولا سيما في بلغاريا.

ج- تعهد الدولتين بالعمل من أجل الحفاظ على الوضع الراهن في البلقان.

د- تعهد الدولتان بفرض رغبتيهما على الدولة العثمانية بضرورة إغلاق المضائق في وجه أعدائهما.

وهكذا فقد نجح بسمارك في إحكام العزلة حول فرنسا خلال الفترة (١٨٧٠ - ١٨٩٠) من خلال سلسلة من المحالفات استهدفت ذلك، ويفضل هذه المحالفات كذلك أمكن للمستشار الألماني أن يدعم الكانة الدولية لألمانيا الفتية، وأن يشيد حاجزاً منيعاً في وجه كل من تسول له نفسه النيل من الألمان، ولا سيما أولئك الفرنسيين الذين كانوا يتربصون بهم الدوائر. غير أنه مما تجدر الإشارة إليه أن شبكة المحالفات المنيعه التي نسجها بسمارك وحبكها وأدارها باقتدار لم يستمر نجاحها في عزل فرنسا إلا خلال العهد البسماركى، فلم تكد تمضى على استقالة بسمارك (إثر خلاف نشب عام ١٨٩٠ مع الإمبراطور فيلهلم الثانى) ثلاث سنوات حتى كانت فرنسا قد نجحت في الخروج من عزلتها على النحو الذى سنعرض له فى الصفحات التالية.

الفصل السادس^(*)

صراع التحالفات وتنامي النعرة القومية

(١٨٩٠ - ١٩١٤)

(إن الرب قد أرسلنا لنأخذ بناصية الشعب الألماني
الخطير صوب صدارة شعوب الأرض قاطبة)

فيلهلم الثاني

إمبراطور ألمانيا

(*) كتب هذا الفصل : د/ أحمد وهبان .

الأوضاع السياسية في أوروبا ومصر سياسة التحالف غداة انتصارها. العصر البسماركى (١٨٩٠ - ١٩١٤).

شهد عام ١٨٨٨ حدثاً جليلاً كان له عظيم الأثر فى التاريخ الألماني - بل وفى التاريخ الأوروبى قاطبة - خلال العقود التى تلت ذلك العام، ويتمثل هذا الحدث فى اعتلاء فيلهلم الثانى عرش ألمانيا على إثر وفاة أبيه الإمبراطور فريدريك الثالث^(١) (من أسرة الهوهنزولرن الحاكمة) فى شهر يونيو ١٨٨٨. وما أن اعتلى فيلهلم الثانى سدة الحكم فى برلين حتى جعل هدفه الأول التخلص من بسمارك ذلك الثعلب العجوز الذى حقق للألمان حلم الوحدة ثم ما برح أن كانت له اليد الطولى فى توجيه دفة السياسة الخارجية للدولة الألمانية الفتية منذ ظهورها إلى حيز الوجود. غير أن فيلهلم الثانى كان يرفض أن يشاركه بسمارك السلطان، إذ كان الإمبراطور الجديد يعلن دوماً أنه " ليس ثمة سوى سيد واحد فى هذه المملكة هو أنا " ^(٢).

أياً كان الأمر فإن أول خلاف يعتد به نشب بين فيلهلم الثانى وبسمارك نجم بصدد معاهدة الضمان مع روسيا، فعلى حين كان المستشار يرغب فى تجديدها ارتأى الإمبراطور إلغائها خشية أن يكدر استمرارها صفو العلاقات مع الإمبراطورية النمساوية المجرية، تلك الإمبراطورية التى كانت تمثل بالنسبة لألمانيا حليفها الأول، فى الوقت الذى كانت تتظر فيه الإمبراطوريتان النمساوية والروسية كلتاهما للأخرى باعتبارها العدو اللدود.

(١) كان فريدريك الثالث قد ورث عرش ألمانيا عن أبيه فيلهلم الأول الذى تولى فى مارس ١٨٨٨.

(٢) فيشر : مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٨.

وباتساع هوة الخلافات بين الإمبراطور فيلهلم الثانى وبسمارك راح هذا الأخير يعلن استقالته فى عام ١٨٩٠، ولم يمض وقت طوىس على ذلك حتى أبرمت معاهدة كانت الحيلولة دون عقدها هدفاً رئيسياً من أهداف دبلوماسية بسمارك، إنها معاهدة التحالف الروسى الفرنسى والتى نعرض لها فيما يلى :

التحالف الفرنسى الروسى (١٨٩٤) :

بتخلى فيلهلم الثانى عن معاهدة الضمان الألمانية الروسية وجد الدب الروسى نفسه معزولاً، وقد تزايد شعور الروس بالعزلة فى ظل سعى الإنجليز - أعداء الروس اللدودين - إلى كسب ود الإمبراطور الألمانى الشاب حفيد مليكتهم الملكة فيكتوريا. وفى ظل هذه الظروف اشترأت أعناق الفرنسيين إلى مصافحة الدب الروسى والتحالف معه، فوجدت كلتا الدولتين ضالتهما فى الأخرى، إذ على حين سعى الفرنسيون - من خلال التحالف مع الروس - إلى كسر طوق العزلة الذى كان بسمارك قد فرضه عليهم، كان الروس يسعون - من خلال التحالف مع الفرنسيين إلى الخروج من حالة العزلة التى كانت روسيا عليها غداة إلغاء معاهدة الضمان مع ألمانيا، كما كان الروس فضلاً عما تقدم يتطلعون - وهم يتحالفون مع الفرنسيين - إلى أن يعينهم حلفاؤهم على تمويل مشروع السكك الحديدية الروسى الضخم^(١).

غير أنه مما تجدر الإشارة إليه أن الروس قد ترددوا فى البداية فى مصافحة اليد الفرنسية الممدودة لهم بالتحالف والمساعدات المالية، ذلك

(١) بدوى والغنىمى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧.

بأن قيصر روسيا ومستشاريه كانوا ينظرون بعين الاحتقار إلى النظام الجمهورى الفرنسى، حيث كانوا يصفونه دوماً بأنه نظام ردى وغبى.

غير أن مصالح روسيا عظيمة الشأن لدى الفرنسيين - على النحو المتقدم - دفعت القيصر وحكومته إلى التخلي عن احتقارهم لفرنسا الجمهورية^(١). وعلى ذلك فسرعان ما أمضيت بين الدولتين فى عام ١٨٩١ معالم اتفاقية استكملت أحكامها باتفاقية أخرى حربية سرية أبرمت فى ٤ يناير ١٨٩٤. وبمقتضى اتفاق التحالف الفرنسى الروسى تعاهدت الدولتان على أن تهب كلتاهما إلى نجدة الأخرى بجيش كبير إذا ما تعرضت إحدهما لهجوم ألماني، كما أعد هذا الاتفاق عدة لإجراء مشاورات بين رئاستى أركان حرب الدولتين فى أوقات السلم، وللتعبئة العاجلة عند ظهور أول بادرة من بوادر تعبئة قوات أية دولة من دول المحالفة الثلاثية^(٢).

كما نص الاتفاق الفرنسى الروسى على أن " القوات التى تستخدم ضد ألمانيا يجب أن تكون ١,٣ مليون مقاتل فرنسى، و ٧٠٠ أو ٨٠٠ ألف مقاتل روسى. وينبغى أن تعمل هذه القوات إلى أقصى حد وبأوفر سرعة كى تجبر ألمانيا على أن تقاتل فى الشرق وفى الغرب فى آن واحد "^(٣).

وهكذا فإن المحالفة الثلاثية المكونة من ألمانيا والنمسا وإيطاليا أضحت تواجه تحالفاً ثنائياً مكوناً من روسيا وفرنسا، وكان كل من المعسكرين متحلاً بالسلاح، كما كان كلاهما متأهباً لأن يمسك بخناق الآخر عند ظهور أول بادرة من بوادر العداء^(٤).

(١) رينوفان، مرجع سبق ذكره، ٥٤٧، ٥٤٨.

(٢) فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٩، ٤٠٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٠٠.

(٤) نفس المرجع السابق.

موقف إنجلترا من الحلفين :

إزاء انقسام القوى الأوروبية الكبرى إلى حلفين على النحو المتقدم وجدت إنجلترا نفسها مكرهة بدافع المصلحة على أن تختار من بين المعسكرين معسكراً تنضم إليه، وكان الإنجليز يعتقدون أنه نظراً لكون ألمانيا قد أضحت كبرى قوى القارة فإن التحالف معها هو أفضل السبيلين^(١). وقد عبر عن ذلك أحد الماساة الإنجليز بقوله " إن أقوى تحالف هو هذا الذى يعقد بيننا وبين الإمبراطورية الألمانية "^(٢).

على أية حالة فإن سعى إنجلترا إلى كسب ود ألمانيا لم يلق ترحيباً من جانب الألمان الذين كانت تسودهم وقتذاك مشاعر الود المفقود إزاء الإنجليز، حيث كان الألمان عموماً يرفضون المذهب الحر الذى يرتبط به النظام الإنجليزى، فكانوا يطلقون عليه السم الإنجليزى الذى أفسد الفضائل الأرستقراطية الإنجليزية، وبالتالي فقد كان الألمان يخشون أن يمتد ذلك السم إلى جسد دولتهم الفتية، فضلاً عما تقدم فقد كانت مشاعر الحق إزاء إنجلترا تملأ نفوس الألمان نظراً لموقفها المتعاطف مع كافة الدول التى حاربوها فى سبيل توحيدهم، حيث تعاطف الإنجليز مع الدنماركيين فى الحرب البروسية الدنماركية ١٨٦٣، ومع النمساويين فى الحرب الروسية النمساوية (١٨٦٦)، ثم مع الفرنسيين فى حرب السبعين البروسية الفرنسية^(٣).

(١) أنظر فى هذا المضمون : بدوى والظلمى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٧.

(٢) فيشر، مرجع سابق، ص ٤٠٤.

(٣) المرجع السابق.

ومهما يكن الأمر فإن كافة المحاولات التي قامت بها إنجلترا فى نهاية القرن الماضى بهدف التحالف مع ألمانيا قد باءت بالفشل، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل سرعان ما تصاعد التنافس بين الدولتين فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث راحت الدولتان تتنافسان فى المجال الاستعماري كل يسعى إلى بسط رقعة نفوذه داخل أرجاء المعمورة. إذ ها هى ألمانيا تدخل حلبة الصراع من أجل المستعمرات، إن فيلهلم الثانى المعروف بنعوته وعنجهيته القومية لم يكن ليسعد وهو يرى إنجلترا تبتلع البقعة تلو الأخرى من أصقاع آسيا وأفريقيا، فى الوقت الذى يضيق فيه الأفق بالنسبة للألمان. لقد كان فيلهلم يرى وجوب حصول بلاده على نصيب دسم من المستعمرات ومناسق النفوذ، وهو لا يتردد فى خوض حومة الوعى للنفوذ بميدان واسع لرؤوس الأموال والإنتاج والتجارة الألمانية فى الخارج^(١).

وهكذا فقد استندت السياسة الألمانية فى عهد فيلهلم الثانى إلى دعامتين هما^(٢).

١-المحافظة على تفوق ألمانيا السياسى داخل القارة وتزعم الألمان للمحادثات الدبلوماسية والمؤتمرات، تشد أزرها فى ذلك قوتها العسكرية عظيمة الشأن.

٢-الحصول على مغنم وامتيازات فى أراضي ما وراء البحار (آسيا وأفريقيا).

(١) العمرى، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١٩.

ولم يقتصر التنافس الألماني الإنجليزي على المجال الاستعماري، وإنما شهدت كذلك - فترة حكم فيلهلم الثاني - سباقاً للتسلح بين الدولتين لا سيما في مجال القوة البحرية. وفضلاً عن ذلك فقد ازدادت حدة التنافس التجاري بين الدولتين كل تسعى إلى أن تكون لها الصدارة في مجال تصدير السلع إلى أسواق البلدان الأوروبية الأخرى. وفي إطار كل ما تقدم شهدت الفترة (١٨٩٠ - ١٩١٤) أحداثاً جساماً كان لها عظيم الأثر في تهيئة الأجواء لاندلاع الحرب العالمية الأولى، على النحو الذي سنعرض له فيما يلي :

حرب البوير :

يمثل البوير جماعة من الهولنديين كانوا قد استوطنوا منطقة جنوب أفريقيا منذ العهد الاستعماري الهولندي، غير أن الإنجليز كانوا قد استطاعوا خلال العقود السابعة والثامن والتاسع من القرن الماضي أن يسيطروا سيطرتهم على أغلب مناطق جنوب أفريقيا وعلى رأسها مستعمرة الرأس، بحيث لم يتبق للبوير سوى جمهوريتين كانوا قد أقاموهما في عام ١٨٣٦ على نهر الفال وهما جمهوريتا الترنسفال وأورانج الحرة، غير أن الأطماع الإنجليزية سرعان ما امتدت إلى هاتين الجمهوريتين على إثر اكتشاف الماس في الترنسفال في عام ١٨٦٩، وكذا اكتشاف الذهب في نفس الجمهورية عام ١٨٨٥^(١).

وكان عام ١٨٩٥ قد شهد في نهايته محاولة قام بها القائد الإنجليزي جيمس للقصاء على جمهورية الترنسفال ووضع إقليمها تحت

(١) فيشر، مرجع سبق ذكره، من ص ٤٠٥ إلى ص ٤٠٧.

العلم البريطاني، غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل والخذلان حيث تصدى لها البوير بزعامة قائدهم الصلب كروجر^(١).

وبحلول عام ١٨٩٩ - وفى إطار سعيها لضم جمهوريتى البوير - جيشت إنجلترا ٤٠٠ ألف رجل من قواتها راحوا يدخلون فى حرب ضد البوير لم يقدر لهم أن يظفروا بالنصر فيها إلا عام ١٩٠٢، غير أن قيام إنجلترا بضم الترنسفال وأورانج الحرة كان يمثل تهديداً للمصالح المالية الألمانية فى تينك الجمهوريتين، إذ كانت رؤوس الأموال الألمانية تشكل ٢٠% من مجموع الاستثمارات الموجودة فى مشروعات مناجم الترنسفال، حتى أن وزير الدولة للشئون الخارجية الألمانى كان قد أعلن فى سنة ١٨٩٥ أن بلاده لن تسمح بأن تصبح الترنسفال فريسة لمشروعات حاكم مستعمرة الرأس البريطانية رودس، غير أن الإنجليز فى سبيل إرضاء ألمانيا اتفقوا معها فى أغسطس ١٨٩٨ على اقتسام المستعمرات البرتغالية بحيث يحصل على الجزء الأكبر من أنجولا، والجزء الشمالى من موزمبيق. وهكذا فقد أطلقت ألمانيا يد إنجلترا فى جنوب أفريقيا وإن كان اتفاق أغسطس ١٨٩٨ لم ينفذ^(٢). وكان الدرس المستفاد من حرب البوير بالنسبة للألمان هو أنه لولا سيادة إنجلترا على البحار وعظمة أسطولها ما كان بمقدور الإنجليز أن يحققوا النجاح تلو الآخر فى المجال الاستعمارى، ومن هنا فقد أيقن الألمان ضرورة دعم قوتهم البحرية.

(١) المرجع السابق، ص ٤٠٩.

(٢) رينوفان، مرجع سبق ذكره، ص ٦١٥، ٦١٦.

التحالف البريطاني الياباني (١٩٠٢) :

كانت اليابان حتى منتصف العقد السادس من القرن الماضي غارقة في جهالة العصور الوسطى، وكان يحكمها وقتئذ ١٦٨ ديميو (إقطاعي) ومن روائهم مواليتهم المسلحون (الساموريون)، ولم يكن لليابان أسطول، أو مدفعية، أو أسلحة، أو طبقة تجار، أو نظام عام للتعليم، أو قوانين مدونة عامة، غير أنه على إثر قيام القائد البحري الأمريكي " برى " بزيارته الشهيرة للجزر اليابانية عام ١٨٥٣ ثم عودته إليها فى عام ١٨٥٤ وحصول الأمريكيين على بعض الامتيازات فى مائى اليابان راح القائد الأمريكى يفتح أعين اليابانيين على الحضارة الغربية، وبالتالي فمع نهاية القرن التاسع عشر كانت اليابان قد ألغت أنظمتها الإقطاعية، وأصبح لها حكومة مركزية، وأنشأت أسطولاً وجيشاً عصريين، وأقامت نظاماً قانونية وتعليمية متطورة، وبالتالي فسرعان ما أضحت دولة عصرية قوية تحت حكم الميكادو متزو هيتو، كما أضحت أقوى دولة بحرية فى المحيط الهادى^(١). وفوق ما تقدم كان يسود الشعب اليابانى شعور شديد الحساسية بالشرف الوطنى وبالتفوق اليابانى، حيث كان اليابانيون يؤمنون بمذهب الشينتورى الذى قوامه أن الجزر اليابانية ذات أصول مقدسة، وأن الجنس اليابانى هو جنس ممتاز، وفى أكتوبر ١٨٩٠ أعطى مرسوم إمبراطورى للمدارس الابتدائية رسالة تعليم الأطفال الاعتزاز بالانتماء إلى الأمة اليابانية، والولاء الكامل للأسرة الحاكمة، والاحتقار للأجانب^(٢).

(١) فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠١، ٤٠٢.

(٢) ريفوفان، مرجع سبق ذكره، ص ٦١٢.

كذلك فإن المراسيم الإمبراطورية لعام ١٨٨٤ كانت قد حددت للجندي واجباته المتمثلة فى : اليقظة مع التفكير، والتشفس، والإخلاص التام لأوامر الرؤساء، واعتبار الموت أمراً هيناً^(١).

وفى ضوء ما تقدم وما أن أقام اليابانيون دولتهم العصرية القوية حتى راحوا يسعون إلى الافتتات على بعض الأقاليم الصينية، حيث كانت الصين حتى نهاية القرن الماضى دولة ضعيفة متخلفة على ترامى أطرافها وتعاطم عدد سكانها، وكانت تحكمها أسرة المانشو التى لم تكن تتطلع إلى جعل الصين دولة عصرية حال اليابان. على أية حال فقد انتهزت اليابان - فى يوليو ١٨٩٤ - فرصة اضطرابات كوريا - الخاضعة للصين وقتذاك - وقامت بإنزال قواتها فى تلك المملكة الكورية، وبرغم أن سكان الصين كان يمثلون زهاء ثمانية أضعاف سكان اليابان فقد تمكنت الجيوش اليابانية من دحر الجيوش الصينية واحتلال كوريا، ومنتشوريا الجنوبية، والنزول فى فرموزا، ثم الاتجاه صوب بكين، فاضطرت الحكومة الصينية إلى التوقيع على معاهدة سيمونوسيكي ١٨٩٥ التى بمقتضاها تخلت لليابان عن أقاليم صينية شاسعة أظهرها كوريا وفرموزا، وميناء بورت آرثر^(٢)، غير أن استيلاء اليابان على ميناء بورت آرثر أثار استياء كل من روسيا وألمانيا وفرنسا وهى الدول التى كانت لها مصالح تجارية فى الصين، ولذلك فقد وجهت هذه الدول إنذاراً لليابان بالانسحاب من جزيرة لياوتونج بالكامل بما فيها ميناء بورت آرثر. واضطرت اليابان إلى الانسحاب بالفعل من الجزيرة على حين

(١) للمرجع السابق.

(٢) راجع فى هذا المضمون : المرجع السابق، ص ١١٧، ١١٨.

قامت عدوتها اللود روسيا باحتلال بورت آرثر، الأمر الذى اعتبره الإنجليز تهديداً لمصالحهم فى الشرق الأقصى^(١).

ومن هنا بدأ التقارب الإنجليزى اليابانى والذى أسفر عن توقيع معاهدة تحالف بين الدولتين فى يناير ١٩٠٢، وذلك فى مواجهة عدوهما المشترك فى الشرق الأقصى المتمثل فى روسيا. ويتمثل أهم ما جاء فى الاتفاق الإنجليزى اليابانى فيما يلى^(٢) :

١- اعتراف إنجلترا بمصالح اليابان فى كوريا.

٢- اعتراف اليابان بمصالح إنجلترا فى الهند.

٣- اتفقت الدولتان على أنه إذا حدثت حرب بين إحداهما ودولة ثالثة فإن على الأخرى أن تلتزم الحياد، أما إذا دخلت ضدها دولة رابعة فإن الدولة المتعاهدة الأخرى تبادر إلى مساعدة حليفتها.

وكان هذا التحالف يعنى عملاً أن إنجلترا تقف على الحياد فى حالة حدوث حرب يابانية روسية، فإذا عاونت فرنسا روسيا فى هذه الحرب وجب على إنجلترا التدخل إلى جانب اليابان، أما إذا نشبت حرب بين روسيا وإنجلترا فإن على اليابان التزام الحياد، فإذا ما تدخلت فرنسا إلى جانب روسيا وجب على اليابان التدخل إلى جانب إنجلترا.

يبقى أن نشير إلى أنه بحلول عام ١٩٠٤ - وفى ٨ فبراير - قامت القوات اليابانية بالهجوم على الأسطول الروسى فى بورت آرثر،

(١) عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٦، ١٣٧.

فاندلعت بذلك الحرب بين اليابان وروسيا، وهى الحرب التى دامت لفترة تجاوز العام بقليل، حيث تمكن اليابانيون فى آخر معاركها (معركة موكن) فى ١١ مارس ١٩٠٥ من احتلال مواقع العدو، كما تمكن الأسطول اليابانى من دحر الأسطول الروسى الذى جئ به من أوروبا إلى مضيق كوريا، وأجبرت حكومة القيصر على طلب الصلح^(١).

وفى ٢٥ أغسطس ١٩٠٥ تم إقرار الصلح بمقتضى معاهدة بور سموت والتى فى ظلها حصلت اليابان على بورت آرثر، فضلاً عن مناطق أخرى فى جنوب منشوريا، وجنوب جزيرة سخالين، فضلاً عن الاعتراف بحماية اليابان على كوريا^(٢).

وكان هذا الانتصار اليابانى هو أول انتصار للصفر على البيض، وبمقتضاه برزت اليابان كإحدى القوى الكبرى، وشرع الغربيون يتحدثون عما أسموه " الخطر الأصفر " ^(٣) ، ذلك الخطر الذى بدل الأوضاع فى الشرق الأقصى قاطبة، إذ أصبحت اليابان بلا منازع هى سيدة آسيا ذات الأقدام الراسخة فى ربوعها.

سعى ألمانيا إلى بسط نفوذها فى آسيا :

كما سبق أن أشرنا كان فيلهلم الثانى يتطلع إلى حصول ألمانيا على أكبر نصيب ممكن من الكعكة الاستعمارية، وفى هذا الإطار اتجهت أطماع الإمبراطور الألمانى إلى الصين تلك الدولة التى كانت فى نهاية

(١) رينوفان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٤٠، ٦٤١.

(٣) فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٢.

القرن الماضى - كما أسلفنا - إمبراطورية شديدة الضعف غارقة فى غياهب التخلف على الرغم من تعاظم كمها البشرى، وترامى أطراف إقليمها، كذلك فقد كانت الإمبراطورية الصينية - وقتذاك - مرتعاً خضباً للنفوذ التجارى الأوروبى، إذ كانت كل من القوى الأوروبية الكبرى تبسط نفوذها التجارى على رقعة من الإقليم الصينى، نظراً لما كانت تمثله الصين - بكمها البشرى الهائل وتعاظم مساحتها - من سوق عظيمة الشأن.

وفى ظل هذه الأوضاع حاول فيلهلم الثانى إقناع الدول الأوروبية الكبرى - وعلى رأسها إنجلترا - باقتسام الإقليم الصينى فيما بينها اقتساماً سياسياً فعلياً، بيد أن هذا الاقتراح قوبل بالرفض من جانب كل من إنجلترا واليابان^(١). وفى النهاية وافقت القوى الكبرى على اقتراح تقدمت به الولايات المتحدة بصدد النفوذ فى الصين، وقد عرف هذا الاقتراح بسياسة الباب المفتوح، والتى كان قوامها إبقاء الدول الكبرى على مناطق نفوذها التجارى فى الصين مع تعهد كل من هذه الدول بفتح منطقة نفوذها أمام تجارة كافة الدول الأخرى على قدم المساواة^(٢).

غير أنه بحلول نهاية عام ١٨٩٩ ظهرت فى الصين حركة تمرد قوية راحت تثور فى وجه التغلغل الاقتصادى الأجنبى فى بلادها، وقد عرفت هذه الحركة بحركة البوكسر، وقد لقى البوكسر فى ثورتهم هذه تأييد حكومة المانشو، الأمر الذى هدد بعنف النفوذ الأوروبى فى الصين، ومن

(١) للمعرى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٢.

(٢) أنظر فى هذا المضمون : والاس أيروين الصغير، أعضاء على السياسة الأمريكية فى العالم، ترجمة : نور الدين الزرارى، نور الدين خليل، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٥٩.

هنا فقد راحت الدول الأوروبية الكبرى تجيش جيوشاً عظيمة الشأن بغية مواجهة ثورة البوكسر.

وقد راح فيلهلم الثاني - انطلاقاً من عنجهيته القومية الطاغية ورغبته الاستعمارية الجامحة - يساهم بفاعلية في الحملة التي قامت بها جيوش القوى الكبرى لكسر شوكة البوكسر، وقد عمد الإمبراطور الألماني إلى مخاطبة قواته المتجهة إلى الصين عام ١٩٠٠ بعبارات ألهمت حماسها، ودوت في آفاق الأرض مبرزة تعطشه الهائل إلى بسط نفوذ بلاده في أرجاء البسيطة. إذ خطب فيلهلم الثاني في هذه القوات قائلاً: " إنكم توشكون أن تقابلوا عدواً محتالاً قاسياً، قابله واهزمه ولا تمنحوه رحمة ولا صفحاً، لا تأخذوا أسرى، بل اقتلوا كل عدو يقع في قبضتكم، اجعلوا اسم ألمانيا يدوي دويّاً هائلاً في صفحات التاريخ الصيني بعد ألف عام من الآن ^(١). وأضاف: " يجب ألا يجرؤ صيني بعد اليوم أن يرفع بصره في ألماني مطلقاً ^(٢)."

أيّ كان الأمر فقد تمكنت جيوش القوى الكبرى عام ١٩٠٠ من القضاء على ثورة البوكسر، وأكدت الدول الكبرى التزامها بسياسة الباب المفتوح بصدد الصين، وهكذا ضمنت ألمانيا - شأنها في ذلك شأن كافة القوى الكبرى - استمرار نفوذها في الصين.

على صعيد آخر فإن الإمبراطور الألماني كان قد سعى منذ أواخر القرن الماضي إلى مد نفوذ بلاده إلى منطقة آسيا الصغرى التابعة وقتذاك للدولة العثمانية، ومن هنا فقد راح فيلهلم الثاني يسعى إلى التقرب

(١) فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧٣.

(٢) العمري، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٢.

مع السلطان العثماني، وفي هذا الإطار رفض الإمبراطور الألماني - على عكس أغلب القوى الأوروبية الأخرى - أن يساند اليونان في حربها ضد تركيا عام ١٨٩٧، والتي سعى من خلالها اليونانيون إلى انتزاع جزيرة كريت من قبضة الأتراك، بيد أن هذا السعى قد باء بالفشل إذ تمكنت الجيوش التركية من دحر جيوش اليونان خلال فترة وجيزة، وبالتالي فقد تحقق لفيهلهم ما أراد إذ كان يرغب في بقاء كريت في قبضة الترك، وبذا يستطيع أن يستخدمها حين الحاجة في مناوأة الاستعمار البريطاني في البحر المتوسط، وفي كبح جماح الأطماع الروسية في الدولة العثمانية، وفي مساومتها في الوقت المناسب^(١).

وفي سبيل التقارب مع السلطان العثماني والزحف نحو الشرق راح فيهلهم كذلك يؤكد تقاربه مع المسلمين، حيث قام - في هذا الصدد - بزيارة إلى الآستانة وسوريا عام ١٨٩٨ بغية التودد إلى حليفه السلطان وتفتد أملاكه، وخلال هذه الزيارة حرص الإمبراطور الألماني على تأكيد صداقته لسائر مسلمي البسيطة، إذ عمد في إحدى خطبه إلى القول : " إن الثلاثمائة مليون مسلم المبعثرين على ظهر الأرض يجب أن يطمننوا ويتأكدوا من أمر هام جلل، وهو أن إمبراطور ألمانيا سيظل دائماً أبداً صديقهم"^(٢).

والحق أن هذه العبارات الجوفاء كان لها وقع السحر على السلطان العثماني، بحيث استطاع فيهلهم - من خلالها - أن يقنع السلطان بحصول البنك الألماني على عقد امتياز إنشاء شبكة سكك حديدية عظيمة الاتساع، إذ كانت ستغطي الجزء الأكبر من الأناضول وما بين النهرين،

(١) أنظر في هذا المضمون : المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٣٣.

ولها خط رئيسي يصل البوسفور ببغداد ثم بالخليج الفارسي. وقد عرف هذا المشروع بمشروع خط سكك حديد بغداد، وهو المشروع الذي كانت المجموعات المالية الإنجليزية والألمانية والفرنسية تتكالب منذ عام ١٨٩٠ على اقتناص عقد امتياز بشأنه^(١)، ثم ما هو فيلهلم الثاني - مع بداية القرون العشرين ومن خلال تدعيم نفوذه لدى السلطان العثماني - ينجح في جعل الألمان يحصلون على الصيد السمين الثمين الذي طالما تطلع خصومهم الإنجليز والفرنسيون إلى اقتناصه.

وهكذا فبحصول الألمان على عقد امتياز سكك حديد بغداد ترسخ نفوذهم الاقتصادي والسياسي في آسيا الصغرى، في الوقت الذي تهددت فيه مصالح كل من فرنسا وروسيا وإنجلترا، فبصدد فرنسا كان تدعيم النفوذ الألماني لدى السلطان العثماني يمثل تهديداً لمصالحها المالية، حيث كان الجزء الأكبر من سندات الدين العثماني في أيدي الفرنسيين، أما بالنسبة لروسيا فقد قلق الروس من التقارب الألماني التركي وكذا من إنشاء شبكة سكك حديد بغداد الضخمة، حيث كان من شأن ذلك التقارب تدعيم قوة السلطان العثماني، كما كان من شأن تلك الشبكة أن يصبح في مقدور السلطنة العثمانية أن تنقل قواتها المسلحة إلى كافة أرجاء أراضيها، وفيما يتصل بإنجلترا كان الإنجليز يخشون أن يهدد النفوذ الألماني في آسيا الوسطى المركز الاقتصادي المتفوق الذي كانوا يتمتعون به في بلاد ما بين النهرين، ومن جانب آخر فقد كان الإنجليز يخشون من أن يؤدي بلوغ النفوذ الألماني الخليج الفارسي إلى تهديد أمن الهند تلك المستعمرة الإنجليزية عظيمة الشأن، والتي كانت بمثابة درة التاج البريطاني^(٢).

(١) رينوفان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣٤.

(٢) راجع في المضمون : المرجع السابق ذاته.

ويمكن القول أن تعاظم النفوذ الألماني في آسيا الصغرى مع بداية القرن العشرين بما استتبعه من آثار سلبية على مصالح كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا على النحو المتقدم كان يمثل - دون شك - أحد الأسباب الرئيسية التى أدت إلى التقارب بين الدول الثلاث وقتذاك.

الاتفاق الودى الإنجليزي الفرنسى (١٩٠٤) :

كانت إنجلترا قد احتلت مصر فى عام ١٨٨٢، ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٠٤ كان هذا الاحتلال يمثل السبب الرئيسى للخلافات بين إنجلترا وفرنسا، ذلك بأن الفرنسيين كانوا يعتبرون مصر جزءاً من نصيبهم فى الكعكة الاستعمارية، إذا كان النفوذ الفرنسى فى مصر يتزايد منذ حملة نابليون عليها عام ١٧٩٨، تلك الحملة التى فتحت أعين المصريين على الحضارة الغربية. وعلى الرغم من خروج الجيش الفرنسى من مصر عام ١٨٠١ ظل نفوذ الفرنسيين فيها قائماً، لا سيما مع تولى محمد على مقاليد الحكم فى مصر عام ١٨٠٥. حيث كان هذا الحاكم -وأسرته من بعده - أكثر التصاقاً بفرنسا منه بالنسبة لإنجلترا، ففرنسا هى التى ساعدته فى إتمام مشروعاته العسكرية والاقتصادية والعلمية العملاقة، كما كان جل البعثات العلمية المصرية خلال عهد محمد على وأسرته حتى عام ١٨٨٢ يتجه إلى فرنسا، ذلك فضلاً عن أن قناة السويس - ذلك المشروع عظيم الشأن - كان أحد إنجازات المهندس الفرنسى ديليبس^(١)، ونظراً لكل ما تقدم فقد كان من الطبيعى أن يعين الفرنسيون مصر ضمن نصيبهم من المغنم، غير أن غرماهم الإنجليز - وفى سبيل سعيهم للسيطرة على قناة السويس - قاموا باحتلال مصر عام ١٨٨٢

(١) انظر فى هذا المضمون : على سبيل المثال : فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٢، ٤١٣.

الأمر الذى أثار استياء الفرنسيين، وجعل التوتر يخيّم على أجواء العلاقات الإنجليزية الفرنسية، لا سيما وأنّ الإنجليز سرعان ما قاموا - على إثر احتلال مصر - باحتلال السودان. وقد بلغ التوتر بين إنجلترا وفرنسا ذروته فى عام ١٨٩٨ عندما قام أحد القادة الفرنسيين ويدعى مارشان أثناء توغله فى قلب أفريقيا برفع العلم الفرنسى على فاشودة السودانية فى أعلى النيل، الأمر الذى كان من شأنه أن تصاعد التوتر بين الدولتين الأوربيتين على نحو كادت الحرب تتدخل فى ظله بينهما، غير أن وزير الخارجية الفرنسى - وقتذاك - دلكاسيه تمكن من نزع فتيل الحرب إذ كان يأمل فى حدوث تقارب إنجليزى فرنسى فى مواجهة الأسد الألمانى الفتى^(١).

على أية حال فإنّ تعاظم النفوذ الألمانى داخل الإمبراطورية العثمانية مع بداية القرن العشرين كان - كما سبق أن أشرنا - يمثل تهديداً بالغاً لمصالح كل من إنجلترا وفرنسا، الأمر الذى دفعهما إلى تجاوز خلافاتهما الاستعمارية، وعقد اتفاق يدخل العلاقات فيما بينهما عهداً جديداً قوامه التقارب والتفاهم، وهكذا أقدمت الدولتان فى ١٨ أبريل عام ١٩٠٤ على عقد ما يعرف بالاتفاق الودى. وقد تضمن هذا الاتفاق مواداً سرية وأخرى علنية، ويتمثل أظهر ما ورد فيه فيما يلى^(٢):

١- اعتراف فرنسا بمصالح إنجلترا فى مصر، واعتراف إنجلترا بمصالح فرنسا فى مراكش، مع اعتراف الدولتين بحق إسبانيا فى الساحل الشمالى الغربى لمراكش.

(١) راجع فى المضمون : المرجع السابق، ص ٤١٧، ٤١٨.

(٢) راجع فى هذا المضمون : عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٩.

٢-تسوية بعض المشاكل الاستعمارية بين الدولتين في سياح ومدغشقر
وغرب أفريقيا.

وهكذا فبمقتضى الاتفاق الودى أطلقت فرنسا يد إنجلترا فى
مصر، وفى المقابل أطلق الإنجليز العنان للفرنسيين فى مراكش، وكان
حل الخلافات بين إنجلترا وفرنسا إذاناً بدخول علاقاتهما عصر الوفاق.

المسئلة المراكشية (١٩٠٥) :

أثار الاتفاق الودى الإنجليزى الفرنسى مشاعر الاستياء والحنق
فى نفس الإمبراطور الألمانى فليهم الثانى، ويرتد ذلك إلى سببين هما :

١-ما أحدثه الاتفاق من تقارب بين إنجلترا وعدو الألمان اللدود المتمثل
فى فرنسا على نحو قوى من شوكة الفرنسيين، ودعم مركزهم
الدولى.

٢-حصول الفرنسيين على مراكش الأمر الذى أكسبهم مزايا اقتصادية
وجغرافية عظيمة الشأن، فبصدد المكاسب الاقتصادية كانت مراكش
بلاداً معروفة بتعاظم مواردها المعدنية، كما كانت عملية تحديث
البلاد المراكشية تهيئ فرصاً لمشروعات هامة حال بناء السكك
الحديدية، وإعداد الموانئ.

أما بالنسبة للمزايا الجغرافية لمراكش فترتد إلى كون هذه البلاد
ذات سواحل طويلة على كل من البحر المتوسط والمحيط الأطلنطى، كما
أنها تتحكم فى مضيق جبل طارق، وبالتالي فإن الدولة التى تستعمر

مراكش يكون بمقدورها التحكم في طريق التجارة عبر المضيق من ناحية، ومراقبة المرور عبر رأس الرجال الصالح من ناحية أخرى^(١).

ونظراً لكل ما تقدم راحته ألمانيا تعلن رفضها لاستيلاء فرنسا على مراكش، وفي مارس ١٩٠٥ قام فيلهلم الثاني بزيارة طنجة وأعلن لشريف مراكش أن ألمانيا تعتبر نفسها حامى استقلال مراكش، كما راح المستشار الألماني بيلوف يعلن أن وضع مراكش تحت سلطة فرنسا وداخل نطاق نفوذها أمر مرفوض^(٢). ولم يكتف الألمان بذلك بل هددوا الفرنسيين بشن الحرب عليهم إن هم لم يوافقوا على عقد مؤتمر دولى لبحث المسألة المراكشية، وقد انتهز الألمان - فى تهديدهم هذا - فرصة خروج روسيا - حليفة فرنسا - مضعضعة على إثر هزيمتها أمام اليابان فى موقعة موكدن، وخروج إنجلترا - المتوافقة مع فرنسا - مثقلة بالأعباء المالية من حرب البوير، ذلك فضلاً عن سوء تسليح فرنسا وضعف جيوشها^(٣).

وهكذا فقد وجد فيلهلم الثانى الأوضاع مهيأة لتوجيه ضربة للوفاق الإنجليزى الفرنسى لعله يستطيع لهذا الوفاق تصديعاً، وما أن هدد فيلهلم الفرنسيين بشن الحرب عليهم حتى أذعنوا لمطلبه ووافقوا على عقد مؤتمر دولى بشأن مراكش، وقد عقد هذا المؤتمر بالفعل مع بداية عام ١٩٠٦ فى الجزيرة بإسبانيا، حيث اتفق المؤتمر فى النهاية على أن

(١) راجع فى هذا المضمون : ريلوفان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٣٦.

(٣) للمعنى، ص ٣٣٤.

تبقى مراكش مستقلة ومفتوحة أمام تجارة كافة الدول، مع حصول كل من فرنسا وإسبانيا على حق تنظيم وقيادة الشرطة في الموانئ المراكشية^(١).

غير أنه مما تجدر الإشارة إليه أن كلا من إنجلترا وروسيا قد أزرتا فرنسا خلال مؤتمر الجزيرة، على نحو أدى إلى ترسيخ العلاقات بين الدول الثلاث، كما خلق التهديد الألماني لفرنسا قبيل المؤتمر في أذهان العسكريين الفرنسيين والإنجليز فكرة أنه يتعين أن يكون بعضهم لبعض ظهيراً، إذ راح الطرفان يتشاوران في المسائل الحربية على نحو أكد أن الاتفاق الودي لم يكن مجرد تسوية لمنازعات استعمارية بل إنه كان تفاهما من شأنه أن يقودا إنجلترا إلى الاشتراك في حرب أوروبية إلى جانب فرنسا^(٢).

وهكذا فإن مؤتمر الجزيرة جاء بعكس ما كان فيلهلم الثاني يشتهي، فبدلاً من تصديق الوفاق الإنجليزي الفرنسي خرج هذا الوفاق من المؤتمر أقوى من ذي قبل، ليس هذا فحسب بل أدى المؤتمر كذلك إلى تقارب إنجليزى روسى على نحو هيا لوفاق إنجليزى روسى على غرار الوفاق الإنجليزي الفرنسي.

الاتفاق الإنجليزي الروسى (١٩٠٧) :

وقع هذا الاتفاق فى ٣٠ أغسطس عام ١٩٠٧ وبمقتضاه اتفقت كل من إنجلترا وروسيا على تسوية الخلافات الاستعمارية فيما بينهما، حيث تم الاتفاق على تقسيم فارس (إيران) إلى ثلاث مناطق، أولاها منطقة نفوذ

(١) رينوفان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣٧.

(٢) أنظر فى هذا المضمون : فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٤.

روسي في الشمال، والثانية منطقة نفوذ إنجليزى في الجنوب، والثالثة مستقلة في الوسط، كذلك فبمقتضى ذلك الاتفاق اعترفت روسيا بمصالح إنجلترا في الخليج العربى وفي التبت، وفي المقابل تعهدت إنجلترا بتسهيل السبل لفتح المضائق أمام السفن الحربية الروسية، وفضلاً عما تقدم اتفقت الدولتان على أن تصبح أفغانستان تحت حماية إنجلترا^(١).

وما أن عقد هذا الاتفاق حتى اعتبره الألمان قرينة على وجود مشروع مكيافيللى يديره الملك الإنجليزى إدوارد السابع^(٢) ويسعى من خلاله إلى تطويق ألمانيا بحلقة من الأعداء^(٣).

ومهما يكن الأمر فإنه بتوقيع الاتفاق الإنجليزى الروسى لعام ١٩٠٧ بات واضحاً أن ثمة معسكراً جديداً من الدول الكبرى قد ظهر إلى حيز الوجود، إنه معسكر الوفاق الثلاثى الذى انطوت حظيرته على ثلاث قوى أوروبية كبرى هى إنجلترا وفرنسا وروسيا، وعلى ذلك فقد أصبحت أوروبا منقسمة إلى معسكرين : يمثّل أولهما فى المحالفة الثلاثية (ألمانيا - النمسا والمجر - إيطاليا). فى حين يمثّل الآخر فى الوفاق الثلاثى (إنجلترا - فرنسا - روسيا)، وشيناً فشيناً تصاعد التوتر بين المعسكرين نتيجة لحدوث أزمت عديدة شهدتها علاقاتهما خلال الأعوام الأخيرة من العقد الأول والأعوام الأولى من العقد الثانى من القرن العشرين على النحو الذى سنعرض له فى السطور التالية :

(١) أنظر فى هذا المضمون عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ١٤١، ١٤٢.

(٢) كان إدوارد السابع قد اعتلى عرش إنجلترا على أثر وفاة أمه الملكة فيكتوريا عام ١٩٠١.

(٣) فيشر . مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٧.

أزمة ضم البوسنة والهرسك إلى الإمبراطورية النمساوية المجرية

(١٩٠٨) :

كانت الإمبراطورية النمساوية المجرية^(١) تعرف بالمملكة الثنائية إذ كانت تضم جماعتين عرقيتين مسيطرتين هما : الألمان وكان عددهم حوالى إثني عشر مليوناً، والمجريون وبلغ عددهم عشرة ملايين، وإلى جانب هاتين الجماعتين المسيطرتين انطوت إمبراطورية الهابسبرج^(٢) على عديد من جماعات عرقية غير مسيطرة، إذ كانت تضم ٨,٥ مليون تشيكي، و٥ ملايين بولندي، و٤ ملايين روتيني، و٥,٧ مليون صربي وكرواتي، و٣,٣ مليون روماني، و١,٣ مليون سلوفيني، وكانت الأجناس الخاضعة لحكم المجريين تعاني من الاضطهاد والتمييز، حيث سعى المجريون إلى تعجير تلك الأجناس مستخدمين في ذلك شتى وسائل القمع، وكان الكروات يمثلون أحد الأجناس المضطهدة من جانب المجريين، لذلك فقد ظهر في كرواتيا حزب سرعان ما تزايد عدد أعضائه وتعاظم نفوذه راح يدعو إلى فصل الولاية الكرواتية عن المجر وضمها إلى اتحاد سلافي يضم البوسنة والهرسك ومملكة الصرب.^(٣) في ذات الوقت كانت قد نشأت في الجيش الصربي جماعة من الضباط عرفت بجمعية اليد السوداء، راحت في عام ١٩٠٣ تطيح بأسرة أبرينوفتش المالكة الصربية الموالية للنمسا، وتجلس أسرة كاراجيو جيفتش على العرش الصربي، ثم ما برحت جمعية اليد السوداء أن راحت تدعو إلى اتحاد جميع السلاف

(٥) أصبحت الإمبراطورية النمساوية مملكة ثنائية (نمساوية مجرية) بمقتضى تسوية تمت بين الجماعتين عام ١٨٦٧.

(٥٥) الأسرة الحاكمة في الإمبراطورية النمساوية المجرية.

(١) راجع في هذا المضمون : فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٣ إلى ص ٤٤٥.

الجنوبيين (اليوجوسلاف) تحت حكم التاج الصربي الذى كان العوبة فى يدها^(١). ونظراً لدعوتها هذه كانت جمعية اليد السوداء تمثل تهديداً بالغاً لإمبراطورية الهابسبرج، لذلك فقد بلغت العلاقات بين الإمبراطورية النمساوية المجرية وصربيا ذروة تدهورها خلال العقد الأول من القرن العشرين، بحيث صار الإمبراطور النمساوى فرنسيس جوزيف دائم التفكير فى ضرورة تأديب الصربيين، بحيث يتعلم هذا الشعب الحديث النعمة المؤلف من القتلة والسفاحين والمتآمرين الأوغاد درساً قاسياً، ويوضع كل صربى حقيقى تعس فى موضعه الصحيح، كذلك فقد حض العسكريون النمساويون ساستهم المرة تلو الأخرى على القيام بحرب وقائية فى مواجهة صربيا^(٢).

وفى ظل هذه الأجواء المفعمة بمشاعر العداء بين النمساويين والصرب راحت إمبراطورية الهابسبرج تعلن - فى ٥ أكتوبر ١٩٠٨ - ضم البوسنة والهرسك، تينك الولايتان اللتان كانت النمسا قد حصلت على حق إدارتهما فقط بمقتضى معاهدة برلين ١٨٧٨^(٣). وقد كان لهذا الضم من جانب النمسا وقع الصدمة على كل من صربيا وروسيا، فبصدد صربيا كان ضم البوسنة والهرسك يمثل ضربة قاسمة للحركة القومية الصربية المنادية باتحاد اليوجوسلاف فى دولة تجمع شتاتهم. أما بصدد روسيا فقد كان ضم البوسنة والهرسك إلى النمسا يعنى تهديداً عظيم الشأن للمصالح الروسية فى البلقان، ذلك فضلاً عن ارتباط الروس بالصرب من خلال روابط الأصل والدين، حيث كلا الفريقين سلافي أرثوذكسى.

(١) راجع فى هذا المضمون : المرجع السابق ، ص ٤٧٧.

(٢) أنظر فى هذا المضمون : المرجع السابق، ص ٤٤٧، ٤٤٨.

(٣) ريفولان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦٠.

ونظراً لما تقدم فقد راح الروس يعينون قواهم لمواجهة النمسا بعد أن تحول توازن القوى في البلقان تحولاً حاسماً ضد الدول السلافية من جراء ذلك العمل النمساوي العنيف والمباغت، غير أن فيلهلم الثاني طفق يقف إلى جانب فرنسيس جوزيف يؤيده ويشد من أزره، إذ راح الإمبراطور الألماني يؤكد لقيصر روسيا أنه إذا كانت روسيا تتوى التدخل ضد النمسا فإن على الروس أن يعدوا العدة لمجابهة ألمانيا كذلك، وقد كان هذا التهديد كافياً لأن يترجع الروس، غير أن الشعور بالذلل كان يملأ نفوسهم، وبالتالي فقد تزايدت مشاعر السخط لديهم إزاء الألمان، وراح بعض الساسة الروس يقسم في سان بطرسبرج^(١) بأنه إذا ما قامت أزمة مماثلة في البلقان فإنهم لن يجعلوا روسيا تطأطئ الرأس مرة أخرى أمام إرادة الإمبراطور الألماني، في ذات الوقت راح فيلهلم الثاني يرفع عقيرته في فيينا مزهواً بأنه وقف في كامل عدده وعدته إلى جانب صديقه إمبراطور النمسا^(٢).

أزمة أغسطس (١٩١١) :

شرعت الحكومة الفرنسية - بحلول ربيع ١٩١١ - في احتلال مراكش واستعمارها، فأعدت لذلك حملة عسكرية استهدفت التوغل في الأراضي المراكشية وصولاً إلى العاصمة فاس، وفي ذات الوقت جيشت الحكومة الإسبانية جيشاً راح يتغلغل في المناطق الشمالية من مراكش. وإزاء ذلك بات الألمان على اقتناع بأن ثمة مؤامرة غايتها اقتسام مراكش بدون إشراك ألمانيا في الغنيمة، وراحوا يعلنون أن فرنسا - بسعيها

(٥) العاصمة الروسية وقتذاك.

(١) انظر في هذا المضمون : فيشر : مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٩.

لاحتلال مراكش - لم تلتزم بمقررات مؤتمر الجزيرة (١٩٠٦) الذي تعهد الفرنسيون بموجبه بالحفاظ على سيادة الأراضي المراكشية واستقلالها^(١). ولم يكتف الألمان بذلك وإنما راحوا يلوحون باستخدام القوة في مواجهة فرنسا، فأرسلوا إحدى سفنهم الحربية كى ترسو فى ميناء أغادير المراكشى، لكى يكسو التوتر أجواء العلاقات الألمانية الفرنسية، وتتجمع نذر الحرب بين الدولتين، وراحت الحكومة الإنجليزية تظهر استعدادها للتدخل إلى جانب فرنسا فى حالة نشوب حرب فرنسية ألمانية^(٢)، إذ عمد وزير المالية الإنجليزي فى خطاب له ألقاه فى خريف عام ١٩١١ إلى تهديد الحكومة الألمانية بأنه إذا كان لا مناص من إقحام الحرب على فرنسا بسبب الخلاف حول مراكش فإن إنجلترا لن تقف ساكنة^(٣).

وفى ظل هذه الظروف اتفقت الأطراف المعنية بمشكلة مراكش على عقد مؤتمر دولى فى أغادير لبحث المشكلة، وقد انعقد هذا المؤتمر بالفعل فى ٤ نوفمبر ١٩١١ حيث تم الاتفاق على اعتراف ألمانيا بالحماية الفرنسية على مراكش، كما وافق الألمان على عدم التدخل فى المفاوضات الفرنسية الإسبانية بشأن الأراضي المراكشية، وفى المقابل وافقت فرنسا على فتح بعض الموانئ المراكشية المغلقة ومنها أغادير فى وجه التجارة، كما تعهدت فرنسا بضمان المساواة فى الحقوق التجارية لكافة الشعوب فى مراكش، وفضلاً عما تقدم تنازلت فرنسا لألمانيا عن مائة ألف ميل مربع من الأراضي الخصبة فى شمال الكونجو الفرنسى^(٤).

(١) العمرى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٨، ٢٣٩.

(٢) أنظر فى هذا المضمون : رينوفان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥٥.

(٣) فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥١.

(٤) العمرى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤١، ٢٤٢.

كذلك فقد حصلت ألمانيا - بمقتضى اتفاقية أغادير - على شريط من الأرض فى جنوب مستعمرة غينيا الإسبانية، وهو الشريط الذى صار بمقتضاه للمستعمرات الألمانية مطل على المحيط الأطلنطى^(١).

جملة القول فى شأن أزمة أغادير أنه على الرغم من أنها انتهت دون اندلاع الحرب بين ألمانيا وفرنسا فإن تلك الأزمة كان لها عظيم الأثر فى تنامي ميراث العداء بين الدولتين، على نحو أسهم إلى حد كبير فى زيادة توتر علاقاتهما، وبالتالي توتر العلاقات بين معسكر المحالفة الثلاثية ومعسكر الوفاق الثلاثى، الأمر الذى أدى إلى تصاعد سباق التسلح بين دول المعسكرين لا سيما إنجلترا وألمانيا، ذلك السباق الذى كان قد بدأ منذ أواخر القرن التاسع عشر.

سباق التسلح فى أوروبا خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى:

كانت إنجلترا - فى أواخر القرن التاسع عشر - هى سيدة البحار بحق، إذ كانت تمتلك أسطولاً عظيم الشأن هياً لها بناء إمبراطورية مترامية الأطراف. وقد أدرك الإمبراطور الألماني فيلهلم الثانى أن تعاضد المكانة الدولية لبلاده وامتداد نفوذها فى أرجاء المعمورة لن يتأتيا إلا من خلال بناء أسطول ألماني يكون - من حيث قوته - ندا للأسطول الإنجليزي.

(١) رينوفان ، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥٥.

وقد أكد فيلهلم ذلك فى خطبة له ألقاها أمام الجمعية الاستعمارية الألمانية عام ١٨٩٦، إذ راح يعلن : " إن مستقبل ألمانيا هو على البحار"^(١).

وعلى ذلك فسرعان ما أوكل الإمبراطور الألماني أمر بناء القوة البحرية المنشودة إلى ضابط شاب قوى الشكيمة عالى الهمة من ضباط الأسطول الألماني وهو فون تيربيتز^(٢)، ذلك الرجل الذى بدأ مهمته فى عام ١٨٩٨ وفى وقت كانت ألمانيا تمتلك فيه ٢٢ سفينة حربية فى مقابل ١٤٧ سفينة حربية كانت لبريطانيا، وبمقتضى قانونين صدرا فى عام ١٨٩٨، ١٩٠٠ قرر الألمان زيادة عدد سفنهم الحربية إلى خمسين سفينة، ثم تتابعت القوانين بزيادة عدد السفن بحيث أصبحت ألمانيا فى عام ١٩١٢ تمتلك أسطولاً يمثل عدد سفنه ثلثى عدد سفن الأسطول الإنجليزى^(٣) غير أنه مما تجدر الإشارة إليه أن الإنجليز لم يقفوا مكتوفى الأيدى وهم يرون الأسطول الألماني الفتى يهدد سيادتهم على البحار، إذ راحوا يدخلون فى سباق مع الألمان بصدد بناء السفن المدرعة الثقيلة، كما حاولت إنجلترا - من جانب آخر - إقناع ألمانيا بوضع حد لتسلحها البحرى فى مقابل قيام الإنجليز بنفس العمل، غير أن فيلهلم الثانى راح يرد على الاقتراح الانجليزى بكل صراحة وصراحة قائلاً أنه يؤثر الحرب على الموافقة على هذا الاقتراح^(٤).

(١) المرجع السابق، ص ٥٩٢.

(٢) فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٤١١.

(٣) ريلوفان، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩٢.

(٤) فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٥، ٤٣٦.

وهكذا فقد راحت حمى التسلح البحرى تستفحل لدى كل من الإنجليز والألمان، لكى يتصاعد بذلك سباق التسلح بين الجانبين، وتخيم غيوم التوتر على أجواء علاقاتهما.

يبقى أن نشير إلى أن سباق التسلح فى أوروبا - قبيـل الحرب العالمية الأولى - لم يقتصر على المجال البحرى، وإنما امتد كذلك إلى صعيد القوات البرية. فبمقتضى قانون أقره الرايشتاج الألمانى فى عام ١٩١٣ تقرر زيادة عدد أفراد الجيش الألمانى من ٦٢١ ألف رجل إلى ٧٦١ ألفاً ثم إلى ٨٢٠ ألف رجل عام ١٩١٤، وسرعان ما راحت فرنسا ترد على القانون الألمانى بقانون مشابه زاد بمقتضاه عدد الجيش الفرنسى العامل إلى ٧٥٠ ألف رجل، وفى ذات العام قررت روسيا أيضاً زيادة عدد الجيش الروسى تدريجياً على مدى أربع سنوات كى يصل إلى ١٨٠٠ ألف رجل فى عام ١٩١٧، فى حين أن عدد الجيش الروسى بلغ عام ١٩١٣ زهاء ١٢٠٠ ألف فقط.

جملة القول فى شأن ما تقدم أن أوروبا شهدت خلال السنوات القليلة السابقة على الحرب العالمية الأولى سباقاً للتسلح كان من شأنه أن جعل التوتر يسود العلاقات بين معسكر المحالفة الثلاثية ومعسكر الوفاق الثلاثى، إذ كانت كافة الدول تتوقع أن تنجح الحرب نفسها عليها فى أى وقت، أو على حد قول أحد المؤرخين الفرنسيين حين وصف الأجواء الأوروبية خلال تلك الفترة قائلاً : " أصبحت شكوك الشعوب إزاء بعضها كبيرة إلى حد أن كل شعب كان يرفض ويستبعد كل اعتقاد فى إخلاص

جاره، ويعتبر تصريحاته عن السلام مجرد مفاورة لتخدير أعصابه قبل مفاجأته بالهجوم عليه^(١).

المنافسة التجارية بين إنجلترا وألمانيا :

شهدت السنوات القليلة السابقة على الحرب العالمية الأولى منافسة حامية الوطيس بين المصدرين الإنجليز والألمان كل يسعى إلى أن تكون له الغلبة فيما يتصل بتصدير السلع إلى الأسواق الأوروبية. وعلى حين كانت للمصدرين الإنجليز اليد الطولى فى معظم أسواق أوروبا مع نهاية القرن التاسع عشر أضحى التفوق فى جانب خصومهم الألمان مع حلول العقد الثانى من القرن العشرين، ففى عام ١٩١٣ أصبح حجم الصادرات الألمانية إلى فرنسا يعادل حجم الصادرات الإنجليزية إليها، كما تفوق حجم الصادرات الألمانية إلى كل من بلجيكا وهولندا وإيطاليا وروسيا على نظيره الإنجليزي، كذلك فقد احتفظ الألمان بتفوقهم على غرمانهم الإنجليزي فى أسواق كل من رومانيا، والصرب، وبلغاريا^(٢).

ومهما يكن الأمر فإن هذه المنافسة التجارية الشرسة بين إنجلترا وألمانيا قد أضافت إلى الأسباب العديدة لتوتر علاقتهما سبباً جديداً.

الحروب البلقانية (١٩١٢ - ١٩١٣) :

شهدت منطقة البلقان فى فبراير ١٩١٢ تكوين ما يعرف بعصبة الدول البلقانية، وقد ضمت هذه العصبة كلا من اليونان وصربيا وبلغاريا، وفى ١٨ أكتوبر ١٩١٢ راحت العصبة البلقانية تعلن الحرب على الدولة

(١) العمرى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٨.

(٢) راجع فى هذا المضمون : ريلوفان، مرجع سبق ذكره، من ص ٧٦٤ إلى ص ٧٦٦.

العثمانية منذرة بالارغبة فى تخليص مسيحى البلقان الخاضعين للسلطان العثمانى من ربقته، وقد جيشت العصبة البلقانية فى حربها هذه ما يربو على ستمائة ألف مقاتل تمكنوا من انتزاع سائر اراضى تركيا أوروبا ما عدا القسطنطينية، وهكذا فقد كان نصراً مؤزراً حليف البلقانيين وعلى رأسهم الصرب، إذ خرجت صربيا من الحرب وقد ارتفع مقامها، وسمت منزلتها، واتسعت رقعة أرضها، وأذكى آمالها، الأمر الذى أثار استياء وقلق النمسا^(١)، حيث كانت إمبراطورية الهابسبرج - كما قدمنا - تعتبر صربيا عدواً لدوداً لها، إذ كانت هذه الأخيرة تسعى إلى إنشاء دولة يوغسلافية تضمها إلى كل من كرواتيا والبوسنة والهرسك، وهى الولايات التى كانت تمثل جزءاً من الإمبراطورية النمساوية المجرية، وكان انفصال الكروات وصرب البوسنة والهرسك عن تلك الإمبراطورية يعنى سعى باقى الأجناس المشكلة لها إلى الانفصال عنها على نحو قد يودى إلى تفككها وزوالها من الوجود، وعلى ذلك فقد كانت أسرة الهابسبرج تنظر إلى الدعوة الصربية إلى إنشاء دولة يوغسلافية على أنها تمثل تهديداً لوجود الإمبراطورية النمساوية المجرية ذاته.

ونظراً لما تقدم فى المؤتمر الذى عقد فى لندن غداة الحرب البلقانية العثمانية والذى استهدف وضع خريطة جديدة للبلقان أصرت النمسا على أن تحرم صربيا من أى منفذ مباشر على البحر الأدرياتي، وبالتالي فقد رفض النمساويون ضم ألبانيا إلى صربيا، غير أن روسيا راحت تساند صربيا فى مواجهة النمسا، لى تتوتر العلاقات النمساوية الروسية على نحو جعل الحرب من الدولتين قاب قوسين أو أدنى، إلا أن ألمانيا استخدمت نفوذها لتلطيف مطالب النمسا، فى حين استخدم الإنجليز

(١) فيشر، مرجع سبق ذكره، من ص ٤٥٠ إلى ص ٤٥٢.

نفوذهم لتلطيف مطالب روسيا، واتفق المؤتمر في لندن مع بداية عام ١٩١٣ على أن تصبح ألبانيا دولة مستقلة بحيث يحكمها أمير ألماني^(١).

غير أنه أثناء انعقاد مؤتمر لندن قامت جماعة تركيا الفتاة بزعامة أنور بك بثورة في القسطنطينية، وراح الثوار يشعلون الحرب من جديد في مواجهة العصبة البلقانية، إلا أن النصر أيضاً هذه المرة كان لحليف البلقانيين فاستولوا على أراضى جديدة، وفي ٣٠ مايو ١٩١٣ تم توقيع الصلح بمقتضى معاهدة لندن بحيث اقتصرَت أملاك تركيا في أوروبا على القسطنطينية وشبه جزيرة جاليبولي^(٢).

ولم يكد المداد يجف على معاهدة لندن حتى اندلع القتال بين البلقانيين أنفسهم، إذ اختلفوا حول تقسيم المناطق التي حصلوا عليها من حربهم ضد الدولة العثمانية ولا سيما مقدونيا، حيث كان البلغاريون يرون أن حلفاءهم قد غبنوهم على الرغم من دورهم الرئيسي في الحرب ضد الجيوش العثمانية، وعلى ذلك فسرعان ما راحت بلغاريا تعلن الحرب على كل من اليونان وصربيا، كما انضمت رومانيا إلى صف الأخيرتين، وقد كان النصر في هذه الحرب إلى جانب الدول الثلاث التي تمكنت في وجيز وقت من سحق الجيوش البلغارية. وعلى إثر هذه الحرب تم عقد صلح بوخارست في ١٠ أغسطس عام ١٩١٣، وبمقتضى هذا الصلح تزايدت مكاسب كل صربيا واليونان (وكذا رومانيا) من وراء الحروب البلقانية^(٣).

(١) راجع في هذا الصدد : المرجع السابق، ص ٤٥٢ ، ٤٥٣.

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٥٣.

(٣) راجع في هذا المضمون : ريتوفان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦٤.

وهكذا فقد خرجت صربيا من الحروب البلقانية وهى القوة الأولى فى البلقان بلا منازع، فزرت قلوب الصرب نشوة النصر، وعمرت أفئدتهم نعمة بشد روسيا لأزهرهم، وأخذوا يتطلعون إلى ضم دوى قريباهم فى البوسنة والهرسك إليهم، على طريق إقامة صربيا الكبرى، الأمر الذى كان من شأنه أن تعاضم خوف النمساويين، وتزايد قلقهم بشأن مستقبل إمبراطوريتهم، وبالتالي فقد راحوا ينظرون بعين السخط إزاء أعدائهم اللدودين المتمثلين فى الصرب، وأخذت رئاسة أركان الحرب النمساوية تحض حكومتها المرة تلو المرة على تلقين ذلك الشعب الحقيير درساً قاسياً قبل أن تصبح دولته قوة عظيمة البأس، ومن جانب آخر فإن الحروب البلقانية كان من شأنها أن أضعفت تركيا التى كان فيلهم الثانى يعتبرها أحد حلفائه^(١).

وجملة القول فى شأن الحروب البلقانية (١٩١٢-١٩١٣) أن هذه الحروب بما ترتب عليها من نتائج كان من شأنها أن تصاعدت حدة التوتر بين الإمبراطورية النمساوية المجرية من ناحية والصرب ومعهم السروس من ناحية أخرى، لقد كانت هذه الحروب بمثابة لبنة كبيرة أضيفت إلى صرح العداء الذى كان يسود العلاقات بين دول المحالفة الثلاثية ودول الوفاق الثلاثى خلال الأعوام القليلة السابقة على الحرب العالمية الأولى، ذلك الصرح الذى تمثلت لبناته فى :

١- الصراع الاستعمارى المتأجج بين دول المحالفة الثلاثين ودول الوفاق الثلاثى، والذى تسبب فى أزمة مراکش، وأزمة أغادير، ومن قبلهما أزمة حرب البوير، والصراع على النفوذ فى آسيا الصغرى.

(١)راجع فى هذا المضمون : فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٤، ٤٥٥.

٢-سباق التسلح الرهيب الذى دخلت فيه الدول الأوروبية لا سيما إنجلترا وألمانيا، فضلاً عن تصاعد حدة المنافسة التجارية بين هاتين الدولتين العظمتين وتذكاه.

٣-الصراع حول النفوذ فى البلقان وما نتج عنه من توتر فى علاقات المعسكرين الأوروبيين نتج عن أزمة البوسنة والهرسك (١٩٠٨) ، والحروب البلقانية (١٩١٢-١٩١٣).

٤-النعرة القومية الطاغية التى استشرت فى نفوس الأوروبيين قبيل الحرب العالمية الأولى استشرى النار فى الهشيم، وقد كان الإمبراطور الألماني فيلهلم الثانى من أشد الساسة الأوروبيين تحمساً للعزة القومية، وأكثرهم عملاً فى سبيل إعلانها، ولما كانت ألمانيا هى كبرى القوى الأوروبية قاطبة وتذكاه فقد كان من الطبيعى أن تؤثر سياسات فيلهلم شديدة التمسك بأهداف العنجهية القومية تأثيراً عظيماً الشأن على مناخ العلاقات بين القوى الأوروبية، بحيث أصبح الصراع والتوتر هما السمتين الغالبتين على ذلك المناخ.

لقد كان كل ما تقدم أسباباً حقيقية لاندلاع الحرب العالمية الأولى تلك الحرب التى كان الأوروبيون يتوقعون حدوثها فى أية لحظة منذ السنوات الأخيرة من العقد الأول من القرن العشرين، وأخيراً فقد جاء الحدث الذى أشعل فتيل تلك الحرب.

الفصل السابع^(٥)

الحرب العالمية الأولى ومولد أوروبا الجديدة

(١٩١٤ - ١٩٢٢)

(إن دخولنا الحرب لا يهبط فحسب أن ألمانيا ستهزم،
وإنما يهبط كذلك أن هزيمة الألمان ستكون ساحقة)
وذكرو ويستلون

الرئيس الأمريكي إبان الحرب العالمية الأولى

(٥) كتب هذا الفصل : د/ أحمد وهبان.

قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) :

فى ٢٨ يونيو عام ١٩١٤ وأنشاء وجود ولى العهد النمساوى الأرشيدوق فرديناند فرانسيس وزوجته فى سراييفو قام طالب بوسنى يدعى جفريلو برنسيب بإطلاق النار عليهما فأرداهما قتيلىن، الأمر الذى أثار عاصفة هوجاء من الاستياء والغضب داخل إمبراطورية الهابسبرج، وعلى الرغم من أن الجريمة وقعت فى البوسنة والهرسك التابعة لإمبراطوريتهم راح النمساويون يؤكدون أن هذه الجريمة هى من تدبير جمعية اليد السوداء المسيطرة على مقاليد الأمور فى صربيا^(١).

وفى طوفان الغضب راحت إمبراطورية الهابسبرج توجه إنذاراً صارماً إلى صربيا انطوى على شروط قاسية بحيث كان قبول الصرب لها يعنى سلب استقلال دولتهم، وقد رد الصرب على الإنذار النمساوى بإعلان موافقتهم على بعض شروطه دون بعضها الآخر، غير أن النمسا عادت فى ٢٣ يوليو ١٩١٤ ووجهت إنذاراً نهائياً إلى حكومة الصرب تطالبها فيه بقبول الإنذار بكامل شروطه خلال ثمان وأربعين ساعة، فرد الصرب على ذلك بالموافقة على جل ما جاء بالإنذار النمساوى، وليس على كل ما جاء فيه، مما حدا بالنمسا إلى قطع علاقاتها مع صربيا فى ٢٥ يوليو، ثم ما برحت أن أعلنت الحرب عليها فى ٢٨ يوليو ١٩١٤^(٢). وسرعان ما راحت روسيا تعبئ قواتها فى مواجهة النمسا والمجر بدءاً من ٢٩ يوليو، فى حين راحت ألمانيا تنذر الروس بدخول الحرب فى مواجهتهم إن هم هاجموا النمسا، غير أن روسيا لم ترد على الإنذار

(١) المرجع السابق ص ٤٨٣، ٤٨٤.

(٢) أنظر فى هذا المضمون : عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤، ١٥٥.

الألماني، كما راحت فرنسا تعلن اعتزامها دخول الحرب إلى جانب روسيا، في حين دخلت ألمانيا الحرب كظهير لحليفها النمسا، حيث راحت الجيوش الألمانية تتنحى بنجيكا في سبيل تطويق فرنسا التي أعلنت ألمانيا عليها الحرب في ٣ أغسطس.

وهنا لم يكن أمام الإنجليز من سبيل سوى التدخل في مواجهة ذلك العملاق الألماني الجبار الذي كان في سبيله إلى السيطرة على مقدرات أوروبا قاطبة، ففي ٤ أغسطس راحت إنجلترا تعلن الحرب على ألمانيا فردت ألمانيا بإعلان الحرب عليها^(١). وفي ٢٩ أكتوبر ١٩١٤ أعلنت تركيا انضمامها إلى صف ألمانيا في الحرب، وفي البداية أحرز الألمان وحلفاؤهم انتصارات متتالية، فيحلول صيف ١٩١٥، كانت الجيوش الألمانية قد احتلت بلجيكا وشمال شرق فرنسا بحيث أصبحت قاب قوسين أو أدنى من باريس، كما كانت هذه الجيوش قد تمكنت كذلك من احتلال بولندا^(٢)، وبزغ نجم القادة العسكريين الألمان وعلى رأسهم لودندروف. في حين كانت تركيا قد شرعت في مهاجمة الجيوش الروسية في القوقاز مع نهاية عام ١٩١٤، فاستجد الروس بقائد الجيوش الإنجليزية ككتشنر، الذي سرعان ما قام بحملة لاقتحام الدردنيل في ١٨ مارس عام ١٩١٥. غير أن هذه الحملة قد باءت بالفشل، وتكبد البريطانيون من جرائها خسائر في الأنفس قدرت بمائة وعشرين ألفا من القتلى والجرحى^(٣).

(١) أنظر في هذا المضمون : رينوفان ، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩٨.

(٢) أنظر في هذا المضمون : بيير رينوفان، تاريخ العلاقات الدولية، أزمنة القرن العشرين

(١٩١٤-١٩٤٥)، ترجمة جلال يحيى، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٩، ص ٢١.

(٣) فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠٦.

أما بالنسبة لإيطاليا فعلى الرغم من علاقاتها الوثيقة مع ألمانيا إلا أنها أعلنت حيادها فى بداية الحرب ثم سرعان ما دخلت الحرب فى صفوف دول الوفاق بدءاً من ٢٤ مايو ١٩١٥، وذلك طمعاً فى ضم باقى الأراضى التى يقطنها إيطاليون فى الإمبراطورية النمساوية المجرية إلى الأراضى الإيطالية^(١).

وبحلول عام ١٩١٦ حدثت معارك شرسة بين القوات الألمانية، والجيش الأنجلوفرنسية، وكانت أعنف هذه المعارك معركة فردان وأسوم، واللذان شهدتا ظهور الدبابات فى ساحة الوعى لأول مرة، وقد كانت هذه المعارك من الفظاعة بحيث تمخضت معركة أسوم وحدها عن مصرع خمسمائة ألف من الألمان، وأربعمائة وعشرة آلاف إنجليزى، ومائة وتسعين ألف فرنسى^(٢).

كما شهد عام ١٩١٦ وفى ٢٧ أغسطس دخول رومانيا الحرب فى صف دول الوفاق، فى حين دخلت بلغاريا الحرب فى صف ألمانيا وحليفاتها منذ عام ١٩١٥. ومهما يكن الأمر فإن الحرب العالمية الأولى ظلت دائرة الرعى حتى عام ١٩١٧ دون أن يحقق أى من أطرافها انتصاراً حاسماً على عدوه، غير أن ذلك العام شهد حدثين كان لهما عظيم الأثر على مجرى الحرب، ويتمثل هذان الحدثان فى :

أولاً : دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب دول الوفاق.

ثانياً : اندلاع الثورة البلشفية فى روسيا وانسحاب الروس من الحرب.

(١) رينوفار (١٩١٤-١٩٤٥)، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

(٢) فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٣.

وفيما يلي نعرض لكل من هذين الحدين بشئ من التفصيل.

أولاً : دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب دول الوفاق

(١٩١٧):

كانت الولايات المتحدة - خلال الحقبة السابقة على الحرب العالمية الأولى - تقيم سياستها الخارجية على ثلاثة مبادئ رئيسية مناقضة تماماً للمبادئ التي كانت تحكم السياسات الأوروبية وقتذاك، وتتمثل هذه المبادئ في :

١- مبدأ العزلة.

٢- مبدأ الحياد وتجنب الأحلاف.

٣- مبدأ أخلاقية أهداف السياسة الخارجية.

وفيما يلي نعرض بإيجاز لكل من هذه المبادئ :

١- مبدأ العزلة :

ويرتد هذا المبدأ إلى الرئيس جيمس مونرو ، لذلك فهو يعرف " بمبدأ مونرو "، وقد أعلن مونرو عن مبدأه هذا أمام الكونجرس في ١٣ ديسمبر عام ١٨٢٣، حيث قال : " إن كل محاولة تقوم بها دولة أوروبية لفرض نهجها السياسي على نصف الكرة الأمريكي تشكل خطراً كبيراً على سلم وأمن الولايات المتحدة ". ثم راح مونرو يقدم ثلاثة خطوط

أصبحت فيما بعد بمثابة الإطار الذى حكم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا لعقود طويلة، وتتمثل هذه الخطوط فيما يلى^(١) :

أ- إن القارة الأمريكية لا يصح أن تصبح فى المستقبل مجالاً لاستعمار أوروبى جديد.

ب- إن الولايات المتحدة لا تتوى أن تتدخل فى الشؤون السياسية للدول الأوروبية.

ج- لا تقبل الولايات المتحدة تدخل الدول الأوروبية فى شئون القارة الأمريكية، "فأمريكا للأمريكين".

وانطلاقاً من مبدأ مونرو هذا عملت الولايات المتحدة على تحقيق أمنها، وصيانة استقلالها القومى، والحفاظ على قيمها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وأمنيتها القومية من خلال تضييق اهتمامها بالمشكلات والقضايا الدولية إلى أدنى درجة ممكنة، مع الاحتفاظ - فى نفس الوقت - بقدر ضئيل من المعاملات الدبلوماسية والتجارية مع عدد محدود من الوحدات السياسية^(٢).

(١) راجع فى هذا الصدد :

- بطرس بطرس غالى / محمود خيرى عيسى، المدخل فى علم السياسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٣٨٠.
- محمد فتحى الطوبجى، أزمة السياسة الأمريكية، سلسلة كتب سياسية، كتاب رقم (٦٥) ، السدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٥٨، ص ١٤.
- أحمد وهبان، العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٩٩٥، ص ١٢، ١٣.

(٢) فريد عطية، إدارة الصراعات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨، ص ٦٧، ٦٨.

وقد ساعد الولايات المتحدة على اتباع هذه السياسة عدد من العوامل أظهرها ضخامة مواردها الاقتصادية، وموقعها الجغرافى النسائى عن صراعات القوى الأوروبية، وبالتالي فلم تكن الولايات المتحدة بحاجة إلى الدول الأوروبية، كما لم تكن تستشعر الخوف منها.

٢- مبدأ الحياد وتجنب الأخطاف :

وقد أرسى هذا المبدأ الرئيس جورج واشنطن، حيث قدمه فى خطبة الوداع التى ألقاها عام ١٧٧٦، إذ قال : " إن سياستنا الحقيقية هى تجنب كل محالفة دائمة مع أية حكومة أجنبية أياً كان نوعها، ولكن إذا اقتضى الأمر مثل هذه المحالفة فيتعين أن تكون قصيرة الأمد ما أمكن ولتحقيق هدف محدد، فإذا ما تحقق ذلك الهدف وجب على الولايات المتحدة أن تعود إلى سيرتها الأولى"^(١).

وارتباطاً بمبدأ تجنب الأخطاف هذا ظلت الولايات المتحدة طيلة حقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى تتجنب الدخول فى أية محالفة دولية.

٢- مبدأ أخلاقية أهداف السياسة الخارجية :

فخلال الحقبة المذكورة كائنات تصورات الأمريكيين - من مفكرين وساسة وعامة - لأهداف السياسة الخارجية تتطوى على قدر كبير من الأخلاقية والمثالية^(٢). وقد عبر عن ذلك أحد الدبلوماسيين الأمريكيين البارزين فى الخمسينيات وهو جورج كينان بقوله : " لقد

(١) غالى وعيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٠.

(٢) أحمد وهبان ، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

كرس الأمريكيون أنفسهم - خلال حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية - لنشر الحلم الأمريكى بواقع عالمى سعيد ينعم بالتقدم والرفاهية والسلام، لقد كانوا يرون أن بالإمكان حل كافة المشكلات العالمية استناداً إلى مبادئ اتفاقية أو قانونية^(١).

ونظراً لما تقدم فقد كان الأمريكيون يحرصون على تقديم تبريرات أخلاقية لكافة تصرفاتهم فى البيئة الدولية، كذلك ففى الوقت الذى كان الأوروبيون يمزقون أحشاء بعضهم البعض فى بداية أيام الحرب العالمية الأولى راح الرئيس الأمريكى - آنذاك - وودرو ويلسون - فى ٨ سبتمبر عام ١٩١٤ - يوصى بنى شعبه بتخصيص يوم تقام فيه الصلوات لى يعيد الله الوفاق بين الرجال والأمم^(٢).

وارتباطاً بمبادئها المتقدمة راحت الولايات المتحدة تعلن حيادها عندما اشتعل فتيل الحرب العالمية الأولى، غير أن أسباباً ثلاثة جعلت الأمريكيين يتخلون عن مبدأى العزلة وتجنب الأحلاف ويدخلون الحرب فى صف دول الوفاق بدءاً من أبريل عام ١٩١٧.

وتتمثل هذه الأسباب فى :

أ- شروع ألمانيا - منذ عام ١٩١٥ - فى شن حرب غواصات شعواء فى مواجهة السفن التجارية وسفن الركاب التابعة لدول الوفاق، وذلك بهدف فرض حصار اقتصادى على هذه الدول. ولم يكتف

(١) أنظر فى هذا الصدد :

- Kennan, George. F, American diplomacy : 1900 - 1950 , university of Chicago press, 1951. P. 64.

(٢) ريلوفان، (١٩١٤-١٩٤٥)، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩.

الألمان بذلك وإنما راحوا بدءاً من عام ١٩١٧ يعلنون الولايات المتحدة بأن غواصاتهم سوف تدمر أية سفينة تمر في بحر الشمال أو بحر المانش، أو بحر أيرلندا، أو الحوض الغربى من البحر المتوسط، وبذلك فقد امتدت حرب الغواصات لتشمل كذلك سفن الدول المحايدة، وفي إطار هذه الحرب أغرقت الغواصات الألمانية عشرات من السفن التجارية وسفن الركاب كان بعضها تابعاً لدول الوفاق، والبعض الآخر مملوكاً للمحايدين، وقد قتل على ظهر هذه السفن العشرات من المدنيين الأمريكيين كان أغلبهم على السفينة البريطانية لوزيتانيا التي أغرقت عام ١٩١٥، والسفينة الأمريكية فيجيلنتيا التي أغرقت في ١٩ مارس عام ١٩١٧، وهى السفينة التي أعلن ويلسون على إثر إغراق الألمان لها دخول الولايات المتحدة الحرب. كما تجدر الإشارة إلى أن حرب الغواصات الألمانية قد تسببت في شل عمليات تصدير السلع الأمريكية إلى كل من فرنسا وبريطانيا، الأمر الذى تسبب في تخمة اقتصادية فى الموانئ الأمريكية، التى ضاقت بالبضائع نظراً لعدم قيام السفن بنقلها إلى وجهتها^(١).

ب- أما السبب الثانى من وراء دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى فى صف دول الوفاق فقد تمثل فيما يعرف بقضية برقية زيمرمان^(٢)، ومفاد هذه القضية أن زيمرمان مساعد وزير الخارجية الألماني أرسل برقية إلى ممثل ألمانيا فى المكسيك كى يسلمها إلى

(١) أنظر بصدد حرب الغواصات، المرجع السابق، من ص ٧٨ إلى ص ٨١، وكذا :

- إدوارد هدى بيوريج، وودرو ويلسون وسياسة توازن القوى، ترجمة عبد القادر يوسف، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤.

(٢) أنظر بصدد هذه القضية، عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٩.

حكومة الأخيرة، يدعوها من خلالها إلى الدخول في تحالف مع ألمانيا إذا دخل الألمان حرباً ضد الولايات المتحدة، وذلك في مقابل وعد ألماني بحصول المكسيك على كاليفورنيا ونيومكسيكو اللتين كانت الولايات المتحدة قد انتزعتهما من المكسيكيين عام ١٨٤٨. وقد تمكنت المخابرات البريطانية من الاستيلاء على تلك البرقية وتسليمها إلى الولايات المتحدة، حيث راح ويلسون يعلنها للرأى العام الأمريكى الذى أثاره ذلك التصرف الألمانى أيما أثاره.

ج- أما السبب الثالث من وراء دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الوفاق فيتمثل فى أن البنوك الأمريكية كانت لها ديون كبيرة لدى كل من بريطانيا وفرنسا اللتين استدانتا هذه الديون لتمويل عملياتهما الحربية. وعلى ذلك فقد دخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب تينك الدولتين ضماناً لأموالها وحفاظاً على مصالحها^(١)، وكل ذلك فضلاً عن الرابطة الخاصة التى كانت تربط الأمريكيين ببريطانيا تلك الدولة التى كانوا ينظر إليها أغلبهم باعتبارها الدولة الأم^(٢).

وهكذا فارتباطاً بالأسباب السالفة الذكر راح الرئيس الأمريكى يعرض على الكونجرس فى ٢٠ مارس ١٩١٧ - وبعد يوم واحد من غرق الباخرة فيجبلنتيا على يد الألمان - مشروعاً مؤداه دخول الولايات المتحدة الحرب فى صف دول الوفاق. وفى ٢ أبريل صوت

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) راجع بصدد ذلك :

- Louis , Roger W.M. & Bull , Hedley, the special relationship : Anglo American relations since 1954, Oxford university press , 1986, PP. 1-3.

الكونجرس - في اجتماع طارئ - على ذلك المشروع بالموافقة، لكي تدخل بذلك الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى. يبقى أن نشير إلى أن الرئيس ويلسون حرص في كلمته أمام الكونجرس على تقديم تبرير أخلاقي لدخول الولايات المتحدة الحرب، إذ راح يقول : " إن أهدافنا من الحرب ليست لها علاقة بمصالحنا، إن السعى إلى السلام العالمي هو مرادنا ^(١) .

جملة القول - إذا - أن الولايات المتحدة بدخولها الحرب العالمية الأولى إنما تكون قد خرجت عن مبدأ العزلة وتجنب الأحلاف، وإن كانت قد حرصت على إظهار تمسكها بمبدأ أخلاقي أهداف السياسة الخارجية.

على أية حال فإننا سنعرض لأثر دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى على نتيجة تلك الحرب على إثر عرضنا للعوامل الثانی الذي كان له أثر يعتد به على مجرى الحرب.

ثانياً : اندلاع الثورة البلشفية في روسيا (١٩١٧) ^(٢) :

كانت روسيا قد شهدت في أعقاب هزيمتها من اليابان عام ١٩٠٥ اندلاع اضطرابات ثورية عنيفة قامت بها البروليتاريا (العمال والفلاحين) في مواجهة الحكم القيصري لأسرة رومانوف، غير أن قوات القيصر نيقولا الثاني تمكنت من إخماد هذه الاضطرابات تماماً بحلول علم

(١) أحمد وهبان ، العلاقات الأمريكية الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

(٢) راجع في هذا الصدد :

- Schulzinger, Robert D. Schulzinger, American diplomacy in the twentieth century , Oxford university press, 1984 , PP. 84 - 87.

١٩٠٧^(١). ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى ودخول روسيا الحرب بدأت مشاعر الحقن لدى الرعايا الروس تتصاعد، ويرتد ذلك إلى عدة أسباب أهمها :

١- تدهور مستويات المعيشة وانتشار الفقر واستشراء الفاقة في صفوف الكادحين الروس^(٢).

٢- فساد حكم القيصر نيقولا الثاني الذي كانت تسيطر عليه زوجته ألكسندرا، والتي كانت تخضع من حيث تفكيرها لراهب روسي فاسق فاجر داعر هو جريجوري راسبوتين، الذي استطاع إقناع الكثيرون وقتذاك بأنه رجل مبارك، وقادر على إيتاء المعجزات، وقد ظل راسبوتين يتحكم - عملاً - في دفة الحكم الروسي إلى أن قتل شر قتلة على يد ديمتري رومانوف ابن عم القيصر، وبرغم موته فقد ظل فكره الشيطاني مسيطرًا على حكم القيصر نيقولا الثاني^(٣).

٣- الخسائر الفادحة التي حلت بروسيا من جراء اشتراكها في الحرب العالمية الأولى حيث فقد الروس خلال عامي ١٩١٥ ، ١٩١٦ زهاء ٣,٥ مليون جندي بين قتيل وجريح وأسير، فضلاً عن تدهور الاقتصاد الروسي، وتعاضد حجم الديون الروسية^(٤).

(١) أنظر في هذا المضمون : أفنير كورلين، ستانيسلاف تيوتوكين، سقوط الإمبراطورية الروسية

(١٩١٧)، ترجمة أسما حليم، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٨٩.

(٢) فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢٥.

(٣) كورلين، تيوتوكين، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥، ٨٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٧٩، ٨٠.

ومهما يكن الأمر فإن الثورة قد اشتعلت في روسيا مع بداية عام ١٩١٧ وكان يقودها ثلاثة أحزاب تعلن اعتناقها للاشتراكية وهي حزب المانشفيك (أى حزب الأقلية) وحزب الاشتراكيين الثوريين وحزب البولشفيك (أى حزب الأغلبية). وقد بدأت هذه الثورة في مدينة بتروجراد حيث أضرب عمال المصانع، واندلعت المظاهرات العنيفة فى فبراير ١٩١٧، وسرعان ما انضم عشرات الآلاف من الجنود الروس إلى صفوف المتظاهرين من العمال، وراح المتظاهرون يطالبون بالسلم والخبز والحرية^(١) رافعين شعارات تعبر عن مطالبهم هذه حال " تسقط الحرب "، " يسقط الاستبداد"، " تحيا الجمهورية ".

وأمام عنف الثورة لم يكن أمام نيقولا الثانى سوى قبول تنازله وابنه عن العرش لأخيه ميخائيل، وسرعان ما تم نفي القيصر مع أسرته إلى سيبيريا، وتم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة الأمير لفوف، وكان رئيسها الفعلى هو إسكندر كيرنسكى، أما القيصر الجديد ميخائيل فلم يبرح أن أعلن تخليه عن العرش بعد أن أدرك صعوبة اعتلائه للحكم، وسيطرة كيرنسكى الفعلية على مقاليد الأمور فى روسيا، وسرعان ما راح حزبا المانشفيك والاشتراكيين الثوريين يعلنان تأييدهما لحكومة كيرنسكى برغم إعلانها استمرار روسيا فى الحرب، الأمر الذى أثار استياء الحزب البلشفى ذلك الحزب الذى سرعان ما راح يستجمع قوته ويتأهب للوثوب إلى سدة الحكم، لا سيما بعد عودة زعيمه لينين من منفاه فى سويسرا، وعودة أحد زعمائه البارزين وهو ستالين الذى كان مبعداً فى سيبيريا، فضلاً عن عودة زعيم بلشفى ثالث عظيم الشأن إلى روسيا وهو

(١) وسيم خالد، الاشتراكية، الشيوعية، الأوروبية، دار مطابع الشعب، القاهرة، ١٩٦٤، من ص ١١٣ إلى ص ١١٥.

تروتسكى. وعلى أية حال فقد أخذ البلاشفة وعلى رأسهم لينين يعلنون اعترامهم - فور وصولهم إلى الحكم - تأمين الأراضى، ومصادرة الاقطاعات، وإخضاع إنتاج وتوزيع السلع لإشراف الحكومة، فى سبيل إعمال المبادئ الشيوعية (الماركسية) ، قاطبة داخل روسيا، كذلك فقد راح لينين يغير إسم حزبه من الحزب البلشفى إلى الحزب الشيوعى^(١).

وبحلول الثانى من نوفمبر ١٩١٧ (٢٥ أكتوبر حسب التقويم الروسى وقتذاك) تمكن البلاشفة من توجيه ضربتهم التى مكثوا ردحاً طويلاً يدبرون أمرها ويعدون عدتها، فسقطت حكومة كيرنسكى كما تتساقط أوراق الخريف بهجوم الثوار الحمر على قصر الشتاء ببتروجراد، وراح لينين يقيم الدولة الروسية على هدى من المبادئ الماركسية^(٢).

وهكذا فقد سقطت - بثورة أبريل ١٩١٧ - أسرة رومانوف التى حكمت روسيا زهاء الثثمائة عام، وأعلنت الجمهورية فى روسيا على إثر خلع آخر القيصرية وهو نيقولا الثانى، ثم لم يمض طويل وقت حتى دانت للبلاشفة - فى بداية نوفمبر ١٩١٧ - السيطرة على مقاليد الحكم فى الجمهورية الروسية الوليدة، التى راحوا يقيمونها استناداً إلى دعائم الشيوعية، ولم يكتف البلاشفة بذلك وإنما راحوا يفضحون على الملأ الاتفاقيات السرية التى كان القيصر قد عقدها مع دولتى الوفاق الكبيرتين (إنجلترا وفرنسا) وعلى رأسها اتفاقية سايكس - بيكو التى كانت تقضى بتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية فى المنطقة العربية بين إنجلترا وفرنسا وروسيا.

(١) راجع فى هذا المضمون : المرجع السابق، من ص ١١٥، إلى ص ١١٩.

(٢) فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢٧.

وفضلاً عن كل ما تقدم فقد أعلن لينين انسحاب روسيا من الحرب العالمية الأولى، واعتزاه توقيـع صلح منفرد لروسيا مع ألمانيا، وبالفعل فى ٣ مارس ١٩١٨ تم توقيع معاهدة برست ليتوفسك بين روسيا من جهة وكل من ألمانيا، والإمبراطورية النمساوية المجرية، وتركيا من جهة أخرى. وبمقتضى هذه المعاهدة تم إقرار الصلح بين روسيا والدول الثلاث فى مقابل تنازل روسيا عن جمهوريات البلطيق الثلاث (ليتوانيا - لاتفيا - إستونيا)، فضلاً عن جزء من روسيا البيضاء وبولندا الروسية، وفنلندا، كما تنازل الروس عن بعض الأقاليم لتركيا^(١).

وهكذا فقد خرجت روسيا من الحرب العالمية الأولى على أثر ثورة البلاشفة فى نوفمبر ١٩١٧، الأمر الذى كان من شأنه النيل من قوة دول الوفاق فى هذه الحرب، غير أن القدر شاء أن يشد أزر هذه الدول بدخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانبها فى ذات العام ١٩١٧.

أثر دخول الولايات المتحدة الحرب فى جانب دول الوفاق :

كانت الولايات المتحدة قد أعلنت الحرب على ألمانيا - كما سبق أن أشرنا - فى ٢ أبريل ١٩١٧، وعلى إثر ذلك تدفق فيض هائل من الذخيرة الأمريكية إلى أوروبا، كما أرسلت الولايات المتحدة مليونين من أفراد جيشها لشد أزر الجيوش الأنجلوفرنسية^(٢)، وبعد أن كان الرئيس ويلسون ينادى فى عام ١٩١٦ بالسلام بدون نصر راح فى ٨ يناير ١٩١٨ يعلن أمام الكونجرس أربع عشرة نقطة تضمنت شروط الصلح

(١) راجع فى هذا المضمون : إيفارد هاللت كار، ثورة البلاشفة (١٩١٧-١٩٢٣)، الجزء الثالث،

ترجمة عبد الكريم أحمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٥٠.

(٢) أيروين، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧.

التي يتعين الالتزام بها في نهاية الحرب كما تضمنت هذه النقاط خريطة جديدة لأوروبا، فضلاً عن إنشاء منظمة دولية يكون هدفها حفظ السلم والأمن الدوليين غداة الحرب، وقد تمثلت هذه النقاط في^(١) :

١- إبرام معاهدات علنية وعدم استخدام الدبلوماسية السرية في مفاوضات الدول مستقبلاً.

٢- إطلاق حرية الملاحة خارج المياه الإقليمية في أزمنة السلم والحرب، إلا في حالة إغلاق البحار تبعاً لترتيب دولي.

٣- إزالة جميع العوائق الاقتصادية بقدر الإمكان.

٤- تقديم ضمانات وافية لتخفيض تسليح الدول.

٥- تسوية المطالب الاستعمارية تسوية عادلة، والاهتمام بمصالح الشعوب عند النظر في اختيار الحكومات التي يعهد إليها الإشراف على المستعمرات.

٦- جلاء الألمان عن جميع الأراضي الروسية، ومنح روسيا فرصة كاملة لترقية شئونها، وعلى الدول أن تتعهد بتقديم مساعدات لها.

٧- يجب أن تعود لبلجيكا سيادتها وحريتها كاملتين.

٨- يجب الجلاء عن جميع الأراضي الفرنسية، وعلى بروسيا أن تصلح ما أفسدته عام ١٨٧١.

٩- إعادة تخطيط الحدود بين إيطاليا والنمسا حسب قاعدة القومية أي مبدأ حق الشعوب في تقرير مصائرهما.

(١) نيفر، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤٧، ٧٤٨، راجع كذلك :

Schulzinger, Op. Cit, P 87 -88.

١٠- منح شعوب الإمبراطورية النمساوية المجرية الحكم الذاتى، ومنحها فرصة للعمل على ترقية نفسها.

١١- الجلاء عن أراضى رومانيا وصربيا والجبل الأسود، وإعطاء صربيا منفذاً إلى البحر، وتسوية علاقات الدول البلقانية بعضها ببعض فى ضوء الفكرة القومية (حق تقرير المصير).

١٢- يجب أن يكفل لجميع القوميات غير التركية فى الإمبراطورية العثمانية المجال لاستكمال استقلالها الذاتى، وأن يكون مضيق الدردنيل حراً على الدوام فى وجه جميع السفن.

١٣- يجب أن تكون بولندا دولة مستقلة مع منحها منفذاً إلى البحر.

١٤- تكوين جمعية عامة من الأمم يرتبط أعضاؤها معاً طبقاً لمعهود معينة، بقصد صيانة استقلال وسلامة أراضى الدول العظمى والدول الصغرى على السواء.

كانت تلك هى المبادئ التى طرحها الرئيس الأمريكى ويلسون - مع بداية عام ١٩١٨ - بهدف أن تسيّر على هداها العلاقات بين الدول على إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى، وعلى ذلك فقد أعلنت هذه المبادئ والحرب لما تزل دائرة الرحى، على أية حال فإن دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب دول الوفاق جلب الانتصارات إلى صف تلك الدول، حيث كانت الولايات المتحدة قد ضمنت حياد اليابان فى الحرب بمقتضى معاهدة لانسينج - إيشى التى وقعتها الدولتان فى ٢ نوفمبر ١٩١٧، والتى اعترفت من خلالها الولايات المتحدة ببعض الحقوق اليابانية فى الصين^(١).

(١) ريلوفان (١٩١٤ - ١٩٤٥)، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣.



الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون - صاحب النقاط الأربع عشرة

أما على صعيد العمليات العسكرية فإن القوات الأمريكية التي تدفقت إلى أوروبا وقت الحرب وقوامها ٢ مليون رجل أبلت بلاء حسناً إلى جانب الجيوش الفرنسية والإنجليزية التي كانت حتى بداية عام ١٩١٧ تترنح أمام جحافل الألمان. وقد أدى هذا الدور الأمريكى فى الحرب إلى تعضيد شوكة جيوش دول الوفاق على نحو جعل النصر حليف هذه الجيوش خلال أغلب المعارك التي دارت خلال عام ١٩١٨ ضد الألمان، وعلى رأس هذه المعارك معركة مونديبيه التي انتهت فى ٨ أغسطس ١٩١٨ بانتصار ساحق لجيوش دول الوفاق، وهي المعركة التي على إثرها أدرك القائد العسكرى الألماني لودندورف وكذا الإمبراطور فيلهلم الثانى أن ألمانيا قد خسرت الحرب، وعلى ذلك فإن استمرار برلين وفيينا فى الحرب - بعد تلك المعركة - إنما كان يستهدف إدخال الملل على الخصم، ومحاولة جعله يقبل صلحاً غير مهين لدولتى الوسط من خلال التفاوض^(١).

وعلى أية حال فإنه لم يمض طويل وقت على معركة مونديبيه حتى هجم الجيش البريطانى فى ٢٩ سبتمبر على خط سغفريد فانهاوت روح المقاومة الألمانية وتحطمت تحطيماً^(٢)، وعلى إثر ذلك راحت كل من بلغاريا وتركيا والنمسا تطلب الصلح من أعدائها، وظلت ألمانيا تقا تل وحدها، غير أن وزير الدفاع هندنبرج ورئيس أركانه لودندورف راحا يضغطان على الإمبراطور والمستشار الألمانين كى يوافقا على وقف الحرب^(٣). وسرعان ما راحت ألمانيا تتقدم للرئيس ويلسون بطلب للصلح،

(١) المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٢) فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣٧.

(٣) المرجع السابق ذاته.

غير أن الرئيس الأمريكي حدد شروطاً قاسية للصلح قوامها ضرورة عقد الصلح على أساس النقاط الأربع عشرة والتي توجب تخلي ألمانيا عن الأقاليم التي كانت قد ضمتها إليها، وأن تترك الألزاس واللورين وتتنازل عن الأقاليم البولندية، فضلاً عن ذلك فقد أكد ويلسون أنه ليس يعاوض إلا مع ممثلين حقيقيين للشعب الألماني، وليس مع أولئك الذين يعتبرون أنفسهم سادته (يقصد فيلهلم الثاني)^(١). ولم يكن أمام الألمان الذين أنهكتهم الحرب سوى أن يقبلوا - في النهاية وبعد تردد لم يدم طويلاً - شروط الصلح التي أملتها الولايات المتحدة عليهم، ففي ٢٧ أكتوبر ١٩١٨ راحت الحكومة الألمانية تبليغ الرئيس الأمريكي ويلسون موافقتها غير المشروطة على وقف إطلاق النار^(٢)، وإن كان الإمبراطور قد ظل جالساً على أريكة العرش حتى ذلك الوقت.

غير أن الولايات المتحدة أصبرت على عدم التفاوض معه. سر وسرعان ما ثار الألمان ضد الإمبراطور محملين بإساءة المسؤولية عما لاقوه من أهوال جرّتها عليهم الحرب، كما حدث تمرد في الاسطون الألماني في قناة كييل، الأمر الذي جعل الإمبراطور وولي عهده يسودار بالفرار - في ٩ نوفمبر - إلى هولندا، وأعلنت الجمهورية في ألمانيا في ذات اليوم^(٣).

وسرعان ما استولى اشتراكيون ألمان ينتمون إلى الطبقة الوسطى على الحكم، وفي اليوم التالي ١٠ نوفمبر ١٩١٨ أعلنت الحكومة 'ألمانيه الجديدة قبول الهدنة التي بمقتضاها أكره الألمان على الجلاء عن خاضه

(١) ريفوفان (١٩١٤-١٩٤٥)، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥، ١٣٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٨، ١٣٩.

(٣) فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣٧.

الأراضي التي فتحوها، وتسليم طائراتهم، ومدافعهم، وعتادهم، وعربات سكك حديدهم، والشطر الأكبر من أسطولهم. وفي الساعة الحادية عشرة من صباح ١١ نوفمبر ١٩١٨ سكت دوى مدافع الحرب العالمية الأولى^(١).

وهكذا فقد سقط حكم أسرة الهونزولرن الألمانية، وأعلنت الجمهورية في ألمانيا، وجاءت حكومة ألمانية جديدة سرعان ما أعلنت إذعانها لشروط دول الوفاق، فتم عقد الهدنة بين المتحاربين في الحرب العالمية الأولى، لكي تنتهي تلك الحرب بعد أن حصدت أرواح ثمانية ملايين من البشر، وخلفت وراءها نحو ١٥ مليوناً من العجزة والمشوهين، و٣٠ مليوناً من الجرحى، وبلغت نفقاتها ١٢٠ مليار جنيه استرليني ذهب، أى ما كان يوازى وقتذاك أكثر من مائة وعشرين ضعفاً لميزانية إنجلترا، أو مائتى ضعف لميزانية فرنسا^(٢).

تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى :

ما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى راح المنتصرون فيها يعدون العدة لعقد مؤتمرات للصلح مع المنهزمين، إنها المؤتمرات التي عمد من خلالها كل من جورج لويد (رئيس وزراء إنجلترا) وكليمنصو (رئيس وزراء فرنسا) والرئيس الأمريكى ودرو ويلسون إلى فرض إرادتهم على المنهزمين، وإجبارهم على الإذعان لكل ما يطلب منهم، مهما كان يمثل تعدياً على كرامتهم القومية، أى كان الأمر فقد تم عقد الصلح من خلال عديد من مؤتمرات أظهرها مؤتمر فرساي، ومؤتمر سان جيرمان، ومؤتمر تريانون، ومؤتمر سيفر وفيما يلي نعرض بشئ من التفصيل لبعض هذه المؤتمرات :

(١) المرجع السابق ، ص ٥٣٨.

(٢) الممرى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٣.

مؤتمر فرساي^(١) :

عقد هذا المؤتمر بقصر فرساي في باريس، وهو ذات القصر الذي كان الإمبراطور البروسي فيلهلم الأول قد نصب فيه إمبراطوراً على ألمانيا الموحدة عام ١٨٧١.

وقد بدأ مؤتمر فرساي أعماله في ١٨ يناير ١٩١٩، وخلالها عاملت الدول المنتصرة الألمان معاملة ملوها المهانة، كما أجبرتهم على الرضوخ لشروط صلح مجحفة بهم إلى أبعد مدى، حيث جردت ألمانيا - وكذا تركيا - من مستعمراتها، بحيث قسمت هذه المستعمرات بين المنتصرين الأوروبيين : إما كمستعمرات، وإما كمناطق تحت الانتداب، أما جمهورية ألمانيا الجديدة فقد قلصت أراضيها، ونزع سلاحها، وطولبت بتحمل المسؤولية عن جميع الأضرار والخسائر التي حلت بالمنتصرين من جراء الحرب، كما أُلقيت على عاتق الألمان تعويضات ثقيلة لم يكن بوسع اقتصادهم الممزق أن يفي بها^(٢).

وقد تم التوقيع على معاهدة فرساي في ٢٨ يونيو ١٩١٩ أى في العيد الخامس لحادث سرايفو، وعلى الرغم من قسوة شروط المعاهدة عليهم لم يكن أمام الألمان سوى الإذعان لها. وبمقتضى هذه المعاهدة فرض على ألمانيا ما يلي^(٣) :

(١) راجع في هذا الصدد :

— Schulzinger, Op. Cit., PP. 104-119.

(٢) أبروين مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.

(٣) راجع في هذا المضمون : عمر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٩، ١٨٢ : وكذا المعمرى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٠.

١-التنازل عن أجزاء من إقليمها الأصلي أظهرها الألزاس واللورين،
تينك المقاطعتان اللتان انتزعتهما فرنسا.

٢-فرضت على ألمانيا تعويضات قدرت بمائة وإثنين وثلاثين مليار
مارك ذهب.

٣-تقليص قوة ألمانيا من خلال تحجيم عدد أفراد جيشها بما لا يزيد على
مائة ألف عسكري، وإلغاء التجنيد الإجباري، وإجبار الجيش الألماني
على عدم إمتلاك سلاح طيران، ولا أسلحة ثقيلة.

٤-احتلال الحلفاء منطقة الراين لمدة ١٥ عاماً ضماناً لتنفيذ الألمان
لالتزاماتهم، على أن تتسحب قوات الحلفاء تدريجياً من المنطقة،
وبصورة جزئية على خمسة أعوام.

٥- نزع سلاح الضفة اليسرى لنهر الراين، وكذا منطقة أخرى تمتد على
الضفة اليمنى لهذا النهر بطول ٥٠ كيلو متراً، تأميناً لسلامة فرنسا
وبلجيكا.

يبقى أن نشير إلى أن معاهدة فرساي كانت بمثابة وثيقة ميلاد
عصبة الأمم، وهي المنظمة الدولية التي كان الأمريكي ويلسون قد نادى
بإنشائها من خلال نقاطه الأربع عشرة، وكان هدف عصبة الأمم هو
تحقيق الأمن الجماعي، ويقصد بالأمن الجماعي : تنظيم قانوني يحمل
الجماعة الدولية مجتمعة مسئولية أمن كل عضو من أعضائها، وذلك عن

طريق منظمة ذات طابع عالمي لا تقتصر عضويتها على دول دون أخرى، ولا تعمل لحساب دول معينة في مواجهة دول أخرى^(١).

وقد تمثل أظهر أهداف عصبة الأمم فيما يلي^(٢) :

١-ضمان السلم الدولي ومنع الحروب من خلال الدعوة إلى تخفيض التسلح، وفض المنازعات بالطرق السلمية، والوقوف - من خلال مجلس العصبة - في وجه الطرف المعتدى.

٢- تنظيم وتوثيق التعاون الدولي في كافة الشئون الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية.. وغيرها.

٣-الإشراف على نظام الانتداب من خلال سلطة المصبة في تلقى تقارير دورية من الدول المنتدبة بصدد تطور أوضاع الأقاليم الخاضعة للانتداب، وذلك ضماناً لحسن قيام تلك الدول بواجباتها.

٤-حماية حقوق الأقليات.

وفي سبيل القيام بأهدافها على خير وجه أنشأت العصبة عدة أجهزة أهمها :

مجلس العصبة، والجمعية العامة، والأمانة العامة^(٣).

(١) طه بنوى، ليلى مرسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٩.

(٢) على صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الطبعة السابعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٥،

من ص ٦٣٤ إلى ص ٦٤٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٣٣، ٦٣٤.

معاهدة سان جيرمان :

لقد طوحت عاصفة الهزيمة الهوجاء بأسرة الهابسبرج النمساوية وكذا بجيشها وإمبراطوريتها، وأعلن المجريون انفصالهم عنها، وبمقتضى معاهدة سان جيرمان - فى سبتمبر ١٩١٩ - لم يبق من إمبراطورية الهابسبرج سوى جمهورية النمسا الصغيرة التى بلغ سكانها وقتذاك ستة ملايين نسمة^(١)، فى حين تم - بمقتضى تلك المعاهدة - اقتطاع زهاء ثلاثة أرباع الإمبراطورية النمساوية لحساب عدة دول جديدة وأخرى قديمة، وقد تمثلت الدول الجديدة التى استفادت من تقسيم إمبراطورية الهابسبرج فى : يوغسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا، أما الدول القديمة التى غنمت من وراء ذلك التقسيم فقد تمثلت فى كل من رومانيا وإيطاليا^(٢).

وفضلاً عما تقدم فقد منعت الجمهورية النمساوية الصغيرة - بمقتضى معاهدة سان جيرمان - من الاتحاد مع ألمانيا إلا إذا صدقت عصبة الأمم بالإجماع على هذا الاتحاد.

وكان ذلك هو مآل إمبراطورية الهابسبرج، تلك الإمبراطورية التى حكمت دهرأ طويلاً خمسة عشر جنساً، وبسطت رواق الأمن، وفرضت سطوة القانون على وسط أوروبا^(٣).

معاهدة تريانون :

وقد أبرمت هذه المعاهدة فى ٤ يونيو ١٩٢٠ حيث بمقتضاها سلخت سلوفاكيا عن المجر بحيث انضم السلوفاك إلى التشيك مشكلين

(١) فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦٣.

(٢) أنظر فى هذا المضمون : ممدوح منصور، مرجع سبق ذكره.

(٣) فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦٥.

دولة تشيكوسلوفاكيا، كما ضمت رومانيا ترانسلفانيا التي كانت قد انتزعتها من المجر عقب إعلان الهدنة، كذلك فقد سلخت - بمقتضى ذات المعاهدة - ولاية كرواتيا عن المجر، حيث أضحت هذه الولاية جزءاً من مملكة يوغسلافيا، وهي المملكة الجديدة التي ظهرت بمقتضى تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى، وضمت كلا من الصرب والكروات والسلوفينيين^(١).

وهكذا فقد ظهرت دول جديدة في البلقان كما تغيرت خرائط الدول البلقانية الأخرى كنتيجة لتفتت كل من الإمبراطورية النمساوية المجرية والإمبراطورية العثمانية، وبذلك ظهر إلى حيز الوجود اصطلاح البلقنة ليعبر عن تفتت الإمبراطوريات الكبرى إلى مجموعة من الوحدات السياسية الصغيرة^(٢)، أو عن تفتت الدول عموماً.

معاهدة سيفر وسقوط الخلافة العثمانية :

وقد وقعت في ١٠ أغسطس ١٩٢٠، وبمقتضى هذه المعاهدة أجبرت تركيا على ما يلي^(٣) :

١- التنازل عن سيادتها على الشعوب غير التركية التي كانت خاضعة لسيطرتها، والاعتراف بالدول الجديدة الناشئة في ولاياتها السابقة والتي هي مصر، والسودان، وقبرص.

٢- الاعتراف بالحماية الفرنسية على المغرب وتونس.

(١) المرجع السابق ، ص ٥٦٥.

(٢) ممنوح منصور ، مرجع سبق ذكره.

(٣) المرجع السابق.

٣- التنازل عن بعض جزر بحر إيجه لليونان.

٤- التعهد بتقديم تعويضات مالية لرعاياها السابقين من غير الترك.

وهكذا فإن الترك أبعادوا من ضفة قناة السويس، وطردوا من العراق وفلسطين وسوريا، وألقى الأسطول البريطاني مراسيه فى الدردنيل، وأضحى السلطان محمد وحيد الدين دمية فى أيدى الساسة الإنجليز، فضلاً عن كل ذلك فما هو العلم اليونانى القبيح والمزدرى من جانب كل تركى يرفرف على أزمير التركية، وإزاء كل ذلك كان الاستياء يعم الأتراك من جراء ما فرض عليهم من وضع مزر بمقتضى معاهدة سيفر، الأمر الذى جعلهم يمتشقون الحسام دفاعاً عن كرامتهم القومية التى امتهنت من جراء تلك المعاهدة، وقد تزعم النضال التركى، وقتذاك، أحد العسكريين ويدعى مصطفى كمال، الذى كان فى الثامنة والثلاثين من عمره، وكان معروفاً بشراسة طباعه، وقسوة قلبه، وقوة بنيته، وصلابة إرادته، فضلاً عن عريته اللفظة، ودعاراته العنيفة، ونفاذ بصره، وجلاء فكره، واستقلال رأيه، وموهبته فى الزعامة^(١). وفى ٢٤ أبريل ١٩٢٠ راح مصطفى كمال يؤلف حكومة تحت رئاسته متخذاً من أنقرة عاصمة له، ومعلنناً فى ذات الوقت استقلاله عن السلطان العثمانى، ثم سرعان ما أعد جيشاً لا يستهان به وراح يشن حرباً شعواء على اليونانيين رافعاً شعار (تركيا للترك)، وفى ٢٦ أغسطس ١٩٢٢ كان مصطفى كمال قد طرد اليونانيين من أزمير شر طردة، ودخلت جيوشه المدينة وأشعلت فيها النار، وذبحت كل من صادفها من اليونانيين^(٢).

(١) أنظر فى هذا المضمون : فيشر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨٠ ، ٥٨١.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٨٣.

وفى أول نوفمبر ١٩٢٢ راح مصطفى كمال يعلن إلغاء الخلافة العثمانية، إذ كان يرى : (أن آخر الخلفاء الحقيقيين اغتيل سنة ٩٢٤ م) وكذا : " إن السيادة تنال بالقوة والبطش والعنف، فبالعنف نال خلفاء عثمان حق حكم الأمة التركية، وبالقوة حافظوا على سلطانهم أكثر من ستة قرون، وقد ثارت الأمة الآن على هؤلاء المغتصبين، ووضعتهم فى مكانهم الصحيح، وتسلمت مقاليد السلطان والسيادة ".

وقد راح مصطفى كمال يقيم الدولة الجديدة على أسس غربية فالأزم النساء برفع النقاب، وترجم القرآن ^(١) إلى التركية، وألغى تعدد الزوجات، وأدخل الحروف اللاتينية فى الكتابة التركية .. إلخ^(٢).

وهكذا فقد سقط حكم آل عثمان فى تركيا، لكى يلحق بحكم آل رومانوف فى روسيا، وحكم آل هوهنزولرن فى ألمانيا، وحكم آل هابسبورج فى النمسا.

يبقى أن نشير إلى أنه بانتصار مصطفى كمال " أتاتورك " على اليونان، وامتلاكه مقاليد الأمور فى تركيا، راح يعقد مع الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى معاهدة جديدة جبت معاهدة سيفر، وهى معاهدة لوازن لعام ١٩٢٣، والتى بمقتضاها أضحت تركيا دولة مستقلة تتمتع بكامل حدودها.

وجملة القول فى شأن تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى أن هذه التسويات جاءت إلى حد كبير متماشية مع النقاط الأربع عشرة للرئيس الأمريكى وودرو ويلسون.

(٥) الكريم.

(١) راجع فى هذا المضمون : المرجع السابق، ص ٥٨٥، ٥٨٦.

ويلاحظ أنه فى الوقت الذى كان يتشدد الأمريكيون والإنجليز فيه بمبدأ حق تقرير المصير مطالبين بإعماله بصدد الشعوب الخاضعة لكل من الإمبراطورية النمساوية والإمبراطورية العثمانية فإنهم نكصوا على أعقابهم ولم يعملوا هذا المبدأ على الشعوب الخاضعة لنيرهم، فلا الإنجليز أعملوه لصالح الشعوب التى كانوا يستعمرونها، ولا الأمريكيون أعملوه لصالح الهنود الحمر على سبيل المثال، كما تجدر الإشارة إلى أن الكونجرس الأمريكى قد رفض انضمام الولايات المتحدة إلى عصبة الأمم على الرغم من أن الداعى إلى إنشاء هذه المنظمة كان الرئيس الأمريكى، وعلى ذلك فسرعان ما عادت الولايات المتحدة إلى التمسك بأهداف مبدأى العزلة وتجنب الأحلاف على إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى وتسوياتها.

الفصل الثامن^(٥)

فترة ما بين الحربين العالميتين

ومقدمات الحرب العالمية الثانية

(إذا لم نستطع أن نهزم العالم فإن علينا أن نجده مهنا
إلى الهاوية، إننا لن نستسلم هذه المرة إن أحداً لن
يكون بمقدوره أن يقول أنه هزم ألمانيا وليعلم الجميع أن
ما حدث عام ١٩١٨ لن يتكرر)
أودلف هتler
زعيم ألمانيا النازية

(٥) كتب هذا الفصل : دكتور/ ممنوح منصور .

فترة ما بين الحربين العالميتين ومقدمات الحرب العالمية

الثانية :

شهدت السنوات العشر التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى استقراراً نسبياً للأوضاع في أوروبا، بفضل جهود عصبة الأمم في احتواء المنازعات الدولية، وكذا الجهود التي استهدفت منع استخدام القوة العسكرية المسلحة في العلاقات الدولية (ميثاق لوكارنو عام ١٩٢٥ بين ألمانيا وفرنسا وبلجيكا، وميثاق بريان - كينوج عام ١٩٢٨)، وكذلك تلك الجهود التي بذلت في مجال ضبط التسلح.

غير أنه مع حلول عقد الثلاثينيات من القرن العشرين أخذت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية تضطرب في أوروبا مما أدى إلى تزايد حدة التوتر الدولي. وقد تمثلت أبرز تلك التطورات فيما يلي :

أولاً : الأزمة الاقتصادية العالمية :

بدأت هذه الأزمة عام ١٩٢٩ حيث هبطت أسعار الأسهم المالية في بورصة نيويورك Wall Street وساد جو من التشاؤم في إمكانية حدوث انتعاش اقتصادي، مما أدى إلى انتشار حالة من الركود أو الكساد الشديد في الولايات المتحدة ثم ما لبثت أن انتقلت إلى دول أوروبا حيث انخفض حجم الإنتاج الصناعي بسبب عدم القدرة على تصريف المنتجات، كما انخفضت الأسعار وتضاءل حجم التجارة العالمية، وقد دفعت حالة الكساد هذه ببعض الدول الكبرى كالإيابان وإيطاليا وألمانيا إلى شن حروب توسعية بهدف فتح أسواق جديدة لتصريف فائض الإنتاج، كما اهتمت بتشجيع الصناعات الحربية بهدف خلق فرص عمل جديدة مما أدى إلى

تزايد معدلات سباق التسلح، كذلك فقد لجأت بعض هذه الدول إلى الأخذ بنظام التجنيد الإجبارى على نحو أدى إلى تزايد القدرات العسكرية للدول الكبرى مما انعكس في صدمة تزايد حدة التوتر الدولى.

ثانياً : تزايد قوة النظم الدكتاتورية الشمولية الراهبة فى تعديل الأوضاع الدولية التى خلقتها تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى :

وقد كان من أبرز هذه النظم الشمولية ما يلى :

١- النظام البلشفى فى روسيا السوفيتية :

وقد سيطر هذا النظام الشيوعى على مقاليد الأمور منذ ثورة ١٩١٧، وعمل على إقامة نظام شمولى يعتنق الإيديولوجية الماركسية - اللينينية مستهدفاً تنظيم المجتمع السوفيتى استناداً إليها.

ومع نجاح السوفييت فى تثبيت دعائم نظامهم داخلياً بدءوا يتطلعون إلى نشر الشيوعية على المستوى العالمى، وتحطيم جميع النظم الرأسمالية باعتبارها معادية لهم من خلال اللجوء إلى أساليب الدعاية، ودعم الأحزاب الشيوعية فى الدول الأخرى ومساندة الحركات العمالية المناوئة للحكومات ذات النزعة البرجوازية.

٢- النظام الفاشى فى إيطاليا :

حيث كان بينيتو موسوليني قد نجح مع أتباعه من أنصار الحركة الفاشية فى إقامة الحزب الفاشى عام ١٩٢١، ثم ما لبثت أن قام بالزحف

على روما عام ١٩٢٢ حيث استطاع أن يحصل على موافقة الملك فيكتور إيمانويل على تكليفه بتشكيل الوزارة.

وخلال سنوات قليلة نجح موسوليني في تركيز كافة السلطات فى يده حيث أصبح يعرف بالقائد أو الزعيم (الدوتشى IL Duce). وقد دعا الفاشيون إلى تنظيم الدولة على أساس نقابى، كما عملوا على دعم القوة العسكرية الإيطالية، ثم بدأ موسوليني يعلن عن ضرورة إعادة النظر فى تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى لصالح إيطاليا وبعض قوى الوسط، كما عمد بالفعل إلى ضم بعض المناطق والأقاليم إلى إيطاليا.

٣- النظام النازى فى ألمانيا :

أدى تردى الأوضاع الاقتصادية فى ألمانيا فى نهاية العشرينيات وأوائل الثلاثينيات إلى إتاحة المجال أمام الحزب النازى بزعامة أدولف هتلر إلى الوصول إلى الحكم عام ١٩٣٣. وقد تمثلت أبرز مبادئ ذلك الحزب فى بعث الأمة الألمانية وتأمين مجالها الحيوى، وإحياء مجدها الحربى، وطرد الأجانب، ونبذ معاهدة فرساي، وتوجيه اهتمام الدولة صوب الذين ينحدرون من أصول عرقية جرمانية (الجنس الأرى باعتباره أرقى الأجناس من وجهة نظر الفلسفة النازية)، وتأميم المشروعات الكبرى.

وما أن نجح هتلر فى فرض هيمنته حتى بدأ فى سحق معارضيه ومطاردة الشيوعيين واليهود من خلال أساليب العنف، كما فرض نظام الحزب الواحد وعمل على تركيز كافة سلطات الدولة فى يده فتولى

منصب رئيس الجمهورية بعد وفاة الرئيس هيندنبيرج عام ١٩٣٤، وأصبح هتلر يعرف منذ ذلك الحين بالزعيم أو الفوهرر Fuhere.

٤- نظام الجنرال فرانكو فى إسبانيا :

حيث كان الجنرال فرانثيسكو فرانكو قد نجح فى القيام بتمرد ضد الحكومة الإسبانية عام ١٩٣٦، وقد أدى ذلك إلى اشتعال الحرب الأهلية بين أنصار فرانكو وبين الحكومة، والتي كانت تساندها القوى الشيوعية ويدعمها الاتحاد السوفيتى.

وقد استمرت الحرب الأهلية الإسبانية لمدة ثلاث سنوات حتى استطاع أنصار فرانكو (بمساندة إيطاليا وألمانيا) أن يسيطروا على مقاليد الحكم فى إسبانيا عام ١٩٣٩.

وقد أسس فرانكو حكومة دكتاتورية شمولية وأصبح يعرف بالجوديلو وأعلن عن تبنيه سياسة خارجية مستقلة عن الفاشية والنازية، وإن لم يخف عداؤه للاتحاد السوفيتى.

ثالثاً : غلبة النزعات التوسعية على السياسات الخارجية للدول الكبرى :

وقد تمثلت تلك النزعات التوسعية فى :

١- التوسع اليابانى على حساب الأقاليم الصينية (منشوريا) عام ١٩٣١ :

فقد قرر الساسة اليابانيون أن فى التوسع الاستعمارى الحل لمشكلتى تزايد الضغط السكانى فى اليابان، وصعوبة تصريف فائض

الإنتاج الصناعي. وقد اتخذت اليابان من قرار المقاطعة الصينية للمنتجات اليابانية وكذلك من بعض المناوشات الحدودية ذريعة لمهاجمة الصين وغزو إقليم منشوريا، وأعلنت عام ١٩٣٢ قيام دولة مستقلة فيه موالية لليابان باسم منشوكو، وعلى الرغم من اتخاذ عصبة الأمم قراراً يدين العدوان الياباني فإن اليابان لم تحفل بقرار العصبة بل أعلنت انسحابها من المنظمة. وقد استمرت اليابان في غزو الأقاليم الصينية الداخلية حتى استطاعت بحلول عام ١٩٣٣ أن تحتل ربع مساحة الصين. فضلاً عن جميع موانئها البحرية. وقد أدت هذه الأزمة إلى إظهار مدى عجز عصبة الأمم عن التصدي للعدوان أو ردع المعتدين، مما كان بمثابة الضوء الأخضر لبقية الدول الأخرى الساعية إلى تعديل الأوضاع الدولية القائمة إلى تبني سياسات التوسع الإقليمي.

٢- الغزو الإيطالي للحبشة عام ١٩٣٤ :

حدث إيطاليا حذو اليابان حيث بدأت تتطلع إلى التوسع الاستعماري خارج أوروبا، فقد كان عدم حصول إيطاليا على أى من المستعمرات الألمانية في إطار تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى من العوامل المحبطة للإيطاليين، ومن هنا فقد سعى موسوليني إلى إحياء الأمجاد الإيطالية مرة أخرى، وبناء مجده الشخصي من خلال البحث عن مجال حيوي وتحقيق أهدافه الاستعمارية في أفريقيا. وقد انطلق الإيطاليون من الأراضي الإريتيرية والصومالية التي كانت خاضعة للنفوذ الإيطالي آنذاك - فغزوا الحبشة وقاموا بتتصيب ملك إيطاليا إمبراطوراً على الحبشة عام ١٩٣٦. وعلى الرغم من إدانة العصبة لهذا الغزو فإن مقرراتها لم تنفذ بصورة كاملة مما أفقدها أية فعالية في ردع

المعتدى، بل إن العصبية تراجعت فى النهاية عن قراراتها بفرض عقوبات ضد إيطاليا.

وعلى الرغم من هذه التطورات المتلاحقة من جانب القوى الساعية إلى قلب الأوضاع الدولية القائمة فقد وقفت بقية القوى الكبرى الراغبة فى الإبقاء على هذه الأوضاع موقف المتفرج من تلك التحركات التوسعية.

فقد وقفت الولايات المتحدة حبيسة سياسة العزلة التى فرضتها على نفسها، والتى عادت إلى الالتزام بها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

أما بريطانيا وفرنسا فقد ظلتا متعلقتين بأهداف نظام الأمن الجماعى رغم ثبوت عدم فعاليته فلم تقوما بأى تحرك إيجابى ملموس للتصدى لهذه التهديدات النازية والفاشية، تحت ستار الرغبة فى الحفاظ على السلم الدولى من خلال تبنى ما عرف بسياسة التهدئة Policy of Appeasement، والتى قوامها الحيلولة دون مزيد من التصعيد لحدّة الصراع مع الدكتاتوريات الشمولية المتنامية، على أمل أن تقنع هذه الأخيرة بما حققته من مكاسب إقليمية.

ومن هذا المنطلق فقد أثرت الدولتان اللجوء إلى سياسة التفاهد والمهادنة، وقد كان من بين الدوافع وراء انتهاج بريطانيا وفرنسا لهذه السياسة ما يلى :

(أ) معارضة رأى العام فى بريطانيا آنذاك لفكرة الحرب نتيجة التخوف من ردود فعل هتلر.

ب) عدم اكتمال الاستعدادات العسكرية الكفيلة بالتصدى لقوة كل من إيطاليا وألمانيا.

ج) قناعة فرنسا بأن تحصيناتها العسكرية على حدودها مع ألمانيا والمتمثلة في خط ماجينو ستحول دون نجاح أى غزو من جانب ألمانيا للأراضي الفرنسية.

د) اقتناع كل من بريطانيا وفرنسا أن المشكلات الاقتصادية داخل ألمانيا وإيطاليا ستضطرهما إلى الإحجام عن الدخول في حرب.

أما الاتحاد السوفيتي فقد كان يتحين الفرص لتعديل الوضع القائم الذي خلفته مقررات فرساي التي لم يشارك في صياغتها، والتي حرم تبعاً لذلك من المشاركة في اقتسام غنائمها، فقد كان السوفييت قد انتهوا من ترتيب أوضاعهم الداخلية وبدءوا يتطلعون إلى استعادة مكانتهم الدولية بين مصاف القوى الكبرى.

٣- التوسع النازي الهتلري في أوروبا عام ١٩٣٨ :

إزاء هذا الموقف المتخاذل من جانب القوى الديمقراطية الأوروبية، والمتمثل في انتهاجها لسياسة المهادنة لم يجد هتلر بدوره ما يثبته عن التوسع في أوروبا، وقد تمثلت التوسعات الهتلرية في :

أ- ضم النمسا :

فاستناداً إلى فكرة الأنشولوس Anschluss الداعية إلى تحقيق الوحدة بين ألمانيا والنمسا شرع هتلر في ضم النمسا بعد أن كان قد نجح في إسقاط حكومة المستشار النمساوي شوشنيج، وإحلال آرثر إنكوارت

محله، وهو دمية نازية لم يكن له من دور سوى دعوة ألمانيا لاحتلال النمسا تحت ستار تحقيق الوحدة بين الدولتين.

ب- احتلال إقليم السودان في تشيكوسلوفاكيا :

ففي أعقاب نجاح هتلر في ضم النمسا أعلن أن الألمان السوديت يرزحون تحت طغيان الحكومة التشيكية، وأن ألمانيا سوف تهب لحمايتهم وقد كشفت تلك التصريحات عن نوايا هتلر تجاه تشيكوسلوفاكيا. ولقد أثارت تلك التطورات موضوع المساندة الفرنسية لتشيكوسلوفاكيا (على اعتبار أن فرنسا كانت قد تعهدت بضمان سلامة الأراضي التشيكية).

وقد سعت فرنسا بالفعل إلى الوفاء بتعهداتها، غير أن تراجع بريطانيا عن مساندة موقف فرنسا قد حال في نهاية الأمر دون إمكانية وفاء فرنسا بهذه التعهدات التي ذهبت أدراج الرياح.

فقد كان تشمبرلين رئيس وزراء بريطانيا آنذاك لا يزال متعلقاً بخيوط واهية من الأمل في إمكانية احتواء الموقف حيث أعلن أنه على استعداد لمقابلة هتلر شخصياً ثم سرعان ما بادر بمقابلة هتلر فعلاً. وقد أكدت هذه الزيارة أن الغزو الألماني لتشيكوسلوفاكيا أمر وشيك الوقوع، ومن هنا فقد طالبت بريطانيا وفرنسا الحكومة التشيكية بالرضوخ لمطالب هتلر المتمثلة في منح الألمان السوديت حق تقرير المصير، والقبول بالحدود الألمانية التشيكية الجديدة، كما قامت بتحذير تشيكوسلوفاكيا من أن رفضها التنازل لألمانيا عن كافة الأقاليم التي يتحدث سكانها الألمانية سوف يترتب عليه عدم حصولها على أية مساندة من جانبهما.

وقد حاولت الحكومة التشيكية الثبات على موقفها الرافض للخضوع لهذه المطالب التوسعية الألمانية مما أدى إلى تصاعد حدة الأزمة.

وفى هذا الإطار رأى تشمبرلين أن يلقي بالسهم الأخير فى جبعته بالدعوة إلى عقد مؤتمر بين قادة الدول الأربع الكبرى (بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا). وقد أيد موسوليني هذا الاقتراح البريطانى فوافق عليه هتلر، وبالفعل تم عقد هذا المؤتمر (مؤتمر ميونيخ) فى ٢٩ سبتمبر ١٩٣٨، وحضره هتلر وموسوليني وتشمبرلين ودالاديه (رئيس وزراء فرنسا). وخلال هذا المؤتمر الذى لم يستغرق سوى بعض ساعات تم الاتفاق على الاستجابة لمطالب هتلر، وبذلك فقدت تشيكوسلوفاكيا ما يقرب من ربع مساحتها وأكثر من خمسة ملايين من سكانها بمقتضى مقررات هذا المؤتمر الذى لم تشارك فيه.

وهكذا عاد تشمبرلين إلى لندن فى أعقاب مؤتمر ميونيخ وقد اقتنع بأن نتائج هذا المؤتمر ستؤدى إلى تجنب قيام الحرب، غير أن تداعيات الأحداث سرعان ما كشفت عن أن سياسة التهدئة ليست هى الوسيلة المثلى للتعامل مع هتلر، إذ أنها كشفت عن أن الاستجابة لمطالب هتلر وأطماعه لم تسفر سوى عن تطلعه إلى تحقيق المزيد من المكاسب الإقليمية، وقد علق ونستون تشرشل - وكان من معارضى سياسة التهدئة آنذاك - على نتائج مؤتمر ميونيخ بقوله : " لقد كان على بريطانيا وفرنسا أن تختارا بين الحرب وبين العار، ولقد اختارتا العار، ومع ذلك فستتحم الحرب نفسها عليهما لا محالة " .

وبالفعل فقد أثبتت الأحداث صدق نبوءة تشرشل إذ لم تسفر مقررات مؤتمر ميونيخ سوى عن تأجيل الحرب لمدة بضعة شهور ليعود هتلر من جديد - فى مارس ١٩٣٩ - إلى المطالبة بضم منطقتى بوهيميا ومورافيا التشيكيتين لألمانيا باعتبارهما تقعان فى نطاق مجالها الحيوى.

وفى هذه الأثناء قامت إيطاليا بدورها بضم ألبانيا إليها فى أبريل ١٩٣٩، وقد أدركت بريطانيا وفرنسا آنذاك استحالة الاستمرار فى انتهاج نفس السياسة لعدم جدواها فأعلنتا تحولهما عنها إلى سياسة المواجهة رافعتى شعار " No Peace With The Dictators " وبالتالى أخذتا تقدمان الضمانات للدول المعرضة للتهديد من جانب ألمانيا وإيطاليا.

وبينما كان هتلر يوالى فتوحاته وغزواته على المسرح الأوروبى راح يعمل - من جانب آخر - على دعم موقفه الدبلوماسى، حيث تم الإعلان عن قيام ما عرف بمحور روما - برلين Rome - Berlin Axis، وذلك بعد توقيع ألمانيا وإيطاليا على المحالفة التى عرفت بميثاق الصلب Pact of Steel فى ٢٢ مايو ١٩٣٩، وقد نصت المادة الثالثة من هذه المحالفة على التزام الدولتين بتقديم المساعدة المتبادلة فى حالة دخول أى منهما الحرب.

ومن ناحية أخرى عمد هتلر إلى تأمين جبهته الشرقية فمضى إلى التقارب مع الاتحاد السوفيتى حيث نجح فعلاً فى إقناع ستالين بالتوقيع على معاهدة عدم اعتداء بين ألمانيا والاتحاد السوفيتى فى ٢٣ أغسطس ١٩٣٩. ويرى البعض أن إبرام السوفييت لميثاق عدم الاعتداء مع ألمانيا - بما كان ينطوى عليه ذلك من إتاحة المجال أمام هذه الأخيرة للتوسع غرباً - قد جاء رداً على انتهاج دول الغرب سياسة التهذنة فى مواجهة



نيفيل تشامبرلين - رئيس الوزراء البريطاني

صاحب سياسة المهادنة (التهدنة)



السيرونستون تشرشل - رئيس الوزراء البريطاني

هتلر ورضوخها لمطالبه خلال توسعه جهة الشرق ظناً منها أن ذلك سوف يصرف أنظار هتلر عنها، ويحمله على التوسع جهة الشرق أى صوب الاتحاد السوفيتى، وبذا تكون الدول الأوروبية الغربية قد نجحت فى أن تضرب أعداءها من الشيوعيين والنازيين ببعضهما البعض.

وفى أعقاب إبرام ميثاق عدم الاعتداء الألمانى - السوفيتى بادر هتلر بغزو بولندا فى أول سبتمبر ١٩٣٩، حيث بدأ باحتلال ميناء دانزيج على بحر البلطيق، فالممر البولندى، وليكتسح بولندا بعد ذلك بمعاونة السوفييت الذين أطبقوا عليها من جهة الشرق.

وإزاء تلك التطورات المتلاحقة لم تجد بريطانيا وفرنسا مناصاً من الإعلان عن وقوفهما إلى جانب بولندا، وبالتالي أعلنتا الحرب على ألمانيا فى أول سبتمبر ١٩٣٩.

مصادر الفصل

اعتمدنا فى هذا الفصل على المراجع التالية :

- (١) فيشر، هـ.أ.ل. تاريخ أوروبا فى العصر الحديث (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤).
- (٢) د. عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة (المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢).

وكذا على المراجع التالية :

- Duroselle , J. B., Histoire Diplomatique de 1919 a nos Jours (Dalloz , Paris , 1975).
- Gibbons , S.R. A Handbook of Modern History (Longman, London 1986).
- Perry , K., Modern European History (W. H. Allen , London , 1976).
- Renouvin, P. Histoire des Relations Internationals , Vol. 8 (Librairie Hachette , Paris, 1958).
- Viault, B. S., Modern European History (Mc Graw – Hill, Inc., New York, 1990).

الفصل التاسع^(٥)

الحرب العالمية الثانية

(١٩٣٩ - ١٩٤٥)

**(ماحد أودبا اليوم؟! إنها كومة من الطائر، ومقبوة للموتح،
وأرض خصبة للطاعون والكراهية)**

من خطاب لشرشل

فد أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية

(٥) كتب هذا الفصل الدكتور/ ممدوح منصور.

الحرب العالمية الثانية:

بدأت الحرب العالمية الثانية فى أول سبتمبر ١٩٣٩، حين اجتاحت الجيوش الألمانية الأراضى البولندية مدعية حقها فى السيطرة على الممر البولندى وميناء دانزايج (جدايسك باللغة البولندية)، ثم سيطرتها على العاصمة البولندية وارسو. وقد استهدف هتلر من غزوه لبولندا أن يربط بروسيا الشرقية بألمانيا محققاً بذلك ما عرف بالمجال الحيوى لألمانيا.

وتجدر الإشارة إلى أن هتلر حاول استمالة بريطانيا لتأييد توسعاته (عن طرق وعوده بالتخلى عن مطالبه فى ممتلكات الإمبراطورية البريطانية فيما وراء البحار)، إلا أن بريطانيا أعلنت مساندتها لبولندا، وهددت بإعلان الحرب على ألمانيا فى حالة عدم انسحابها من الأراضى البولندية.

وعلى الرغم من تردد فرنسا فى التدخل بسبب تخوفها من القوة الألمانية، إلا أنها قدرت ضرورة اتخاذ موقف إيجابى فى مواجهة الغزو الألمانى لبولندا، فقدمت إنذاراً مشابهاً للإنذار البريطانى لألمانيا، ومن ثم فقد اعتبرت كل من بريطانيا وفرنسا فى حالة حرب مع ألمانيا بحلول الثالث من سبتمبر ١٩٣٩. وعلى الجانب المقابل، نجد أن الاتحاد السوفيتى (والذى كان قد سبق له توقيع ميثاق لعدو الاعتداء مع ألمانيا فى أغسطس ١٩٣٩، تضمن اتفاقاً سرياً لتقسيم المنطقتى البولندية وبلاد البلطيق بينه وبين ألمانيا)، أعلن أن بولندا قد زالت من على الخريطة السياسية، وقد أعقب ذلك قيام الجيوش السوفيتية باحتلال الأقاليم البولندية ومناطق لاتفيا وإستونيا وبسارابيا وفنلندا.

وفى أعقاب، فرض هتلر سيطرته على بولندا والبلطيق بدأ فى تحويل اتجاه الهجوم صوب أوروبا الغربية، وفى شهور قليلة استطاعت الجيوش الألمانية أن تحتل الدانمرك، والنرويج، والسويد، ولوكسمبورج، وبلجيكا ثم والت زحفها صوب الحدود الفرنسية.

وفى فرنسا لم تكن الأوضاع الداخلية مواتية للتصدى للزحف الألماني، فقد تناعس الفرنسيون عن التطوع للدفاع عن فرنسا، كما كانت حكومة الاديبه ضعيفة، فضلاً عما ساد قيادة الجيش الفرنسى آنذاك من صراعات وخلافات حول الاستراتيجية الواجب اتباعها فى مواجهة ألمانيا. وعلى الرغم من أن خط "ماجينو" الدفاعى الفرنسى كان يمثل قمة التطور العلمى وقتئذ، إلا أنه لم يمتد ليشمل الحدود الفرنسية -البلجيكية، مما أتاح المجال أمام الجيوش الألمانية للانقضاض على فرنسا عبر حدودها مع بلجيكا، وقد أدت هذه الأوضاع المتردية إلى انهيار المقاومة الفرنسية، مما حدا بالحكومة الفرنسية إلى نقل مقرها من باريس إلى فيشى.

وعلى الرغم من المحاولات اليائسة التى قامت بها الحكومة الفرنسية آنذاك لطلب العون والمساندة من الولايات المتحدة وبريطانيا، إلا أنها لم تسفر عن أية استجابة يعتد بها من جانب هاتين الدولتين، إذ أثرت الولايات المتحدة التريث لمتابعة التطورات الدولية وسير العمليات الحربية، بينما رأت بريطانيا أن مصالحها تستلزم الاحتفاظ بقواتها العسكرية للدفاع عن أراضي بريطانيا، على اعتبار أن المعركة المتوقعة بين بريطانيا وألمانيا هى التى ستقرر مصير الحرب.

وقد أسفر الأمر فى النهاية عن سقوط باريس فى ١٥ يونيو ١٩٤٠ وحدث انقسام بين بول رينو رئيس الوزراء (الذى كان يرى

ضرورة مواصلة القتال)، وبين نائبه الجنرال بيتان (الذى كان يرى ضرورة الاستسلام)، وقد أعقب ذلك استقالة حكومة رينو وقيام الجنرال بيتان بتشكيل حكومة موالية للألمان فى مدينة فيشى حيث طلب عقد الهدنة مع الألمان. وقد تضمنت اتفاقية الهدنة الموقعة بين ألمانيا وفرنسا فى ٢٢ يونيو ١٩٤٠ شروطاً مجحفة بفرنسا كان من أهمها:

أ- السماح للجيش الألمانية باحتلال الأراضى الفرنسية الواقعة إلى شمال وغرب الخط الممتد من جنيف إلى تور ومن تور جنوباً إلى حدود إسبانيا، فضلاً عن سيطرة الألمان على الموانئ الفرنسية الواقعة على المحيط الأطلنطى وعلى بحر المانش.

ب- أن تقوم فرنسا بتسريح قواتها المسلحة فيما عدا الأعداد القليلة من الجنود التى تكفل حفظ الأمن والنظام الداخلى.

ج- أن تتحمل فرنسا نفقات جيش الاحتلال الألمانى.

د- إطلاق سراح الأسرى الألمان لدى فرنسا، مع احتفاظ ألمانيا بأسرى الحرب من الجنود الفرنسيين.

وفى ظل فشل الجهود الألمانية التى استهدفت اقناع بريطانيا بالاستسلام وعدم التورط فى الحرب، تصاعدت حدة الغارات الجوية الألمانية على الأراضى والمدن البريطانية بما فيها العاصمة، بهدف تحطيم الروح المعنوية للجيش والشعب البريطانى، إلا أن بسالة المقاومة البريطانية، والثقة الكبيرة التى كانت تتمتع بها الحكومة البريطانية آنذاك بزعامة ونستون تشرشل، ونجاح البريطانيين فى تطوير صناعاتهم الحربية وأسلحتهم، واختراعهم لأجهزة الرادار قد ساعد على إفشال الغزو الألمانى لبريطانيا.

وفي هذه الأثناء كانت إيطاليا قد أعلنت الحرب على كل من فرنسا وبريطانيا على أمل مقاسمة ألمانيا مغانم الحرب في حالة انتصارها. وفي هذا الإطار سعى موسوليني إلى التوسع في منطقة البلقان فبادر باحتلال ألبانيا ثم اليونان، إلا أن المقاومة اليونانية نجحت في التصدي للجيش الإيطالي وردتها على أعقابها، وأجبرتها على الانسحاب من ألبانيا. وإزاء تلك التطورات قدر هتلر أن هزيمة حليفه في البلقان قد تؤثر سلباً على معنويات جيوش دول المحور، فهب إلى مساندته بهدف السيطرة على شبه جزيرة البلقان. وقد استطاعت الجيوش الألمانية عام ١٩٤١ أن تحتل المجر، وبلغاريا، ورومانيا، ويوغوسلافيا، ثم اليونان وكريت (حتى لا تستغل كقاعدة بريطانية في البحر المتوسط).

وعلى صعيد آخر كان الإيطاليون قد صعدوا - ابتداء من عام ١٩٤٠ - هجماتهم (انطلاقاً من الأراضي الليبية) صوب الحدود المصرية للتحرش بقوات الحلفاء الموجودة في مصر، غير أن قوات الحلفاء استطاعت التصدي للجيش الإيطالي، وأجبرتها على التراجع إلى داخل الأراضي الليبية. وإزاء تلك الانتكاسات عمد هتلر مرة أخرى إلى تغطية هزائم إيطاليا، فبادر بإرسال دعم عسكري ألماني إلى شمال أفريقيا بقيادة روميل. وقد شهدت جبهة شمال أفريقيا معارك ضارية بين قوات الحلفاء والمحور خلال عامي ١٩٤١، ١٩٤٢، تبادل فيها الجانبان الكر والفر حتى استطاعت قوات الحلفاء بقيادة مونتجمري أن تنتصر على قوات المحور بقيادة روميل، وأن تجبرها على التقهقر حتى داخل الأراضي التونسية، بينما أطبقت عليها القوات البريطانية - الأمريكية المشتركة القادمة من المغرب والجزائر بقيادة أيزنهاور، الأمر الذي اضطر معه الألمان في النهاية إلى الانسحاب من شمال أفريقيا.



الفوهرر (الزعيم النازي أدولف هتلر)

والدوتشي (الزعيم الفاشي بنيتوموسوليني)

قطباً "محور برلين - روما"

ومن ناحية أخرى، لم يفلح ميثاق عدم الاعتداء الموقع بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي في أغسطس ١٩٣٩ (والذي تم إبرامه لأسباب تكتيكية) في القضاء على التناقضات العميقة والجذرية بين النازية والشيوعية، وبالتالي فما أن أحس هتلر بتفوق جيوشه في جبهة البلقان حتى شرع في الهجوم على الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١، ويمكننا أن نتمثل الأسباب الرئيسية التي حدث بهتلر إلى مهاجمة الاتحاد السوفيتي فيما يلي:

(١) الخلافات الأيديولوجية العميقة بين الشيوعية والنازية.

(٢) عدم ثقة هتلر في الزعيم السوفيتي ستالين.

(٣) نزعة هتلر الاستعلائية وإيمانه بضرورة سيطرة الجنس الأري على كل شعوب العالم الأخرى.

(٤) تخوف هتلر من سعي الاتحاد السوفيتي إلى منافسة ألمانيا على النفوذ في مناطق البلطيق والبلقان.

(٥) تطلعه إلى السيطرة على الموارد المعدنية (الحديد والبتروول والمنجنيز) في الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن القمح (في أوكرانيا).

وقد تصور هتلر أن هجومه على الاتحاد السوفيتي سوف يحظى بتأييد الدول المناهضة للشيوعية، وبالفعل فقد تقدمت الجيوش الألمانية، واستطاعت أن تسيطر على مساحات شاسعة يقطنها ما يقرب من ثلث الشعب الروسي ولا سيما في أوكرانيا وشبه جزيرة القرم وسباستبول والقوقاز (على الرغم من فشل الألمان في السيطرة على ليننجراد

وموسكو)، وبوصول الجيش الألماني إلى مدينة ستالينجراد بدأ (الجيش الألماني) يعاني من نقص الإمدادات من الذخيرة والمواد التموينية، فضلاً عن عدم قدرة الجنود الألمان على مغالبة الطبيعة وشدة البرد القارس، الأمر الذي دفع قادة الحملة الألمانية إلى الاستسلام، مخالفين بذلك تعليمات هتلر، الذي ظل يطالبهم بمواصلة القتال.

وهكذا فقد استطاع السوفييت التصدي ببسالة للهجمات الألمانية، ونجحوا في استرداد المناطق التي سبق أن احتلها الألمان، وتوالى الانتصارات السوفيتية على الجيوش الألمانية خلال عامي ١٩٤٣، ١٩٤٤ حتى نجح السوفييت في تحرير الأراضي السوفيتية، ثم أخذوا في تعقب القوات الألمانية إلى داخل الأراضي الفنلندية، وكذلك في بولندا، ورومانيا، وبلغاريا، والمجر. وقد لعبت الإمدادات التي قدمتها دول الحلفاء للاتحاد السوفيتي - خلال حربه مع ألمانيا - دوراً حيوياً في دعم الموقف السوفيتي (كانت هذه الإمدادات تنقل إلى الاتحاد السوفيتي عن طريق إيران).

أما بالنسبة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب، فقد ظل هذا الموقف متأرجحاً بين سياسة العزلة وبين سياسة التدخل، وعلى الرغم من عدم مشاركة الولايات المتحدة في الصراع الدائر بصورة رسمية حتى عام ١٩٤١ فقد ساهمت في دعم قدرات دول الحلفاء، وقد تمثل ذلك في عدة أمور:

١- موافقتها عام ١٩٣٩ على بيع السلاح الأمريكي لدول الحلفاء ونقله على سفن غير أمريكية.

٢- قدمت الولايات المتحدة مساعدات عسكرية ضخمة لبريطانيا ولا سيما في أعقاب قيام المحور الثلاثي (روما - برلين - طوكيو ١٩٤٠).

٣- إصدار قانون الإعارة والتأجير Lend-Lease الأمريكي في مارس ١٩٤١، الذي نص على السماح للرئيس الأمريكي بتقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة لأية دولة يرى أن الدفاع عنها يمثل أمراً حيوياً للولايات المتحدة. وقد قدمت الولايات المتحدة في ظل هذا القانون مساعدات هائلة إلى كل من بريطانيا، والصين بلغت ما يقرب من خمسين مليار دولار، وذلك في مقابل سماح بريطانيا بتأجير بعض الجزر والقواعد العسكرية الخاضعة للنفوذ البريطاني في نصف الكرة الغربي للولايات المتحدة الأمريكية (وقد حصلت بريطانيا مقابل ذلك على خمسين مدمرة بحرية أمريكية).

٤- صادرت الولايات المتحدة السفن، والأموال، والممتلكات، الخاصة بدول المحور لديها.

٥- قامت الولايات المتحدة بتدريب ثمانية آلاف طيار بريطاني، كما تعهدت بتوفير الحراسة اللازمة لخطوط نقل الإمدادات الأمريكية من الولايات المتحدة إلى بريطانيا عبر الأطلنطي.

غير أنه بحلول عام ١٩٤١، كانت الأوضاع الدولية قد تطورت على نحو أدى إلى حدوث تحول جذري في الموقف الأمريكي من الحرب. وقد تمثلت أبرز التحولات فيما يلي:

١- توتر العلاقات الأمريكية - اليابانية نتيجة المساندة الأمريكية لحكومة الصين بزعماء تشانج كاي تشيك في حربها ضد اليابان، ذلك فضلاً

عن تجميد الأموال اليابانية فى الولايات المتحدة، ووقف التبادل
التجارى مع اليابان.

٢-احتلال اليابان للهند الصينية (هالينج سايجون) وإقامة قواعد عسكرية
يابانية فيها.

غير أن السبب المباشر لدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية
الثانية تمثل فى تعرض ميناء بيرل هاربور (وهو يمثل قاعدة عسكرية
أمريكية تقع بالقرب من جزر هاواى بالمحيط الهادى) لهجوم جوى شامل
من جانب القوات اليابانية، وقد أدى هذا الهجوم إلى مقتل ما يقرب من
ثلاثة آلاف أمريكى، وتحطيم عدد كبير من الطائرات الحربية الأمريكية،
وفور وقوع هذا الهجوم أعلنت الولايات المتحدة الحرب على دول المحور
مجتمعة، فردت ألمانيا وإيطاليا بإعلان الحرب على الولايات المتحدة ففى
١١ ديسمبر ١٩٤١.

وقد مثل دخول الولايات المتحدة الحرب دعماً كبيراً لموقف
الحلفاء، حيث بدأت مجريات الحرب تسير فى الاتجاه المضاد، وقد تحقق
ذلك على مختلف الجبهات، ففى إيطاليا: قام الحلفاء (فى يوليو ١٩٤٣)
بغزو صقلية وإيطاليا، وتحت ضغط الهجوم الأمريكى - البريطانى قرر
المجلس الفاشى عزل موسوليني من منصبه حيث تم اعتقاله، وتم تكليف
المارشال بادوليو بتشكيل الحكومة الجديدة. وقد سارعت الحكومة
الإيطالية بالتفاوض مع الحلفاء مما أسفر عن التوقيع على اتفاقية الهدنة
بين إيطاليا والحلفاء فى سبتمبر ١٩٤٣، غير أن الألمان كانوا قد تحسبوا
لهذه التطورات، ومن ثم فقد احتلوا روما وبقية المناطق الشمالية من
إيطاليا بهدف التصدى لزحف قوات الحلفاء القادم من الجنوب، وقد

استطاع الألمان اختطاف موسوليني من سجنه وفك أسره لكي يعيدوه إلى السلطة مرة أخرى، ولكي يتخذوا منه سنداً لشرعية سيطرتهم على إيطاليا، بيد أن هذه السيطرة لم تدم إلا عدة شهور فقط، حيث استطاعت قوات الحلفاء أن تواصل زحفها وأن تسيطر على روما، ثم على بقية مدن شمال إيطاليا، كذلك فقد تم إلقاء القبض على موسوليني، حيث تم إعدامه بواسطة الفلاحين الإيطاليين في أبريل ١٩٤٥، أثناء محاولته الفرار مع مجموعة من الجنود الألمان.

ومن ناحية أخرى شهدت أعوام ١٩٤٢-١٩٤٥ تصعيداً كبيراً للغارات الجوية من جانب قوات الحلفاء ضد الأراضي الألمانية والأقاليم التي تحتلها ألمانيا، ثم قام الحلفاء في ٦ يونيو ١٩٤٤ بإنزال جيوشهم على السواحل الشمالية الغربية لفرنسا (منطقة نورماندى) فى أكبر عملية عسكرية فى التاريخ الحديث للحروب، وقد استطاعت قوات الحلفاء أن تواصل تقدمها صوب باريس حيث تم تحريرها في ٢٥ أغسطس ١٩٤٤، ودخلها الجنرال ديغول معلناً قيام حكومة مؤقتة.

وبعد استكمال تحرير الأراضي الفرنسية، حول الحلفاء هجماتهم صوب بلجيكا وهولندا، فنجحوا في تحريرهما، وواصلوا تقدمهم حتى سيطروا على خط سيغفريد الدفاعي الألماني، وتوغلوا داخل الأراضي الألمانية بحلول عام ١٩٤٥. وقد أخذت المدن الألمانية فى السقوط الواحدة تلو الأخرى، حتى سقطت العاصمة الألمانية برلين في أبريل ١٩٤٥، مما دعا هتلر إلى الانتحار بعد أن رأى طموحاته وأمجاده تتهاوى، ورأى أعداءه وقد أحكموا الخناق من حوله وأوشكوا أن يطبقوا عليه من كل جانب، وبذلك هوت أسطورة الجيش الألماني الذى لا يقهر، ليضع

التاريخ نهاية مأساوية لذلك القائد المغامر، الذى دفعه زهو القوة وغروره
إلى محاولة فرض سيطرته على العالم فذاق وبال أمره، شأنه فى ذلك
شأن سائر المغامرين من قبله ومن بعده.

وعلى الرغم من انتهاء المعارك على الجبهات الروسية
والأوروبية والأفريقية، فقد ظلت اليابان ترفض الاستسلام والاعتراف
بالهزيمة العسكرية أمام الحلفاء، فعلى الرغم من الانتصارات التى حققها
الجيش اليابانى على القوات الأمريكية والبريطانية فى المراحل الأولى من
الحرب (خلال عامى ١٩٤١، ١٩٤٢) والتى تمثلت فى سيطرة الجيش
اليابانى على الملايو، وهونج كونج، وجاوة، وسومطرة، وإندونيسيا،
وبورما، والفلبين، فقد شهد عام ١٩٤٢ بداية التحول والانكسار لموجة
التوسع اليابانى، حيث أحرزت قوات الحلفاء عدة انتصارات بحرية
ساحقة (ولا سيما فى معركة ميدواى فى يونيو ١٩٤٢)، وما تلا ذلك من
انتصارات أمريكية أخرى (بزعامة الجنرال ماك آرثر) أسفرت عن
تحرير الفلبين وبورما عام ١٩٤٥. وعلى الرغم من تصعيد حدة الهجمات
الأمريكية على القواعد العسكرية والجزر اليابانية، فقد رفض اليابانيون
الاستسلام واستماتوا فى التصدى للهجمات الأمريكية بشجاعة واستبسال
منقطع النظير، لاجئين إلى أساليب انتحارية فى المقاومة والتصدى للقوات
الأمريكية، وإزاء تلك المقاومة رأى الحلفاء أنه قد بات من المتعين وضع
حد للحرب على نحو قاطع وحاسم بوسائل غير تقليدية، حيث كانت
البحوث والتجارب العلمية قد أسفرت عن التوصل إلى سلاح جديد ذى
قدرة تدميرية فائقة لم تعدها الحروب من قبل، ألا وهو القنبلة الذرية.



الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت



الرئيس الأمريكي هاري ترومان

وفى هذا الإطار، فقد تم الاتفاق بين الرئيس الأمريكى ترومان وبين رئيس الوزراء البريطانى تشرشل على استخدام هذه القنابل ضد اليابان.

وبالفعل فقد ترتب على رفض اليابان للإنذار الأمريكى - البريطانى - الصينى بالاستسلام، أن تم إلقاء القنبلة الذرية الأولى على مدينة هيروشيما اليابانية (فى ٦ أغسطس ١٩٤٥)، والتي تبعها إلقاء القنبلة الثانية على مدينة ناجازاكي اليابانية (فى ٩ أغسطس). وقد نتج عن إلقاء هاتين القنبلتين احتراق ما يزيد على ١٣٠ ألف يابانى، فضلاً عما خلقته من مئات الآلاف من المشوهين، وآلاف الأميال من الأراضى المحترقة وإزاء هذا الدمار الشامل، لم يعد أمام اليابان سوى الاستسلام، حيث أعلن الإمبراطور اليابانى "هيروهيٲو" استسلام اليابان فى ١٤ أغسطس، وتم التوقيع على وثيقة الاستسلام على متن المدمرة الأمريكية "ميسورى" (فى الثانى من سبتمبر ١٩٤٥)، لتنتهى بذلك الحرب العالمية الثانية التى استمرت لست سنوات (١٩٣٩ - ١٩٤٥) مخلفة وراءها ما يقارب ٤٠ مليون قتيل، فضلاً عن خسائر مادية بمليارات الدولارات، ومئات الملايين من المشردين والجوعى والمشوهين.

مصادر الفصل

اعتمدنا في إعداد هذا الفصل على المراجع التالية:

- (١) فيشر هـ. أ. ل. تاريخ أوروبا في العصر الحديث (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤).
- (٢) د. عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة (المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢).

وكذا على المراجع التالية:

- Dutoselle, J.B., Histoire Diplomatique de 1919 a nos Jours (Dalloz, Paris , 1957).
- Gibbons, S.R., A Handbook of Modern History (Longman, London , 1986).
- Perry, K., Modern European History (W.H. Allen. London 1976).
- Renouvin, p., Histoire des Relations Internationals, Vol.8 (Librairie Hachette, Paris, 1958).
- Vialut, b.S., Modern European History (Mc Graw – Hill, Inc., New York, 1990).

تعقيب على القسم الأول

العلاقات الدولية في إطار النسق متعدد الأقطاب

رؤية نظيرية موجزة

تشكلت الملامح الأولى للنسق متعدد الأقطاب كما أسلفنا القول في أعقاب مؤتمر وستفاليا عام ١٦٤٨، وقد مرت هذه الصورة التاريخية للنسق بعدة تحولات من حيث عدد الأقطاب المسيطرة على النسق، ومن حيث تداول هذه السيطرة بين القوى الأوروبية الرئيسية^(١)، تبعاً للتغيرات التي كانت تطرأ على صورة توزيع عوامل القوة فيما بين الدول الأعضاء في هذا النسق.

وقد تعرض اتزان النسق متعدد الأقطاب عدة اختلالات على امتداد تاريخه الطويل، بعامل الحروب والصراعات التي كانت تنشب بين أعضائه، والتي كانت غالباً ما تسفر عن صور جديدة للاتزان. ولعل من أبرز صور الاختلال التي تعرض لها النسق متعدد الأقطاب، ما طرأ عليه بعمل الحروب النابليونية التوسعية في أعقاب الثورة الفرنسية الكبرى، ذلك الاختلال الذي حدا بالقوى الأوروبية - مجتمعة - إلى أن تتضافر فيما بينها بهدف استعادة الاتزان والاستقرار إلى علاقات القوة فيما بينها، والتصدى لمحاولات الهيمنة الفرنسية، على نحو ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥.

(١) يرجع بصدد صورة توزيع القوة على مستوى النسق متعدد الأقطاب وتطورها خلال الفترة من ١٨١٥ وحتى ١٩٤٠ إلى :

Singer, J.D. & Small, M., The Composition and Status Ordering of the International System: 1815 - 1940 in : World Politics , Vol. XVIII, No:2, January 1966., p. 236-282.

وحرى بنا أن نعرض في عجالة لأبرز الخصائص العامة،
أو السمات المميزة لهذه الصورة التاريخية للنسق الدولى. ويمكننا أن
نوجز هذه الخصائص فيما يلى:

أولاً : تعدد أقطاب النسق، فى معنى قيام النسق على عدد من القوى
القطبية يزيد على اثنتين (عادة خمس أو ست دول).

ثانياً: أوروبية النسق، حيث كان معظم القوى القطبية يقع فى القارة
الأوروبية، وبالتالي فقد كان مركز الثقل أو التأثير فى السياسات
الدولية يكاد ينحصر فى أوروبا دون غيرها من بقية مناطق العالم
التي كانت تضم إما أقاليم ناقصة السيادة (مستعمرات أو محميات)،
وإما دولاً تتبنى سياسات العزلة (كالولايات المتحدة الأمريكية)،
وبالتالى فقد كانت إما غير قادرة أو غير راغبة فى المشاركة فى
التفاعلات السياسية الدولية.

ثالثاً: تجانس النسق فى معنى قيامه على أعضاء يعتنقون نفس القيم
والمبادئ التي يخضعون لها سواء فى التنظيم الداخلى (الاجتماعى
والسياسى والاقتصادى) لمجتمعاتهم، أو فى تنظيم العلاقات الدولية
فيما بينهم.

ونظراً لأن " الدولة" كانت تمثل وحدة التعامل الأساسية على
مستوى النسق، فقد كانت "إيديولوجية الدولة القومية" - إذا جازت هذه
التسمية - هى التي تحكم علاقات ما بين الدول، وبالتالي فقد كانت من بين

المبادئ الرئيسية التى ارتضاها أقطاب النسق كأساس للتعامل فيما بينهم ما يلى^(١):

أ- مبدأ احترام السيادة القومية للدول.

ب- مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى.

ج- مبدأ الولاء القومى.

وقد تحقق استقرار اتزان النسق متعدد الأقطاب بعامل التجانس، منذ انتهاء الحروب الدينية وحتى قيام الثورة الفرنسية^(٢)، التى راحت تنشر المبادئ الليبرالية (كحق الشعوب فى تقرير مصائرها) التى تتعارض مع المبادئ التى ظلت تحكم العلاقات الدولية لفترة زمنية طويلة، كبداى الشرعية، وحق العروش فى تقرير مصائر الشعوب، وهو ما أدى إلى انقسام أوروبا بين تيارين، أولهما: محافظ يضم الدول ذات النظم الحاكمة الأوتوقراطية، والثانى: ثورى يضم الدول الداعية إلى الأفكار الثورية والمبادئ الليبرالية التحررية والديموقراطية.

رابعاً: محدودية وسائل التأثير الدولى، حيث كانت - باستثناء فترة الحروب العالمية الثانية - أدوات السياسة الخارجية تكاد تقتصر على الدبلوماسية (بصورها التقليدية فقط)، والاستراتيجية (الأداة العسكرية)، وبالتالي فقد كانت هناك إمكانية للتمييز القاطع بين حالة

(١) إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة فى الأصول والنظريات (المكتبة الأكاديمية، القاهرة ١٩٩١)، ص ٤٧.

(٢) محمد طه بنوى، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (المكتب المصرى الحديث، الإسكندرية ١٩٧٧) ص ٢٤٥.

الحرب وحالة السلم فى إطار علاقات ما بين الدول. كذلك فقد كانت وسائل تسوية أو فض المنازعات الدولية قاصرة على أسلوبى الدبلوماسية (عن طريق التفاوض أو الوساطة) والحرب باعتبارها الملاذ الأخير لفرض الإرادة فى البيئة الدولية، حيث لم تكن هنا مؤسسات أو منظمات دولية يمكن اللجوء إليها لتسوية هذه المنازعات^(١)، وذلك باستثناء منظمة عصبة الأمم التى اتسمت بالضعف والتفكك وعدم الفاعلية.

خامساً: التكافؤ بين القوى القطبية الرئيسية من حيث توزيع عوامل القوة وإمكانات القدرة، ويمكننا أن نرجع ذلك إلى عدة عوامل^(٢):

- أ- بدائية تكنولوجيا التسلح المتاحة خلال هذه المرحلة، ومن هنا فقد كانت القدرات التدميرية للأسلحة محدودة.
- ب- محدودية القدرة على القيام بهجوم مفاجئ، مما كان يتيح للدول التى تتعرض للعدوان الفرصة الكافية لتعبئة قواها فى مواجهته.
- ج- تأثير القوة العسكرية للدول بالعوامل الكمية بصورة أكبر من العوامل الكيفية، حيث كانت الأسلحة تقليدية.
- د- بدائية أساليب التخطيط الإستراتيجى (العسكرى).

سادساً: اقتصر العلاقات السياسية الدولية على العلاقات الرسمية فيما بين الدول والحكومات (سواء دبلوماسية أو استراتيجية) حيث لم تكن ثمة مجالات للعلاقات غير الرسمية، وبالتالي فقد كانت هناك إمكانية أكبر لتبنى سياسات الانعزال أو الإنكفاء على

(١) محمود إسماعيل، المدخل إلى العلوم السياسية (دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩١) ص ٣٦٦، ٣٦٨.

(٢) إسماعيل صبرى مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ٥١-٥٢.

الذات، كما لم تكن ثمة وسائل أو أساليب للتدخل غير المباشر عن طريق الأدوات الدعائية أو الثقافية أو ما إليها.

سابعاً: اعتمد أقطاب النسق المتعدد على الأساليب أو السياسات التقليدية لتحقيق ميزان القوة كسياسات التحالف، والتسلح، والتعويضات الإقليمية .. إلى غير ذلك من السياسات التي سبق أن أشرنا إليها. واستجابة لهذه الخصائص العامة لصورة النسق الدولي متعدد الأقطاب، كان من الطبيعي أن توجد قواعد سلوكية دولية، توجه سلوك أقطاب النسق وتؤثر في أنماط تفاعلاتهم. وتتمثل القاعدة السلوكية الرئيسية في إطار النسق متعدد الأقطاب - وكما صاغها الأستاذ الدكتور/ محمد طه بدوى - فيما يلي:

"إن أى لاعب رئيسى من الستة الكبار يحاول التفوق على ماعداه من اللاعبين الرئيسيين هو - بهذه المحاولة ذاتها - عدو لهم، وخطر يهدد ميزان القوة، وهو بمحاولته هذه يستدعى رد فعل آلى من جانب قوى طبقته أو من جانب فريق منهم متحالفين، فلا بد من مواجهة القوة بالقوة، وإلا تحققت إرادة اللاعب المتطلع إلى الإمبراطورية العالمية. ومن هنا فإن المنتصر الأوحده فى حرب تقع فى إطار مثل هذا النسق يصبح بالضرورة - فى أعقاب انتصاره - عدو لاعبيه الرئيسيين بما فى ذلك، بلى وفى مقدمتهم، حلفاؤه بالأمس. ومن هنا فإن الصداقة أو العداء - فى إطار النسق متعدد القوى القطبية - علاقة وقتية ما دامت تأتى على مقتضى علاقات القوى داخل النسق، وفى خدمة ميزان القوة. إن صديق اليوم هو بالاحتمال عدو الغد، وهكذا^(١).

(١) محمد طه بدوى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٤.

القسم الثانى

العلاقات الدولية فى ظل النسق ثنائى القطبية

مراحل تطور العلاقات الأمريكية - السوفيتية

(١٩٤٥ - ١٩٩١)

تمهيد:

مرت العلاقات الأمريكية السوفيتية بعدة تحولات ومراحل تاريخية متميزة عن بعضها البعض، وذلك تبعاً لاختلاف الخصائص وتباين السمات التي اتسمت بها علاقاتهما خلال كل مرحلة من هذه المراحل. ويمكن القول بأن علاقات القطبين قد مرت بخمس مراحل رئيسية هي:

(١) مرحلة الحرب الباردة ١٩٤٦ - ١٩٥٥.

(٢) مرحلة التعايش السلمي ١٩٥٥ - ١٩٦٩.

(٣) مرحلة الانفراج ١٩٦٩ - ١٩٧٩.

(٤) مرحلة الحرب الباردة الجديدة ١٩٧٩ - ١٩٨٥.

(٥) مرحلة نهاية الحرب الباردة ١٩٨٥ - ١٩٩١.

وفيما يلي نعرض بشئ من التفصيل لهذه المراحل الخمس ولأبرز ما اتسمت به كل مرحلة من خصائص.

الفصل الأول^(*)

مرحلة الحرب الباردة Cold War

١٩٤٦- ١٩٥٥

" إن ستاراً حديدياً قد بات يفصل القارة الأوروبية إلى شطرين
من البلطيق شمالاً إلى الأدریاتيك جنوباً "

"ونستون تشرشل"

فولتون-ميسورج

٦ مارس ١٩٤٦

(*) أعد هذا الفصل الدكتور/ مندرج منصور .

الفصل الأول

مرحلة الحرب الباردة Cold War

١٩٤٦ - ١٩٥٥

تعرف المرحلة التي مرت بها العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال السنوات العشر التالية للحرب العالمية الثانية بمرحلة الحرب الباردة. وقد غلبت على علاقات القطبين خلال هذه المرحلة أجواء العداء والتوتر مع اتساع هوة الاختلافات بينهما في وجهات النظر والمصالح والتوجهات، فضلاً عما ساد هذه المرحلة من خلافات عقائدية ألهمت حدة الحرب الدعائية بين المعسكرين.

وقد كان من شأن هذه الأجواء العدائية أن تزايدت حدة التوتر على مستوى النسق العالمي وكادت الصراعات والأزمات الدولية التي تفجرت خلال هذه المرحلة أن تصل إلى حد المواجهة العسكرية بين القطبين مما شكل خطراً بالغاً وتهديداً للسلام والاستقرار العالمي.

وقد تمثلت البدايات الأولى للحرب الباردة في انهيار التحالف الذي جمع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية بهدف التصدي للخطر المشترك الذي كان يهددهما والذي كان يتمثل في تنامي قوة النظم الشمولية (النازية والفاشية) في أوروبا، وغلبة النزعات التوسعية على سياساتها الخارجية، وقد لاحت بوادر انهيار هذا التحالف (الذي عرف بالتحالف الغريب Strange Alliance) في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، فما أن وضعت هذه الحرب أوزارها حتى بدأت الخلافات بين القطبين تطفو على السطح، وسعى كل

منهما إلى تعظيم مكاسبه السياسية والإقليمية. وقد بدا ذلك واضحاً خلال مؤتمرات القمة التي واكبت نهاية الحرب العالمية الثانية أو أعقبها مباشرة (مؤتمرات يالطا و بوتسدام) وقد كان من مظاهر هذه الخلافات ما أبداه الاتحاد السوفيتي آنذاك من تقاعس عن سحب قواته العسكرية المرابطة في إيران، ثم محاولاته التدخل في الشئون الداخلية لبعض الدول المجاورة له لفرض الشيوعية عليها على نحو ما حدث في كل من اليونان وتركيا عام ١٩٤٧، وذلك بعدما كان قد نجح في إحكام سيطرته على دول أوروبا الشرقية بالكامل من خلال إقامة نظم حكم شيوعية موالية له فيها.

وإزاء تلك التطورات بدأت المخاوف الأمريكية والغربية في التزايد فراحث دول الغرب تعامل الاتحاد السوفيتي لا من منطلق كونه الحليف أو الصديق - على نحو ما كانت تفعل إبان سنوات الحرب - وإنما من منطلق كونه العدو اللدود الذي يتعين الاحتراز من خطره.

وفي تعليقه على مدى التدهور الذي لحق بعلاقات القطبين، ذكر سير ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا - في خطاب ألقاه في ولاية ميسوري الأمريكية عام ١٩٤٦ - أن ثمة اقتناعاً سائداً في الغرب بأن السوفييت لا يعرفون إلا منطق القوة، ومن ثم فليس أمام الدول الغربية من سبيل سوى الاتحاد من أجل التصدي للمحاولات التوسعية السوفيتية. كذلك فقد أشار تشرشل في خطابه إلى أن ثمة ستاراً حديدياً Iron Curtain قد بات يقسم أوروبا إلى شطرين بحيث باتت أوروبا الشرقية - من وراء هذا الستار - خاضعة للسيطرة والهيمنة السوفيتية المطلقة ومعزولة تماماً عن أوروبا الغربية.

وقد كان من المتعين على الدول الغربية فى ظل هذه الأوضاع أن تعمل على وضع خطة شاملة تمكنها من التصدى لهذه الأخطار الشيوعية التى باتت تهدد مصالحها وقيمها الأيديولوجية.

وقد تمثلت هذه الاستراتيجية فيما عرف آنذاك بسياسة الاحتواء Policy of Containment التى أرسى دعائمها ووضع أسسها النظرية جورج كينان George Kennan وهو من أبرز الدبلوماسيين الأمريكين الخبراء فى الشؤون السوفيتية. وقد عمل كينان مستشاراً بالسفارة الأمريكية لدى موسكو. وقد أورد كينان الملامح الرئيسية لهذه السياسة فى برقية بعث بها عام ١٩٤٦ إلى وزارة الخارجية الأمريكية أشار فيها إلى أنه يتعين التصدى بحسم للنزعة التوسعية السوفيتية حيث لم يعد ثمة أمل فى إقامة علاقات طيبة مع الاتحاد السوفيتى. كذلك فقد أشار كينان فى مقال له بعنوان "مصادر السلوك السوفيتى" نشر بمجلة Foreign Affairs المتخصصة فى الشؤون الدولية، عام ١٩٤٧ إلى أنه يتعين على السياسة الأمريكية أن تركز جهودها على الاحتواء الصارم للنزعة التوسعية السوفيتية. وذلك من خلال إحكام الحصار حول الاتحاد السوفيتى وتطويقه بجدار من الأحلاف العسكرية الموالية للغرب، ذلك فضلاً عن ضرورة تشديد الضغوط على دول المعسكر الشيوعى لحملها على التخلي عن أهدافها التوسعية فى مختلف أنحاء العالم.

وقد تمثلت أبرز الأدوات التى لجأت إليها الدول الغربية فى إطار تبنيها لسياسة الاحتواء فيما يلى:

(١) الأحلاف العسكرية:

وذلك من خلال إحاطة الدول الشيوعية بجدار عازل من الأحلاف العسكرية الموالية للغرب بغية الحيلولة دون المزيد من التوسع الشيوعي. وفى هذا الإطار أقامت الولايات المتحدة - خلال مرحلة الحرب الباردة- سلسلة من المحالفات العسكرية بهدف تطويق الدول الشيوعية وقد مثل هذا الاتجاه تحولاً بارزاً فى توجهات السياسة الخارجية الأمريكية وتراجعاً عن الالتزام بمبدأ تجنب الأحلاف الذى ظل يحكم السياسة الخارجية الأمريكية لفترة طويلة. وقد كان من جراء الاندفاع الأمريكى نحو إقامة المحالفات العسكرية فى مناطق مختلفة من العالم أن عرفت هذه المرحلة (من ١٩٤٧-١٩٥٥) بفترة جنون الأحلاف Pactomania فى السياسة الأمريكية وقد كان من أبرز المحالفات العسكرية التى أقامتها الولايات المتحدة فى إطار سياسة الاحتواء ما يلى:

أ- منظمة حلف شمال الأطلسى North Atlantic Treaty Organization :

وتعرف اختصاراً بحلف N.A.T.O. وترتد بدايات هذه المنظمة العسكرية إلى ما كان يعرف بميثاق بروكسل الدفاعى الذى أبرم فى مارس ١٩٤٧ ووقعت عليه كل من بريطانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، ولوكسمبورج، وقد استهدف هذا الميثاق تأمين دول أوروبا الغربية من التهديدات السوفيتية. غير أنه فى العام التالى للتوقيع على هذا الميثاق وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على اقتراح تقدم به السيناتور فاندنبرج Vandenberg ودعا من خلاله إلى انضمام الولايات المتحدة الأمريكية

إلى الترتيبات الدفاعية الأوروبية وقد أسفرت هذه المباحثات عن إبرام معاهدة حلف شمال الأطلسي في أبريل ١٩٤٩. وقد ضم حلف الأطلسي في عضويته إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية دول ميثاق بروكسل الخمس فضلاً عن ست دول أخرى هي إيطاليا، أيسلندا، الدانمرك، النرويج، البرتغال، وكندا وليصبح بذلك عدد الدول المؤسسة للحلف اثنتا عشرة دولة، وقد أعقب ذلك انضمام عدة دول إلى عضوية الحلف كتركيا واليونان (١٩٥٢)، ألمانيا الغربية (١٩٥٥)، أسبانيا (١٩٨١)، وهذا ولا يزال حلف الأطلسي حتى الآن يمثل حجر الزاوية في المنظومة الدفاعية للدول الغربية وذلك رغم مضي ما يزيد على نصف قرن على إنشائه، هذا وقد طرأت على عضوية الحلف عدة تغيرات عبر مراحل حياته^(*). ولا يزال الحلف إلى وقتنا هذا - وعلى الرغم من تفكك الاتحاد السوفيتي- يمثل الأداة الدفاعية الرئيسية للدول الغربية فضلاً عما يمثله للولايات المتحدة من أداة تتيج لها للتدخل في الشؤون السياسية والعسكرية الأوروبية وفي مناطق أخرى من العالم.

ب- حلف جنوب شرق آسيا South East Asia treaty : Organization

ويعرف اختصاراً بحلف الـ S.E.A.T.O وهو يضم إلى جانب كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأستراليا بعض دول منطقة

(*) وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا كانت قد انسحبت من الجناح العسكري للحلف في مارس ١٩٦٦ في عهد ديغول، وتبعاً لذلك نقل مقر الحلف من باريس إلى بروكسل، كذلك فقد شهد عقد التسمينيات توسعاً لنطاق العضوية في الحلف - وذلك بعد سقوط الاتحاد السوفيتي - ليشمل بعض دول أوروبا الشرقية وبعض الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق. ذلك فضلاً عن توسيع نطاق عملياته بما يتيح للدول المتحالفة إمكانية التدخل العسكري في مناطق مختلفة من العالم دفاعاً عن مصالحها.

جنوب شرق آسيا كباكستان وتايلاند والفلبين (مقر الحلف لذا يعرف أحياناً بحلف مانيل) ونيوزيلندا. وقد تم إبرام معاهدة الحلف فى سبتمبر ١٩٥٤. ويستهدف التصدى لأية محاولات توسعية شيوعية فى مناطق جنوب شرق آسيا ولا سيما بعد هزيمة فرنسا فى حرب الهند الصينية.

ج- حلف الأنزوس A.N.Z.U.S :

ويضم كل من استراليا ونيوزلندا والولايات المتحدة، وقد تم إبرامه عام ١٩٥١، وقد جاء إنشاء هذا الحلف كرد فعل على وصول الشيوعيين إلى السلطة فى الصين عام ١٩٤٩ بزعامة ماوتسى تونج، الأمر الذى أثار مخاوف الولايات المتحدة من انتشار الشيوعية فى جنوب شرق آسيا واستراليا.

د- حلف بغداد (حلف المعاهدة المركزية) Baghdad Pact (C.E.N.T.O) :

فى أعقاب نجاح الغرب فى تطويق الاتحاد السوفيتى من الغرب (من خلال حلف الأطلسى) ومن الجنوب (من خلال حلف جنوب شرق آسيا) سعت الولايات المتحدة إلى سد الثغرة التى تمثلها المناطق الواقعة بين نطاق هذين الحلفين. وقد مثل حلف بغداد تطبيقاً لفكرة الحزام الشمالى Northern Tier التى تبناها جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة فى الخمسينيات، والتى مفادها قيام حلف دفاعى موال للغرب يضم الدول الواقعة فى شمال منطقة الشرق الأوسط بحيث يشكل حزاماً أمنياً واقياً يعمل على الحيولة دون التغلغل السوفيتى إلى منطقة الشرق الأوسط.

وقد كانت النواة الأولى لهذا الحلف هى ما عرف بالميثاق
التركي- العراقي (حلف نوري - مندريس) الذى تم توقيعه عام ١٩٥٥،
والذى بادرت كل من بريطانيا وباكستان وإيران بالانضمام إليه، وأصبح
يعرف منذ ذلك الحين بحلف بغداد. وقد رفضت الولايات المتحدة
الانضمام إلى الحلف بصورة كاملة - رغم أنها كانت المحرصة على
إنشائه- وقصرت مشاركتها فيه على بعض لجانه فقط بينما تركت مهمة
قيادة الحلف لبريطانيا. وقد أدى قيام ثورة عبد الكريم قاسم فى العراق عام
١٩٥٨ والإطاحة بالنظام الملكى الموالى للغرب فى العراق إلى انسحاب
العراق من الحلف مما أدى إلى نقل مقر الحلف من بغداد إلى أنقرة بتركيا
وراح الحلف يعرف منذ ذلك الحين بحلف المعاهدة المركزية.

(٢) الدبلوماسية الاقتصادية:

اكتسبت الأداة الاقتصادية أهمية بالغة كأداة من أدوات عملية
الاستقطاب الدولى Polarization التى مارسها كل من القطبين خلال
سنوات الحرب الباردة فى مواجهة دول العالم الثالث.

وقد مثلت هذه الأداة سمة بارزة من السمات الرئيسية لاستراتيجية
الاحتواء الأمريكية وقد تمثل ذلك من خلال:

أ- مشروع (مبدأ) ترومان Truman Doctrine :

وقد تمثل فى الخطاب الذى وجهه الرئيس الأمريكى هارى
ترومان فى مارس عام ١٩٤٧ إلى الكونجرس، موضحاً فيه اعتزام
الحكومة الأمريكية تقديم يد العون والدعم للشعوب التى تتعرض لتهديدات

من جانب الشيوعية الدولية سواء عن طريق الضغط الخارجى أو عن طريق الاعتماد على بعض القوى الداخلية الدولية للشيوعية، وقد تضمن هذا المشروع تخصيص مبلغ ٤٠٠ مليون دولار كمساعدات اقتصادية لكل من اليونان وتركيا، وذلك بعد ما أعلنت بريطانيا عن عدم استطاعتها الاستمرار فى تقديم المساعدات التى كانت تقدمها إلى هاتين الدولتين نتيجة لتدهور قدراتها الاقتصادية.

ب- مشروع مارشال للإنعاش الاقتصادى الأوروبى Marshall : Plan

وقد تمثل هذا المشروع فى الاقتراح الذى تقدم به وزير الخارجية الأمريكى جورج مارشال - يونيو ١٩٤٧ - فى خطاب ألقاه بجامعة هارفارد الأمريكية، وأعلن فيه عن تقديم المساعدات الاقتصادية الأمريكية لدول أوروبا الغربية لإصلاح ما دمرته الحرب وإنعاش الاقتصاديات الأوروبية حتى لا يمثل تردى الأوضاع الاقتصادية فى أوروبا مجالاً خصباً لانتشار الأفكار الشيوعية فيها.

وقد كان الباعث وراء الإعلان عن هذا المشروع ما لوحظ آنذاك من نجاح بعض الأحزاب الشيوعية الأوروبية فى الحصول على أعداد متزايدة من المقاعد فى برلمانات بعض الدول الأوروبية (ولا سيما فى كل من فرنسا وإيطاليا). وقد تم بمقتضى هذا المشروع تخصيص خمسة مليارات دولار سنوياً لمدة خمس سنوات توجه لدعم اقتصاديات الدول الغربية باعتبارها تمثل خط الدفاع الأول عن المعسكر الليبرالى فى مواجهة الخطر الشيوعى، بالإضافة إلى ذلك فقد كان من شأن هذه المساعدات الاقتصادية أن تمكن لربط اقتصاديات الدول الأوروبية

الغربية بالاقتصاد الأمريكي وبالنظام الرأسمالى العالمى مما يهين إلى جعل أوروبا الغربية منطقة نفوذ أمريكية.

(٢) الأداة الاستراتيجية (العسكرية):

فى إطار تصاعد التهديدات فى العديد من مناطق العالم، صعدت الولايات المتحدة من التزامها بالتصدى لخطر التوسع الشيوعى، فلم تقتنع بمجرد استخدام الدبلوماسية الاقتصادية وإنما أعلنت اعتزامها اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية للتدخل فى أية منطقة من مناطق العالم تتعرض لتهديدات من جانب القوى الشيوعية.

وقد كان من أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث إبان الحرب الكورية عام ١٩٥٠، حين سعت كوريا الشمالية الموالية للشيوعية إلى التوسع جنوباً على حساب الشطر الجنوبى لكوريا الموالى للغرب. وقد ترتب على ذلك أن تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً لدعم كوريا الجنوبية هنا وقد صعدت الانتصارات التى حققتها القوات الأمريكية فى بادئ الأمر من الآمال فى تحرير كوريا الشمالية من ربة السيطرة الشيوعية وإعادة توحيد شطرى كوريا، غير أن تدخل الصين الشيوعية إلى جانب كوريا الشمالية كان يؤذن بإمكانية حدوث مواجهة أمريكية - صينية، الأمر الذى دفع بالطرفين إلى احتواء الأزمة والقبول بالوضع الذى كان قائماً قبل بدء الحرب.

وقد ترتب على الحرب الكورية أن أعاد المخططون الاستراتيجيون الأمريكيون النظر فى مدى جدوى الاعتماد على سياسة الاحتواء فى التصدى للتوسع الشيوعى، إذ بات واضحاً أنها سياسة سلبية

الطابع ينحسر أثرها عند مجرد الإبقاء على الأوضاع العالمية الراهنة، ذلك فضلاً عما كانت ترتبه من أعباء مالية والتزامات دولية كبيرة.

وقد أدت الانتقادات التي وجهت إلى سياسة الاحتواء إلى هزيمة الرئيس الأمريكي ترومان في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٥٣، حيث حل محله الرئيس دوايت أيزنهاور.

واستجابة إلى تطلعات الرأي العام الأمريكي آنذاك إلى سياسة أكثر فعالية لمكافحة الشيوعية، أعلن جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الجديد عما عرف باستراتيجية الانتقام الشامل Massive Retaliation التي هيأ لها التفوق النووي الأمريكي آنذاك في مواجهة الاتحاد السوفيتي. وقد كانت هذه الاستراتيجية تقوم على أساس الرد الأمريكي بتوجيه ضربات انتقامية عنيفة إلى القوى الشيوعية إذا ما حاولت تغيير الأوضاع الدولية الراهنة، وذلك على اعتبار أن هذا التهديد القوى سوف يمثل عنصراً رادعاً يحول دون أية محاولات للمد الشيوعي.

وقد ارتبطت هذه الاستراتيجية الجديدة، بما عرف بسياسة حافة الهاوية Brinkmanship Policy على الصعيد الدبلوماسي والتي قوامها تصعيد نبرة التشدد والتهديد في التعامل مع الدول الشيوعية والعمل على الوصول بالالتزامات الدبلوماسية إلى قمة مستويات التصعيد مع تفادي الانزلاق إلى مخاطر المواجهة العسكرية في نفس الوقت.

وقد كان الدافع وراء تبني هذه الأساليب المتشددة في التعامل مع القوى الشيوعية هو تزايد المخاوف من المزيد من المد الشيوعي في العالم ولا سيما في ظل اقتناع الإدارة الأمريكية حينئذ بما عرف بنظرية

الدومينو Domino Theory والتي مفادها أن سقوط دولة ما في قبضة الشيوعية يهبط لسقوط الدول المجاورة لها، وذلك على نحو ما يحدث مع قطع الدومينو المصفوفة رأسياً والتي يترتب على سقوط إحداها تساقطها كلها الواحدة تلو الأخرى.

وعلى الرغم من ذلك فقد أثبتت الأحداث أن استراتيجية الانتقام الشامل ليست أكثر فعالية من سابقتها وذلك حين أحجمت الولايات المتحدة عن وضعها موضع التطبيق في حرب الهند الصينية عام ١٩٥٤ الأمر الذي ترتب عليه هزيمة فرنسا وتقسيم فيتنام إلى قسمين أحدهما شمالي خاضع للسيطرة الشيوعية والآخر جنوبي ويمثل دائرة نفوذ غربية، وقد تصاعدت المخاوف من تحول الدول المجاورة لفيتنام كلاوس وكمبوديا وتايلاند والملايو والفلبين إلى الشيوعية وهو ما كان سيؤدي إلى انهيار المنظومة الدفاعية الغربية في منطقة جنوب شرق آسيا.

وقد فقدت استراتيجية الانتقام الشامل مصداقيتها بعد حرب الهند الصينية، مما شجع الشيوعيين على معاودة محاولات التوسع في منطقة الهند الصينية.

ويرى المحللون الاستراتيجيون أن استراتيجية الانتقام الشامل كانت قائمة على مجرد " التهديد" فقط وأنها لم تكن قابلة للتطبيق الفعلي نظراً لأن الاتحاد السوفيتي كان قد اقترب آنذاك من مستوى التكافؤ النووي مع الولايات المتحدة، الأمر الذي كان يعني أنه لم يكن ثمة بديل للسلام سوى الحرب الشاملة بين القطبين والإفناء المتبادل لكليهما، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى التخلي عن تشدها والبحث عن استراتيجية أكثر قابلية للتطبيق وأكثر فعالية في التصدي للمد الشيوعي.

أما على الجانب المقابل (المعسكر الشيوعي)... فقد تمثلت الأهداف الرئيسية للاستراتيجية السوفيتية خلال مرحلة الحرب الباردة في محاولة تأمين وتثبيت دعائم الشيوعية في أوروبا الشرقية من خلال اللجوء إلى أدوات مشابهة للأدوات التي استخدمتها الولايات المتحدة في إطار سياسة الاحتواء، وقد تمثلت أبرز الأدوات التي استخدمتها السياسة الخارجية السوفيتية خلال هذه المرحلة فيما يلي:

(١) الأحلاف العسكرية:

نجح الاتحاد السوفيتي في فرض سلسلة من معاهدات التحالف الثنائية على دول شرق أوروبا التي أخضعها لسيطرته الكاملة - من خلال إقامة نظم حكم شيوعية موالية له فيها - وقد كان من أبرز هذه المحالفات مايلي:

- معاهدة التحالف بين الاتحاد السوفيتي وبين تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٤٣.
- معاهدة التحالف بين الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا عام ١٩٤٥.
- معاهدة التحالف بين الاتحاد السوفيتي وكل من رومانيا والمجر عام ١٩٤٨.
- معاهدة التحالف بين الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية عام ١٩٥٠.



الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين

وقد كان من حق الاتحاد السوفيتي - بمقتضى هذه المعاهدات - الإبقاء على قواته العسكرية في أراضي هذه الدول، مما أمكنه من فرض هيمنته على هذه الدول، فضلاً عن تمكنه من استخدام هذه القوات في إخماد كافة المحاولات الشعبية والحركات القومية التي حاولت التمرد على الهيمنة السوفيتية.

غير أنه مع إعلان الدول الغربية عن إعادة تسليح ألمانيا الغربية وانضمامها إلى حلف الأطلنطي عام ١٩٥٥، بادر الاتحاد السوفيتي بالإعلان عن قيام حلف عسكري جماعي يربط دول أوروبا الشرقية بالاتحاد السوفيتي وهو ما عرف بحلف وارسو Warsaw Pact .

وقد ضم هذا الحلف إلى جانب الاتحاد السوفيتي كلاً من المجر، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الديمقراطية، رومانيا ، بلغاريا، ألبانيا^(١).

وقد تمثل الهدف الرئيسي لحلف وارسو في مواجهة سياسة الاحتواء التي اتبعتها الغرب ومحاولة تثبيت دعائم نفوذه في أوروبا الشرقية. وقد مثلت الأيديولوجية الماركسية الرباط الذي نجح السوفييت من خلاله في فرض سيطرتهم على دول أوروبا الشرقية. كذلك فقد مثل حلف وارسو خطأً دفاعياً وحزماً أمنياً يحول دون تغلغل الأفكار الليبرالية المناهضة للشيوعية إلى الاتحاد السوفيتي، كما أتاح للسوفييت المبرر الشكلي أو القانوني لقمع أية اضطرابات تهدد مصالحهم أو بقاءهم في

(١) تجدر الإشارة إلى أن ألبانيا قد انسحبت من حلف وارسو إثر خلافاتها مع الاتحاد السوفيتي وانحيازها إلى جانب الصين الشعبية. أما يوغسلافيا فقد رفضت الانضمام إلى الحلف نظراً لاعتناقها سياسة عدم الانحياز، ولم يجد السوفييت آنذاك بداً من الاعتراف ليوغسلافيا بحقها في أن يكون لها أسلوبها الخاص في التطبيق الاشتراكي.

أوروبا الشرقية عن طريق التدخل العسكرى، كما ساهم الحلف فى دعم المواقف السوفيتية خلال مفاوضاتهم مع الغرب فى مجالات الحد من التسلح فضلاً عما كان يمثل من قوة تقايدية رادعة فى مواجهة الغرب أسهمت إلى حد كبير فى موازنة التفوق الغربى فى مجال التسلح النووى.

(٢) الأداة الاقتصادية:

لجأت السياسة الخارجية السوفيتية إلى استخدام الأداة الاقتصادية لربط دول أوروبا الشرقية بالاتحاد السوفيتى.

وقد كان من أبرز الخطوات فى هذا الصدد الإعلان عن قيام مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة بين الدول الاشتراكية فى يناير ١٩٤٩ الذى عرف اختصاراً بمنظمة الكوميكون Comecon وقد ضمت هذه المنظمة فى عضويتها إلى جانب الاتحاد السوفيتى كلاً من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا ورومانيا^(١).

وقد استهدفت هذه المنظمة التنسيق بين دول الكتلة الاشتراكية فى المجال الاقتصادى وتبادل الخبرات الفنية وتشجيع التبادل التجارى بين الدول الأعضاء.

ومن الجدير بالذكر أن معظم المساعدات الاقتصادية الخارجية التى قدمها الاتحاد السوفيتى خلال مرحلة الحرب الباردة كانت قاصرة على الدول الشيوعية.

(١) انضمت إلى منظمة الكوميكون بعد ذلك عدة دول اشتراكية منها ألمانيا، وألمانيا الشرقية، ومنغوليا.

(٢) الأداة الدعائية:

لعبت الأداة الدعائية دوراً بارزاً خلال سنوات الحرب الباردة كأداة رئيسية من أدوات التنافس والصراع فيما بين المعسكرين، وقد كان مرد ذلك إلى تزايد أهمية العامل الأيديولوجي في العلاقات الدولية، فراح كل من القطبين - متأثراً بأيديولوجيته وقيمه - يضيف صبغة أيديولوجية على الصراع الدولي وعلى موافقه إزاء الطرف الآخر. وقد استخدم السوفييت الأداة الدعائية لتحسين صورتهم على المستوى العالمي ولاسيما في مواجهة دول العالم الثالث (فأطلقوا على الدول الاشتراكية تسمية الدول المحبة للسلام Peace loving states) ، بينما راحوا يصفون الدول الغربية بالدول الاستعمارية والإمبريالية وذلك بهدف تشويه صورة الدول الغربية لدى الدول النامية حديثة الاستقلال، فضلاً عن محاولاتهم إقناع هذه الأخيرة بأن الأيديولوجية الرأسمالية هي المحرك للصراع والتوتر الدولي باعتبارها تقوم على أساس فكرة التناقض، وأن السبيل الوحيد أمام دول العالم الثالث للتخلص من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها هو اعتناقها للأيديولوجية الشيوعية باعتبارها الأكثر ملاءمة لظروف هذه الدول، وقد اعتمد السوفييت على الأحزاب الشيوعية المحلية في العديد من دول العالم الثالث في مجال الترويج للأفكار الشيوعية والدعاية لها. وفي هذا الإطار تم إنشاء جهاز الكومنفورم (مكتب الإعلام الشيوعي) عام ١٩٤٧ ليكون بمثابة همزة الوصل بين الحزب الشيوعي السوفيتي وبين الأحزاب والحركات الشيوعية في دول العالم المختلفة، وقد استمر الكومنفورم في أداء دوره حتى تم حله عام ١٩٥٦ مع بدايات مرحلة التعايش السلمي

بين المعسكرين في أعقاب وفاة ستالين عام ١٩٥٣ وحلول خروتشوف محله في زعامة الاتحاد السوفيتي.

ومجمل القول.....

أن مرحلة الحرب الباردة قد اتسمت بعدة سمات رئيسية:

(١) التوتر الشديد في العلاقات السياسية بين القطبين وبين المعسكرين الشرقي والغربي بصفة عامة وقد نتج ذلك عن ازدياد درجة التشدد والتصلب في مواقف القطبين تجاه بعضهما البعض على المستوى الدبلوماسي بحيث أصبح إظهار المرونة من جانب أي منهما يعنى تعريض هيئته أو مكانته الدولية للخطر.

(٢) تزايد حدة الحملات الدعائية وحملات التشهير المتبادلة بين دول المعسكرين، وغلبة التبريرات العقائدية على سياسات القطبين بدلاً من التبريرات التي تعتمد على المصالح القومية.

(٣) تزايد حدة سباق التسلح بين القطبين على المستويين التقليدي والنووي فقد قام السوفييت بتججير قنبلتهم الذرية عام ١٩٤٩ بعد خمس سنوات من القنبلة الأمريكية (١٩٤٥)، وعلى الرغم من ذلك فقد اتسمت هذه المرحلة بتفوق الولايات المتحدة في مجال التسلح النووي. وقد ارتكز التوازن الإستراتيجي بين القطبين خلال هذه المرحلة على مبدأ القدرة على التدمير بالضربة الأولى مما تسبب في تصاعد مخاوف كل طرف من التعرض لهجوم نووي مباغت من الطرف الآخر، الأمر الذي أسهم في توتر علاقات القطبين.

(٤) شهدت هذه المرحلة تزايد حدة سياسات الاستقطاب الدولي Polarization حيث سعى كل من القطبين لاجتذاب أكبر عدد من

دول العالم الثالث حديثة الاستقلال إلى جانبه بعد أن كانا قد نجحا فى اقتسام القارة الأوروبية بينهما وتقسيمها إلى دائرتى نفوذ لكل منهما، وقد أسفر ذلك عن انقسام العالم إلى كتلتين متعاديتين أيديولوجياً، ومتناقضتين من حيث مصالحهما وأهدافهما مما أدى إلى تزايد قوة التماسك بين أعضاء كل كتلة فضلاً عن تزايد قدرة كل من القطبين على السيطرة والهيمنة على بقية الدول الأعضاء فى الكتلة.

وقد ترتب على ذلك أن بدأ تصنيف دول العالم استناداً إلى انتمائها العقائدى، واستخدمت الدولتان القطبيتان سياسات الترغيب والترهيب لحمل بقية دول العالم الثالث على الانضواء تحت لوائها.

(٥) انتقال حالة العداء والتوتر الشديد فى علاقات القطبين إلى منظمة الأمم المتحدة التى تحولت إلى منبر للحرب الدعائية وتبادل الاتهامات وحملات التشهير بين القطبين، وقد ترتب على انتقال الحرب الباردة إلى ساحة الأمم المتحدة إساءة استخدام الدول القطبية دائمة العضوية فى مجلس الأمن لحقها فى الاعتراض التوقيفى على قرارات المجلس (حق الفيتو) مما أدى إلى إصابة هذا الجهاز الحيوى من أجهزة المنظمة بالشلل فعجز عن القيام بدوره فى حفظ السلام والأمن الدوليين.

وقد أدى ذلك إلى تراجع مصداقية الأمم المتحدة كمنظمة دولية عالمية للسلام وشكك - مرة ثانية - فى مدى واقعية فكرة الأمن الجماعى Collective Security للتطبيق باعتبارها فكرة مثالية لا تتفق مع طبيعة البيئة الدولية التى تقوم على تعدد وتعارض المصالح.

الفصل الثاني^(*)

مرحلة التعايش السلمى

١٩٥٦-١٩٦٩

"إن ثمة إمكانية لاستبعاد الحرب العالمية من حياة الجماعة الإنسانية حتى قبل تحقيق النصر الكامل للاشتراكية فى العالم، وفى ظل وجود الرأسمالية فى شطرنج العالم"

من مقررات المؤتمر الحادى والعشرين

للحزب الشيوعى السوفيتى

(*) أعد هذا الفصل المختصر/ ممدوح منصور

الفصل الثاني

مرحلة التعايش السلمي Peaceful Coexistence

١٩٦٩-١٩٥٦

اتسمت هذه المرحلة بتراجع حدة المواجهة بين القطبين بحيث باتت مواقفهما الدبلوماسية تجمع بين التشدد حيناً وبين المرونة حيناً آخر، كما اتسمت هذه المرحلة - بوجه عام - بتراجع حدة الجمود الأيديولوجي، بحيث لم يعد للمؤثرات العقائدية نفس الأثر الذي كان لها خلال مرحلة الحرب الباردة في توجيه دفة السياسات الخارجية للقطبين. وقد كان من العوامل التي ساعدت على حدوث هذه التغيرات تضخم الترسانة النووية لكل من القطبين وزيادة مخاطر المواجهة العسكرية بينهما بحيث أصبح شغلها الشاغل هو محاولة إيجاد صيغة للتعايش المشترك Modus Vivendi يمكن من خلالها تجنب مخاطر الدمار الشامل الذي سيحيق بهما وبالبشرية كلها من جراء أية مواجهات عسكرية بينهما.

وترتد هذه التحولات في علاقات القطبين إلى عدة عوامل من أبرزها مايلي:

أولاً: دور العامل التكنولوجي:

وقد تمثل ذلك في زيادة مخاطر التسلح النووي مع حلول منتصف الخمسينيات بعد وصول القطبين إلى مستوى التكافؤ النووي، وكذا بعد امتلاكهما للصواريخ العابرة القارات حاملة الرؤوس النووية ICBM وقد دفع ذلك القطبين إلى تبني سياسات واستراتيجيات قوامها التحفظ والإثراء

الذاتي . وقد كان من مظاهر ذلك تخلى الولايات المتحدة عن استراتيجية الانتقام الشامل ودبلوماسية حافة الهاوية التي ارتبطت بها خلال مرحلة الحرب الباردة، واتباعها استراتيجية الحرب المحدودة Limited War التي قوامها الاعتماد على أسلحة تكتيكية والابتعاد عن أسلحة الدمار الشامل ومحاولة احتواء أية صراعات مسلحة بهدف منع تصاعدها إلى مستوى المجابهة بين القطبين. غير أن الانتقادات التي وجهت إلى استراتيجية الحرب المحدودة - والتي كان من أبرزها عدم وجود ما يضمن عدم تصاعد هذه الحرب واتساع نطاقها - قد دفعت الولايات المتحدة إلى التحول مرة أخرى إلى استراتيجية جديدة هي استراتيجية الاستجابة المرنة Flexible Response التي تقوم على وجود صور متدرجة من الاستجابات العسكرية بحيث تتناسب مع حجم التهديد الذي تتعرض له الولايات المتحدة سواء من خلال الأسلحة التقليدية أو النووية.

وعلى الجانب المقابل (الاتحاد السوفيتي) كان إدراك الزعامة السوفيتية لمخاطر المواجهة النووية دافعاً إلى تبني سياسة خارجية جديدة إزاء العالم الغربي تمثلت فيما عرف آنذاك بسياسة التعايش السلمي Peaceful Coexistence فقد أعلن الزعيم السوفيتي خروتشوف أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي (فبراير ١٩٥٦) عن تخلى الاتحاد السوفيتي عن مبدأ حتمية الصراع بين النظامين الشيوعي والرأسمالي والذي ظل طيلة سنوات حكم ستالين هو الموجه للسياسة الخارجية السوفيتية، واعتماده مبدأ إمكانية التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاجتماعية المتباينة، وذلك تفادياً لخطر الحرب بين المعسكرين ومحاولة احتواء نطاق الصراعات المسلحة وعدم تصعيدها ومحاولة تسوية الخلافات بالطرق الدبلوماسية والسلمية.

وقد أدت تلك التطورات إلى فتور حماس كل من القطبين لإقامة المزيد من المحادثات العسكرية، ولا سيما بعد أن قللت الصواريخ عابرة القارات من الأهمية الاستراتيجية للقواعد العسكرية الخارجية التي كانت تحمل القطبين بنفقات مالية ضخمة. وعلى الرغم من ذلك فقد أبقي القطبان على الأحلاف التي سبق إنشاؤها خلال مرحلة الحرب الباردة تعبيراً عن التضامن الأيديولوجي بين أعضائها، وكذا باعتبارها بمثابة تحديد لمناطق نفوذ كل منهما في مواجهة الآخر، وكأداة للسيطرة والهيمنة على المتحالفين في بعض الأحيان.

وقد كان من شأن هذه التطورات أيضاً حدوث تقدم كبير نسبياً في مجال الرقابة على التسلح، وقد كان من مظاهر ذلك إبرام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٠، وكذا معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية عام ١٩٦٣ (والتي تم بمقتضاها الاتفاق على منع إجراء التفجيرات النووية في الفضاء الخارجي أو في الغلاف الجوي أو في أعماق البحر، وقصرها فقط على التفجيرات النووية في باطن الأرض).

وقد كان من أبرز سمات هذه المرحلة ظهور مفهوم معالجة أو إدارة الأزمات Crisis Management بهدف احتواء نطاق الأزمات الدولية والحيلولة دون تصعيدها إلى مستوى الصراع المسلح وذلك اعتماداً على أساليب ضبط النفس والإثشاء الذاتى ودعم الاتصالات الدبلوماسية والمشاورات والتنسيق بين القطبين في مواقف الأزمات^(٩).

(٩) تم في هذا الإطار إنشاء ما عرف بالخط الساخن Hot Line بين البيت الأبيض والكرملين بهدف دعم وسائل الاتصال المباشر على مستوى القمة في أوقات الأزمات بهدف استيضاح المواقف واستجلاء الأمور حتى لا تتصاعد مواقف الأزمات عن طريق الخطأ في الحسابات أو سوء التقدير إلى مستوى الصراعات المسلحة.

وقد بدا ذلك واضحاً خلال أزمة السويس ١٩٥٦، وأزمة الصواريخ الكوبية ١٩٦٢، وحرب يونيو ١٩٦٧. هذا وقد انعكس الانفراج الذي شهدته علاقات القطبيين خلال مرحلة التعايش السلمي على أداء منظمة الأمم المتحدة حيث أصبحت قادرة على القيام بدورها في حفظ السلم والأمن الدوليين بكفاءة وبفعالية وذلك نتيجة امتناع القطبيين عن الإسراف في استخدام حقهما في الاعتراض التوقيفي على قرارات مجلس الأمن (حق الفيتو)، كما أظهر القطبان قدراً من التفاهم والتعاون بهدف احتواء الأزمات الدولية، مما أمكن الأمين العام للمنظمة الدولية من القيام بدور أكبر في مجال الدبلوماسية الوقائية بهدف احتواء الصراعات الإقليمية الناشئة في المناطق المختلفة من العالم الثالث والحيلولة دون تحولها إلى ساحة الصراع والتنافس بين القطبيين. وقد كان من أبرز الأمثلة في هذا المجال أزمة الكونغو ١٩٦٠.

ثانياً: زيادة حدة الانشقاق والانقسام داخل الكتلتين:

لقد كان من جراء تحول العلاقات بين القطبيين من مرحلة الحرب الباردة إلى مرحلة التعايش السلمي وتراجع حدة العداء بينهما، أن بدأت بوادر الانشقاق والخلافات في الظهور في إطار كل من الكتلتين، حيث حدثت عدة تصدعات في بنيان كل من المعسكرين. وقد كان من شأن ذلك أن ضعفت قدرة كل من القطبيين على تحقيق الهيمنة أو السيطرة شبه الكاملة على حلفائه كما كانت الحال خلال سنوات الحرب الباردة.

وقد هيات تلك الانقسامات إلى ظهور نوع من التعارض في سياسات الدول الأعضاء في كل من الكتلتين وأدى تضارب مواقفها وتعارض مصالحها إلى إضعاف قوة التماسك الداخلي في إطار كل من

التحالفين (الناتو ووارسو) إلى تراجع مستوى الولاء للدولة زعيمة الحلف. وقد دعا ذلك البعض إلى القول بأن النسق الدولي العالمي قد تحول من صورة القطبية الثنائية المحكمة إلى صورة القطبية الثنائية المفككة. وقد تمثلت أبرز مظاهر الانقسام والتفكك فى إطار كل من الكتلتين فيما يلى:

(١) بالنسبة للكتلة الغربية:

أ- المواقف الاستقلالية لفرنسا فى عهد الجنرال ديغول:

سادت السياسة الخارجية الفرنسية فى عهد الجنرال ديغول نزعة استقلالية متمردة على الهيمنة الأمريكية على أوروبا الغربية، وقد دعا ديغول إلى أن تكون "أوروبا للأوروبيين" كما عارضت فرنسا انضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة. ومن ناحية أخرى فقد شكك ديغول فى مصداقية المظلة النووية الأمريكية لأوروبا الغربية، وحث الدول الغربية على تنمية قدراتها النووية الضاربة Force De Frappe ، وقد أدت هذه النزعة إلى تنامي القدرات النووية للعديد من دول أوروبا الغربية مما هيا إلى تراجع اعتمادها على الحماية العسكرية الأمريكية.

هذا وقد اتسمت السياسة الخارجية الفرنسية فى عهد ديغول بالاستقلالية عن السياسة الأمريكية، حيث اعترفت فرنسا بالصين الشيوعية عام ١٩٦٤، كما وطدت علاقاتها بالاتحاد السوفيتى وحليفاته من الدول الشيوعية فى شرق أوروبا، فضلاً عن الانتقادات الفرنسية للتدخل الأمريكى فى كل من الكونغو والدومينيكان وفيتنام.

وقد كان من العوامل التى ساعدت على ذلك اتساع الفجوة بين امتلاك الإمكانات والقدرات النووية الهائلة وبين إمكانية وضعها موضوع الاستخدام الفعلى فى أوقات الأزمات الدولية، مما أدى إلى انخفاض

مصدقية السلاح النووي كأداة للردع، وقد صاحب ذلك تراجع خطر التهديد الشيوعي لأوروبا الغربية بعدما أعلن خروتشوف عن تبنيه لسياسة التعايش السلمى ، وقد هيات كل هذه العوامل مجتمعة إلى فتور حماس الدول الأوروبية للارتباط الوثيق بالسياسات والمواقف الأمريكية، مما أدى إلى إضعاف تماسك حلفاء الأطلنطى.

ب- استعادة دول أوروبا الغربية لقوتها الاقتصادية:

أدت المساعدات الاقتصادية الأمريكية التى حصلت عليها الدول الأوروبية الغربية فى إطار مشروع مارشال، فضلاً عن الجهود الأوروبية الدعوية لإعادة الاتزان إلى الاقتصاديات الأوروبية مرة أخرى بعد انهيارها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى تقليل حاجة الأوروبيين إلى الدعم الاقتصادى الأمريكى.

ومن ناحية أخرى فقد أدرك الأوروبيون بحسبهم السياسى الناضج- خطر الاعتماد على الدعم الاقتصادى الأمريكى والركون إليه بما يستتبعه ذلك من تبعية سياسية للولايات المتحدة، فعلت الأصوات منادية بتحقيق التكامل الاقتصادى الأوروبى. وقد تمثل ذلك فى التوقيع على معاهدة روما فى مارس ١٩٥٧ والتى مثلت اللبنة الأولى فى بناء الوحدة الاقتصادية الأوروبية التى أخذت فى النمو والنضوج ، والاتساع لتشمل عدداً أكبر من الدول الأوروبية. وقد هيات الوحدة الاقتصادية الأوروبية مجالاً أكبر من الاستقلالية السياسية بعيداً عن خطر الهيمنة الأمريكية.

ج- سياسات الانفتاح على الشرق الألمانية.

فى أواخر عقد الستينيات دعا المستشار الألمانى فىلى برانت إلى تحسين العلاقات بين شطرى القارة الأوروبية وفتح آفاق جديدة للتعاون مع الاتحاد السوفيتى فيما عرف بسياسة الانفتاح على الشرق Ost Politik ، وقد استهدفت هذه السياسة إتاحة المجال لألمانيا الغربية لكى تمارس دوراً أكثر نشاطاً فى التأثير فى الشؤون الأوروبية، سعياً وراء تحقيق حلم الوحدة الألمانية.

وقد أسهم رد الفعل الإيجابى الذى أظهره الاتحاد السوفيتى تجاه هذه السياسة الألمانية الجديدة فى دعم هذا التوجه الإستقلالى الألمانى. ويمكن القول بأن سياسة الانفتاح على الشرق كانت تخدم المصالح الألمانية فى تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتى على أمل الحصول على موافقته على إعادة توحيد شطرى ألمانيا، كما أنها كانت فى نفس الوقت تتيح للاتحاد السوفيتى مجالاً أكبر للتأثير فى الشؤون الأوروبية، كما أنها كانت تأتى متمشية مع رغبته فى إزكاء جذوة الانقسام داخل الكتلة الغربية تمكيناً له من استغلال تباين المصالح فى إحداث تصدع فى المعسكر الغربى بدلاً من اضطراره لمواجهة أوروبا الغربية ككتلة متماسكة موحدة خلف الزعامة الأمريكية.

(٢) أما بالنسبة للكتلة الاشتراكية:

فقد تمثلت الانقسامات والإنشاقات التى شهدتها خلال مرحلة التعايش السلمى فيما يلى:

أ- الاضطرابات الداخلية فى بولندا (يوليو ١٩٥٦):

فقد طالب جومولكا الأمين العام الجديد للحزب الشيوعى البولندى بإتاحة قدر أكبر من الحريات السياسية ومن الاستقلالية للقرار السياسى

بولندي. وقد أسفر الأمر عن إذعان السوفييت للمطالب البولندية حيث اضطروا إلى القبول بشكل متمييز من أشكال التطبيق المحلي للشيوعية في بولندا، مع تخفيف قبضة الهيمنة السوفيتية عليها.

ب- الاضطرابات الشعبية في المجر (خريف ١٩٥٦):

دفعت الاضطرابات الشعبية التي شهدتها المجر في خريف ١٩٥٦ حكومة إيمري ناجي إلى الموافقة على المطالب الشعبية المناوئة للهيمنة السوفيتية، وقد أخذت حكومة ناجي تنهياً للإعلان عن حياد المجر، وإقامة حياة ديمقراطية تقوم على أساس التعددية الحزبية، فضلاً عن المطالبة بانسحاب المجر من عضوية حلف وارسو. وقد لاقى تلك المطالب الشعبية تأييداً كبيراً من جانب الدول الغربية التي أعلنت تضامنها مع موقف الحكومة المجرية. وإزاء تلك التطورات - ومخافة أن يؤدي التهاون مع مثل تلك النزعات التحررية - اتدم السوفييت على التدخل عسكرياً في المجر - تحت ستار قوات حلف وارسو - بهدف سحق التمرد، حيث تم الإعلان عن إقامة حكومة مجرية جديدة موالية للاتحاد السوفيتي بزعامة يانوش كادار.

ج- تمرد الصين الشيوعية على زعامة الاتحاد السوفيتي للحركة الشيوعية العالمية:

في أعقاب بنى القيادة السوفيتية بزعامة خروتشوف سياسة التعايش السلمي وتخليها عن مبدأ حتمية الصراع مع الغرب، اتهمت الصين الشعبية (بزعامه ماوتسي تونغ) الاتحاد السوفيتي بالارتداد عن الشيوعية وبانتهاج سياسات ذات طبيعة إمبريالية تهدف إلى الهيمنة على دول أوروبا الشرقية والعالم الاشتراكي. وقد برزت هذه الخلافات في أعقاب اتفاق الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على منع انتشار الأسلحة النووية.

د- اتجاه رومانيا الاستقلالى:

اتخذت رومانيا موقفاً استقلالياً داخل الكتلة الاشتراكية منذ عام ١٩٦٣، إذ راحت تتدد بالسياسات السوفيتية وأدانت التدخلات العسكرية السوفيتية فى الدول الاشتراكية، وقد تبادلت رومانيا التمثيل الدبلوماسى مع ألمانيا الغربية، واتخذت موقفاً حيادياً إزاء الصراع العربى الإسرائيلى وهى كلها مواقف تتناقض مع السياسة الخارجية السوفيتية. وخلال الفترة من عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٦٧ امتنعت رومانيا عن المشاركة فى المناورات العسكرية لحلف وارسو، فضلاً عن مقاطعة الرئيس الرومانى تشاوشيسكو لمؤتمرات قمة دول حلف وارسو.

هـ- الاضطرابات الداخلية فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨:

أو ما عرف بربيع براج، حين شرعت الحكومة التشيكية بزعامة الكسندر دوبتشيك فى القيام ببعض الإصلاحات السياسية ذات الطابع الديمقراطى، مما دفع السوفييت إلى التدخل عسكرياً - بقوات حلف وارسو - للقضاء على ما أسموه بحركة التخريب العقائدى فى الحزب الشيوعى التشيكي. وقد نجح السوفييت بالفعل فى قمع هذا التمرد بكل عنف، وقاموا بطرد دوبتشيك من زعامة الحزب الشيوعى التشيكي.

وخوفاً من انتشار تلك النزعات التحررية التى كانت تنذر بتفكك الكتلة الاشتراكية، أعلن السوفييت عام ١٩٦٨ عما سمي بمبدأ بريجنيف الذى مفاده أن الأحزاب الشيوعية المحلية فى الدول الاشتراكية مسئولة فى المقام الأول أمام الحركة الاشتراكية العالمية ككل قبل أن تكون مسئولة أمام طبقة البروليتاريا فى دولها، ومن ثم فهى ليست حرة فى التخلي عن المبادئ الشيوعية، لأن من شأن ذلك أن يعرض تماسك الجماعة الاشتراكية ككل للخطر، وأن مثل هذا الخطر يسوغ لدول الجماعة

الاشتراكية مجتمعة أن تتدخل - بما في ذلك استخدام القوة المسلحة عند الاقتضاء- لحمل هذه الدول على العودة إلى حظيرة الشيوعية مرة أخرى. وقد عرف هذا المبدأ بعد ذلك بفكرة السيادة المقيدة.

ثالثاً: ظهور مجموعة دول عدم الانحياز:

لاحق بوانر حركة عدم الانحياز Non Alignment أثناء انعقاد مؤتمر باندونج (عاصمة إقليم جاوة بإندونيسيا) الذي ضم مجموعة الدول الأفرو - آسيوية حديثة الاستقلال. وقد خيم على هذا المؤتمر جو من الكراهية للاستعمار.

وتقوم فكرة عدم الانحياز على أساس محاولة إبقاء دول العالم الثالث بعيدة عن الارتباط بأى من المعسكرين الغربى أو الاشتراكى تجنباً لهذه الدول مخاطر الإنزلاق إلى الحرب الباردة بين المعسكرين مما يترتب عليه تأليب عداة أى من القطبين لهذه الدول دون مقتضى.

وقد مرت حركة عدم الانحياز عبر تاريخها- بعدة مراحل ونقاط تحول هامة كان من أبرزها مؤتمر بريونى الذى عقد ببوغسلافيا عام ١٩٥٦ والذى شهد انضمام يوغسلافيا إلى حركة عدم الانحياز وهو ما كان يمثل حدثاً ذا دلالات هامة إذ كان يشير إلى أن عضوية الحركة مفتوحة أمام جميع الدول وليست قاصرة على الدول حديثة الاستقلال وحدها، كما أنها ليست موجهة ضد الدول الغربية وإنما هى تضم أيضاً الدول الراضية للهيمنة السوفيتية، ذلك فضلاً عن كون العضوية فى الحركة مفتوحة أمام أية دولة - بغض النظر عن موقعها الجغرافى، وبغض النظر أيضاً عن طبيعة نظامها السياسى أو فكرها المذهبى - طالما كانت تسعى لى تؤمن لنفسها سياسة خارجية مستقلة، بعيداً عن هيمنة القطبين الكبيرين.

كذلك فقد خطت الحركة خطوة كبيرة إلى الأمام من خلال مؤتمر القاهرة لدول عدم الانحياز الذى عقد عام ١٩٦١ والذى تم خلاله الاتفاق على مدلول مفهوم عدم الانحياز وكذا إرساء المبادئ والخطوط العريضة لسياسة عدم الانحياز والتي كان من أبرزها : تجنب الارتباط بالأحلاف العسكرية التى تقيمها الدول القطبية فى إطار الحرب الباردة، وعدم السماح للقطبين بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها، وعدم إبرام اتفاقيات ثنائية مع القوى القطبية، ذلك فضلاً عن انتهاج الدول غير المنحازة سياسة التعايش السلمى بين النظم المتباعدة إيديولوجياً أو مذهبياً، وتعهّد الدول غير المنحازة بمساندة حركات التحرر والاستقلال القومى فى العالم الثالث (ولعل فى ذلك ممكن تسمية هذه الحركة أيضاً بالحياد الإيجابى تمييزاً لها عن فكرة الحياد القانونى التقليدى المعروفة فى القانون الدولى).

وقد اتخذ القطبان موقفاً عدائياً مناوئاً لفكرة عدم الانحياز فى بلدائهم، ثم ما لبثا أن أعادا تقييم مواقفهما إزاء دول عدم الانحياز، فعَمِلَا كل من جانبيه على استمالة دول عدم الانحياز إلى معسكره من خلال إغرائها بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية فضلاً عن الدعم الدبلوماسى فى المحافل الدولية، وهو ما حدا ببعض إلى وصف علاقات القطبين خلال هذه المرحلة بالتعايش التنافسى Competitive Coexistence حيث واصل القطبان محاولتهما الدؤوبة لبطس نفوذهما على مناطق العالم الثالث فى إطار ما عرف بظاهرة الامتداد الجغرافى، وقد هيا ذلك لظاهرة ثنائية التواجد القطبى على أرض العالم الثالث حيث راح كل قطب يعمل على إيجاد منطقة لنفوذه هى أية منطقة يحصل فيها القطب الآخر على منطقة لنفوذه حفاظاً على التوازن الإستراتيجى العالمى فيما بينهما.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى حركة عدم الانحياز وعلى الرغم مما أثبتته الأيام بعد ذلك من أن الفكرة كانت تتطوى على قدر لا بأس به من المثالية، متجاهلة واقع العلاقات الدولية وطبيعة البيئة الدولية، فإنه يمكن القول بأن وجود حركة عدم الانحياز على مسرح السياسة الدولية خلال هذه الفترة قد ساهم إلى حد كبير في تهدئة حدة التوتر في علاقات القطبين حيث دفعهما إلى اعتماد أساليب أقل عنفاً وعدائية.

وقد كان من أبرز أدوات الاستقطاب التي لجأ إليها القطبان خلال هذه المرحلة ما عرف بأدوات التنافس السلمي، والتي منها :

(١) الأداة الاقتصادية:

والتي كان من أبرز مظاهر استخدامها خلال هذه الفترة:

أ- مبدأ ايزنهاور Eisenhower Doctrine (١٩٥٧)

والذى مثل تعهداً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بمساندة الدول التى تتعرض لتهديد من جانب القوى الشيوعية وذلك من خلال إمدادها بالمساعدات الاقتصادية أو الدعم العسكرى من خلال الأسلحة أو من خلال التدخل عسكرياً لدعم النظم الموالية للغرب. وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط تطبيقات عدة لهذا المبدأ فى إطار ما عرف بسياسة ملء فراغ القوة Power Vacuum الذى خلفه انسحاب القوى الاستعمارية القديمة (بريطانيا وفرنسا) من الشرق الأوسط بعد أزمة السويس، وتخوف الولايات المتحدة من أن يسعى السوفييت لبسط نفوذهم على المنطقة، ولأسيما بعدما أعلن عن صفقة الأسلحة التشيكية لمصر (١٩٥٥)،

وموافقة الاتحاد السوفيتي على تمويل مشروع السد العالي (١٩٥٦) بعد سحب عرض التمويل الغربي للمشروع، لذلك فقد قامت الولايات المتحدة بالتدخل عسكرياً - ضمن هذا المشروع - لدعم حلفائها في المنطقة على نحو ما حدث في (الأردن، ١٩٥٧) و (لبنان ، ١٩٥٨) في مواجهة الضغوط التي مارسها التيار القومي الموالي للاتحاد السوفيتي على هذه النظم آنذاك.

ب- مشروع التحالف من أجل التقدم Alliance For Progress

وقد قدمت الولايات المتحدة بمقتضاه مساعدات اقتصادية لدول أمريكا اللاتينية مخافة انتشار الشيوعية فيها ولاسيما في أعقاب نجاح الثورة الشيوعية في كوبا بزعماء فيدل كاسترو عام ١٩٥٩.

(٢) التدخلات العسكرية Military Interventions

ويقصد بها استخدام القوة المسلحة بهدف التدخل لدعم نظم الحكم القائمة في دول أخرى موالية للدولة التي تقوم بالتدخل أو لإسقاط نظم حكم مناوئة لها، ومن الأمثلة على ذلك: تدخل الولايات المتحدة في لبنان ١٩٥٨، كوبا ١٩٦١، الدومينيكان ١٩٦٥، وكذا تدخل الاتحاد السوفيتي في المجر ١٩٥٦، وتشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨.

وعلى الرغم مما اتسمت به علاقات القطبين خلال مرحلة التعايش السلمي من تراجع حدة العداء والبعد عن اللجوء إلى الوسائل العنيفة في إدارة الصراع، فقد شهدت علاقات القطبين بعض الأزمات الدولية الحادة بين القطبين والتي كادت أن تعصف بالأمن والسلم الدوليين، لولا الإدراك الواعي من جانب كل منهما لخطر المواجهة النووية بينهما، ومن ثم

ممارستها لضبط النفس والإثاء الذاتي منعاً لتصاعد حدة هذه الأزمات.
ومن أبرز الأزمات التي شهدتها علاقات القطبين خلال هذه المرحلة :
أزمة برلين ١٩٥٨، ١٩٦١، وأزمة الصواريخ الكوبية ١٩٦٢.

أزمة الصواريخ الكوبية (١٩٦٢)

تعد أزمة الصواريخ الكوبية أخطر الأزمات الدولية التي شهدتها
العلاقات الأمريكية السوفيتية. وترتد جذور هذه الأزمة إلى تحول كوبا
إلى الشيوعية بوصول فيدل كاسترو إلى السلطة في كوبا عام ١٩٥٩. وقد
عمل نظام كاسترو على توطيد علاقاته مع الاتحاد السوفيتي على كافة
الأصعدة. ولعل أخطر ما قام به النظام الشيوعي في كوبا يتمثل في إقدامه
على نشر قواعد للصواريخ متوسطة المدى والقادرة على حمل الرؤوس
النووية ونظراً لقرب موقع كوبا من السواحل الجنوبية للولايات المتحدة
(حيث تبعد حوالي ٢٠٠ كم تقريباً عن سواحل فلوريدا) فقد استشعرت
الولايات المتحدة خطراً شديداً على أمنها القومي من احتمال تعرضها
لهجمات بالصواريخ ذات الرؤوس النووية سوفيتية الصنع والتي تم شحنها
وإقامة منصات لإطلاقها في الأراضي الكوبية.

وبحلول شهر أكتوبر عام ١٩٦٢ رصدت طائرات الاستطلاع
الأمريكية دلائل على وجود هذه القواعد، ومن ثم أعلن الرئيس الأمريكي
كيندي فرض حصار بحري حول جزيرة كوبا لمنع وصول المزيد من
الصواريخ السوفيتية إليها، محذراً من أن الولايات المتحدة سترد على أي
هجوم على أراضيها بضربة انتقامية موجهة إلى أراضي الاتحاد السوفيتي
ذاته.

وقد حيس العالم أنفاسه لعدة أيام فى ظل ذلك التصعيد الخطير
لحدة الأزمة بين القطبين واقترابهما من المواجهة العسكرية المباشرة
بينهما حتى صدرت الأوامر من القيادة السوفيتية إلى السفن المتوجهة إلى
كوبا والتي على متنها المزيد من الصواريخ بالعودة إلى الموانئ السوفيتية
مرة أخرى تجنباً للمزيد من التصعيد، كما تم تبادل الرسائل بين كل من
كينيدى وخروشوف حيث اتفقا على أن تتم إزالة قواعد الصواريخ
السوفيتية من الأراضى الكوبية مقابل تعهد الولايات المتحدة بعدم غزو
كوبا، وهو ما اعتبره الاتحاد السوفيتى نصراً كبيراً بأعباءه قد نجح فى
إقامة نظام حكم شيوعى موال له على مقربة من الأراضى الأمريكية.
وبالمقابل فقد اعتبر الأمريكيون سحب الصواريخ السوفيتية من الأراضى
الكوبية بمثابة انتصار كبير للدبلوماسية الأمريكية، ودليلاً على فعالية
أسلوب التشدد الدبلوماسى وسياسة حافة الهاوية فى التعامل مع الاتحاد
السوفيتى.

وقد أظهرت هذه الأزمة الأهمية الحيوية لوجود آليات لاحتواء
الأزمات ومعالجتها تجنباً لمخاطر التصعيد التى تتطوى على خطر الدملر
الشامل والإفناء المتبادل للقطبين. وقد أعقب ذلك إقامة الخط الساخن Hot
line الذى يربط بين القيادتين الأمريكية والسوفيتية عام ١٩٦٣ تمكيناً لهما
من استيضاح المواقف وتيسيراً لإمكانية الاتصال المباشر بينهما لاحتواء
الأزمات الدولية التى قد تطرأ على علاقاتهما فى المستقبل.

الفصل الثالث^(*)

مرحلة الانفراج

١٩٦٩ - ١٩٧٩

"الانفراج ليس اتفاقاً، لأن الاتفاق تحالف بين بلدان ذات مصالح مشتركة، أما الانفراج فتفاهم بين دول ذات مصالح متباينة، وذلك في الحالة القائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي"

" من مذكرات الرئيس الأمريكي الأسبق
ديتشارد نيكسون

(*) أعد هذا الفصل الدكتور/ ممنوح منصور.

الفصل الثالث

مرحلة الانفراج Détente

١٩٦٩-١٩٧٩

شهدت العلاقات الأمريكية - السوفيتية بحلول نهاية الستينيات وبداية السبعينيات نقطة تحول هامة نحو تخفيف حدة التوتر والعمل على إيجاد مجالات جديدة للتعاون المشترك بين القطبين.

ففي أعقاب وصول ريتشارد نيكسون إلى رئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٦٨، وتعيينه هنري كيسنجر مستشاراً للأمن القومي الأمريكي، بدأ الاثنان في وضع أسس استراتيجية جديدة للتعامل مع الاتحاد السوفيتي، وذلك بهدف تحقيق حالة من الاسترخاء العسكري Military Relaxation في إطار العلاقات بين المعسكرين ولاسيما في مجالات الحد من التسليح، ذلك فضلاً عن محاولة التركيز على نقاط الالتقاء في المصالح بين الجانبين بدلاً من تركيز الاهتمام على أوجه الخلاف.

وقد جاءت هذه التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية لتعكس إدراك الإدارة الأمريكية الجديدة لخطر المواجهة النووية ولاسيما في ظل النمو الهائل للقدرات التدميرية التي تمثلها الترسانتان النوويتان للقطبين.

وقد عبر نيكسون عن الهدف الرئيسي من وراء سياسة الانفراج إزاء موسكو - وعلى نحو ما ورد في مذكراته - بقوله: "إن الغاية الحقيقية للانفراج هي تفادي الحرب النووية".

وقد أظهرت دول الكتلة الاشتراكية ترحيباً بهذه السياسة الأمريكية الجديدة، إذ أعلن زعماء دول حلف وارسو عام ١٩٦٩ - فيما أسماه "رسالة من دول حلف وارسو إلى جميع الدول الأوروبية" - عن رغبتهم فى دعم علاقات التعاون السياسى والاقتصادى بين دول شطرى أوروسا جميعها، مع التزامهم بعدم السعى إلى التبدل فى الأوضاع السياسية المستقرة فى القارة الأوروبية لصالح أى من الجانبين، كما دعوا إلى عقد "مؤتمر دولى للأمن والتعاون الأوروبى".

وقد كان من أبرز العوامل التى هبات إلى حدوث تلك التحولات فى علاقات القطبين ما يلى:

(١) زيادة خطر المواجهة النووية أو الصراعات المسلحة المباشرة بين القطبين.

(٢) إدراك الجانبين لما يمثله سباق التسلح بينهما من إهدار للموارد الاقتصادية، مما ينعكس بصورة سلبية على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اقتناع دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة بوجوب الاعتراف للاتحاد السوفيتى بوضع الدولة القطبية Pole of Power أو الدولة العظمى Superpower ذات المصالح الكونية وهو الوضع الذى لم يعد فى الإمكان الاستمرار فى تجاهله فى ظل معطيات التوازن الإستراتيجى العالمى.

(٣) تزايد الضغوط في إطار كل من المعسكرين نحو ضرورة تحسين العلاقات وتخفيف حدة التوتر بينهما.

(٤) بروز الصين الشيوعية كقوة نووية صاعدة، وهو ما كان يندرج بحدوث تعديل في صورة توزيع القوة على مستوى النسق العالمي وتغيير صورة التوازن القائمة على أساس القطبية الثنائية. ومن هنا فقد عمل الأمريكيون على محاولة استخدام الصين الشيوعية كأداة للضغط على الاتحاد السوفيتي، ولا سيما في ظل الخلاف الصيني-السوفيتي حول زعامة العالم الشيوعي.

وقد كان الرئيس نيكسون يرى أنه ينبغي على الغرب تحسين علاقاته مع الصين والعمل على استقطابها حتى لا تضطر إلى العودة إلى الدوران في الفلك السوفيتي وهو ما كان يمثل إضافة هائلة إلى قوة المعسكر الشيوعي.

وعلى الجانب المقابل كان السوفييت يدركون أن تحسين علاقاتهم مع الولايات المتحدة سوف يحد من اندفاع الولايات المتحدة تجاه الصين الشيوعية، ذلك فضلاً عن حاجة السوفييت الشديدة آنذاك للحصول على التكنولوجيا المتقدمة من الولايات المتحدة ومن الغرب لدفع عجلة التنمية.

ويمكن القول - بصفة عامة - أن مرحلة الانفراج في علاقات القطبين قد اتسمت بمجموعة من السمات الرئيسية أظهرها ما يلي:

(١) التخلي عن الأساليب العدائية في إدارة العلاقات بين القطبين واتباع الأساليب التي تقوم على أساس الحوار والتفاهم، وقد عبر نيكسون عن ذلك - في معرض وصفه للسياسة الخارجية الأمريكية الجديدة -

بقوله: "الانتقال من المواجهة إلى التفاوض" كما ذكر نيكسون: "أن
المنازعات الدولية يمكن أن تسوى وأن تحتوى الصراعات وأن يخف
عدم الشعور بالأمن الذى ينشأ عن معظم الصراعات، وسوف نعمل
على تشجيع نهضة الاعتدال والحلول الوسط" وهو ما يعكس رغبة
الولايات المتحدة فى زيادة الاعتماد على الأداة الدبلوماسية وزيادة
الميل إلى التفاوض.

وبالفعل فقد شهدت هذه المرحلة عقد عدة لقاءات قمة بين قادة
الدولتين هي:

□ قمة موسكو (مايو ١٩٧٢): بين نيكسون وبريجنيف وهى القمة
التي أرست دعائم سياسة الانفراج فى علاقات القطبين وتم خلالها
إصدار إعلان المبادئ حول العلاقات الثنائية بين القطبين، فضلاً
عن التوقيع على العديد من الاتفاقيات فى مختلف المجالات والتي
كان من أظهرها معاهدة سولت الأولى SALT I .

□ قمة واشنطن (يونيو ١٩٧٣): بين نيكسون وبريجنيف، وقد اتفق
خلالها الجانبان على مواصلة الجهود الدبلوماسية الرامية إلى
التوصل لمعاهدة مكملة جديدة فى مجال الحد من التسلح.

□ قمة موسكو (يونيو ١٩٧٤): بين نيكسون وبريجنيف، وقد تم
خلالها التوقيع على اتفاقية للحد من التجارب النووية فى باطن
الأرض، وكذا تقليل أعداد الأنظمة المضادة للصواريخ.



الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف



الزعيم الصيني ماوتسي تونج

□ قمة فلاديفستوك (نوفمبر ١٩٧٤): بين فورد وبريجنيف، وقد تم خلالها التفاوض بشأن الإعداد لمعاهدة SALT II للحد من الأسلحة الإستراتيجية.

□ قمة هلسنكي (يوليو/أغسطس ١٩٧٥): بين فورد وبريجنيف، وقد استهدفت المباحثات خلالها تذليل العقبات التى تحول دون إبرام معاهدة سولت الثانية.

□ قمة فيينا (يونيو ١٩٧٩): بين كل من كارتر وبريجنيف، وقد تم خلالها التوقيع على معاهدة سولت الثانية للحد من الأسلحة النووية وتجدر الإشارة إلى أن الكونجرس الأمريكى قد رفض التصديق على هذه المعاهدة، إذ رأى أنها تمثل إخلالاً بالتوازن الإستراتيجى لصالح السوفييت، وعلى الرغم من ذلك فقد التزم بها الطرفان حتى عام ١٩٨٦.

(٢) تراجع أهمية العامل الأيديولوجى كعنصر موجه للسياسات الخارجية للقطبيين وقد انعكس ذلك فى إعلان المبادئ الذى صدر عن قمة موسكو ١٩٧٢ والذى ورد فيه:

"إن الخلافات الأيديولوجية والنظم الاجتماعية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ليست عقبة أمام التطور للعلاقات الثنائية القائمة على أساس مبادئ المساواة والسيادة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية والمصالح المتبادلة".

وقد صاحب ذلك إيقاف الحروب الدعائية والإعلامية المتبادلة بين المعسكرين حيث امتنع كل من الجانبين عن اللجوء إلى أساليب التشهير واستعراض القوة.

(٣) العمل على احتواء الصراعات الإقليمية والعمل على منع تصعيدها فقد ورد في إعلان المبادئ المشار إليه التزام القطبين بالعمل على منع تصعيد الموقف التي من شأنها أن تؤدي إلى إثارة التوتر الخطير في علاقاتهما، وقد استلزم ذلك من الجانبين ممارسة ضبط النفس والعمل على تحاشي الانزلاق إلى خطر المواجهات العسكرية والعمل المشترك على احتواء الأزمات الدولية وتنسيق مواقف القطبين خلالها، وقد بدا ذلك واضحاً في حالتين أساسيتين:

أ- حرب الهند وباكستان (١٩٧١) حيث أحجمت الولايات المتحدة عن التدخل في الحرب رغم علاقة التحالف التي تربطها بباكستان مخافة أن يؤدي ذلك إلى تدخل السوفييت إلى جانب الهند التي كانت تربطها بهم معاهدة للصدقة.

ب- حرب أكتوبر (١٩٧٣) أو الجولة الرابعة من الصراع العربي الإسرائيلي، حيث استخدم وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر دبلوماسية المكوكية Shuttle Diplomacy بهدف التوصل إلى وقف لإطلاق النار لهذه الحرب.

وكذلك فقد عمل القطبان على فرض حالة من الاسترخاء العسكري في العديد من بؤر الصراعات الإقليمية في مناطق مختلفة من العالم الثالث بهدف تخفيف حدة التوتر الدولي.

(٤) فتح آفاق جديدة للتعاون المشترك بين القطبين وبين الكتلتين فى العديد من المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية ومن أمثلتها:

- ◀ اتفاقية بشأن إسقاط الديون المترتبة على الاتحاد السوفيتى.
- ◀ اتفاقية لقيام غرفة للتجارة الأمريكية - السوفيتية.
- ◀ اتفاقية لمنع التصادم بين السفن والطائرات الحربية.
- ◀ اتفاقية للتعاون فى مجال مكافحة تلوث البيئة.
- ◀ اتفاقية للتعاون فى مجال أبحاث الفضاء.
- ◀ اتفاقية للتعاون فى مجال استغلال الموارد الطبيعية وإنتاج المواد الأولية.
- ◀ اتفاقية للتعاون فى مجال الطاقة والزراعة والمحيطات.
- ◀ اتفاقية للتبادل الثقافى والعلمى.
- ◀ اتفاقيات لدعم التبادل التجارى ومنع الازدواج الضريبى.

ويتضح مما سبق مدى التنوع والاتساع الذى اتسم به نطاق التعاون والتنسيق بين الدولتين فى هذه المرحلة وهو ما كان يعكس رغبة الجانبين فى إزالة رواسب مرحلة الحرب الباردة.

(٥) تخفيف حدة التوتر على المسرح الأوروبى، حيث تمت الدعوة إلى مؤتمر للأمن والتعاون الأوروبى عام ١٩٧٣ فى هلسنكى بفنلندا، وقد أسفرت المفاوضات بين دول شطرى أوروبا والتي استمرت لقرابة

العامين عن إصدار ما عرف بإعلان هلسنكى عام ١٩٧٥، وهو وثيقة وقعت عليها خمس وثلاثون دولة أوروبية غربية وشرقية بهدف تسوية العديد من المشكلات والقضايا الأمنية التى ظلت معلقة لسنوات عديدة بين المعسكرين.

ومن أبرز المبادئ التى تضمنها إعلان هلسنكى ما يلى:

- ❖ حظر استخدام العنف فى إطار العلاقات بين الشرق والغرب.
- ❖ احترام مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- ❖ احترام الحدود والأوضاع القائمة فى أوروبا والتعهد بعدم محاولة تعديلها أو تغييرها.
- ❖ احترام مبادئ حقوق الإنسان.
- ❖ دعم علاقات التعاون بين المعسكرين فى شتى المجالات.

وعلى الرغم من ذلك فليس من الممكن الحديث عن ذوبان أو اختفاء كامل لتناقض المصالح بين القطبين، إذ ظل كل من الجانبين يؤكد على تمسكه بأهدافه الأساسية وعدم تخليه عن معتقداته المذهبية، فقد ظل عنصر المنافسة هو الجوهر الثابت للعلاقات بين المعسكرين رغم اتساع نطاق ومجالات التعاون بينهما.

وخلص القول بشأن سياسة الانفراج، وعلى حد تعبير الرئيس الأمريكي نيكسون في مذكراته: "إن الانفراج لا يقضى بصورة سحرية على الخلافات في المواقف، والقيم، والمصالح المتأصلة في النظريات التي ترثها الأمم، والأيديولوجيات التي تعتقها، فضلاً عن الحقائق الاقتصادية والعسكرية التي تواجهها، وبدلاً من ذلك يمكننا القول بأن الانفراج هو الوسيلة التي تسعى الأمم من خلالها للتعايش بخلافاتها بدلاً من أن تموت من أجلها".

الفصل الرابع^(*)

الحرب الباردة الجديدة New Cold War

١٩٧٩ - ١٩٨٥

"إننا الآن مدعوون إلى إيجاد العزيمة الكافية لتجنب المخاطر
التي تواجهنا من جراء طموحات السوفييت وتعاضد قدراتهم
العسكرية، إن المزمر هو ما يطلب منا اليوم"

"من خطاب لمارجريت تاشر"

رئيس وزراء بريطانيا الأسبق

ألفته في الولايات المتحدة ١٩٨١

(*) كتب هذا الفصل د/ أحمد وهبان

نشر بمضمون مقارب في : العلاقات الأمريكية الأوروبية، مرجع سبق ذكره.

الفصل الرابع

مرحلة الحرب الباردة الجديدة New Cold War

١٩٧٩ - ١٩٨٥

شهدت السنوات الأخيرة من عقد السبعينيات العديد من الأحداث التي كان من شأنها تصعيد التوتر في العلاقات الأمريكية السوفيتية، وقد كان من أبرز هذه الأحداث^(١) حدثان، تمثل أولهما في قيام الاتحاد السوفيتي - في نهاية عام ١٩٧٧ - بنشر عدد من صواريخ س س ٢٠ (SS 20) متوسطة المدى في أوروبا الشرقية. الأمر الذي اعتبرته الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة - تهديداً خطيراً لميزان القوة في القارة الأوروبية، نظراً لأن من شأنه إعطاء السوفييت رجحاناً في القوة على حساب الغرب. أما الحدث الثاني الذي أسهم في تصعيد التوتر في العلاقات الأمريكية السوفيتية فقد تمثل في قيام الاتحاد السوفيتي - مع نهاية عام ١٩٧٩ - بالتدخل عسكرياً في أفغانستان بهدف دعم انقلاب شيوعي أندلع ضد النظام الأفغاني الذي كان قائماً آنذاك. وقد اعتبرت الولايات أن هذا التدخل هو مجرد تمهيد لعملية كبيرة ينتوى السوفييت

(١) من الأحداث الأخرى في هذا الصدد قيام الاتحاد السوفيتي بتزويد كوبا بطائرات ميج ٢٣، وهي طائرات - كما يرى الخبراء العسكريون - يمكن تطويرها لحمل أسلحة نووية. ومن ثم فإن هذه الطائرات كانت تمثل تهديداً مباشراً لقلب الأراضي الأمريكية ذاتها. فضلاً عن ذلك فقد أعلن المسؤولون الأمريكيون عن اكتشاف وجود لواء عسكري سوفيتي مقاتل بأكمله على الأراضي الكوبية. وفي نفس الوقت كانت جبهة الساندينستا الشيوعية على وشك السيطرة على السلطة في نيكاراغوا. وقد اتهمت الولايات المتحدة كوبا ومن وراءها الاتحاد السوفيتي بالتحريض على الأنشطة الثورية المعادية للمصالح الأمريكية في مناطق نفوذها التقليدية. راجع في هذا الصدد: إسماعيل صبري مفك، الإستراتيجية الدولية في عالم متغير، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت ١٩٨٣، ص ٢٤٨ إلى ص ٢٥١.

القيام بها بهدف الوصول إلى منطقة الخليج العربي، والسيطرة على منابع البترول بتلك المنطقة على نحو يؤدي إلى تحذمهم في عصب الحضارة الغربية^(١).

ولمواجهة هذه التطورات الخطيرة سعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات. فإزاء قيام السوفييت بنشر الصواريخ المتوسطة المدى في شرق أوروبا أعلنت الولايات المتحدة اعتزامها نشر صواريخ منازرة في أوروبا الغربية. وفي ١٢ ديسمبر ١٩٧٩ وافق مجلس حلف شمال الأطلسي على نشر الصواريخ الأمريكية في عدد من دول غرب أوروبا. بيد أن العديد من هذه الدول سرعان ما تراجع عن موافقته، وطالب بإرجاء نشر مثل هذه الصواريخ. ولم يقتصر هذا التراخي على موقف الأوروبيين من تلك المسألة فحسب وإنما امتد كذلك إلى موقفهم إزاء الاتحاد السوفيتي على أثر تدخله في أفغانستان، وذلك على عكس الموقف الأمريكي الذي أتم ببعض الحسم في ذلك الصدد. فعلى أثر تدخل السوفييت في أفغانستان طلب الرئيس الأمريكي آنذاك - جيمي كارتر - من الكونجرس رفض التصديق على اتفاقية الحد من الأسلحة النووية الثانية (سولت ٢) Strategic Arms limitation Treaty SALT2 وهي الاتفاقية كان قد تم التوقيع عليها في يونيو ١٩٧٩، بين الرئيس كارتر والزعيم السوفيتي بريجنيف. ومن ناحية أخرى أعلن الرئيس الأمريكي - على أثر قيام السوفييت بالتدخل في أفغانستان - عن وقف تصدير ما يقرب من سبعة عشر مليون طن من الحبوب إلى الاتحاد السوفيتي. كما طالبت الولايات المتحدة حلفاءها الغربيين بأن يحذوا حذوها ويتخذوا إجراءات مماثلة في مواجهة الاتحاد

(١) السيد أمين شلي، قراءة جديدة للحرب الباردة، دار المعارف القاهرة، ١٩٨٣ ص ٨.

السوفيتي. ولقد لقيت الولايات المتحدة مساندة كاملة من جانب بريطانيا والتي هي أكثر حليفاتها انقياداً لها. أما دول غرب أوروبا فقد اتخذت - كما أسلفنا القول وكما أعلنت الحكومة البريطانية آنذاك - موقفاً مترخياً إلى حد كبير إزاء الاتحاد السوفيتي، فالدولتان الكبيرتان في حلف الأطلسي - أي ألمانيا وفرنسا - كانتا لا تزالان مصرتين على انتهاز سياسات استقلالية، ومن ثم فقد أثرت هاتان الدولتان تأمين مصالحهما لدى الاتحاد السوفيتي، والدول الدائرة في فلكه آنذاك. وبالتالي فقد رفضت الدولتان توقيع أى عقوبات على الاتحاد السوفيتي إثر تدخله في أفغانستان. حيث أعلن المستشار الألماني الغربي هيلموت شميت (أنه إذا كان من الضروري انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان فإنه لا يجب أن يكون هذا الانسحاب شرطاً مسبقاً لبدء مناقشات يتوقف عليها الأمن ومستقبل السلام^(١)). ويمكن القول أن هذا الموقف كان يضع في الحسبان وفي المقام الأول الحفاظ على المصالح الاقتصادية الهائلة لألمانيا الغربية لدى الاتحاد السوفيتي وبلدان شرق أوروبا. وهي المصالح التي جاءت في إطار سياسة الانفتاح على الشرق التي كانت ألمانيا الغربية مستمرة في انتهاجها حتى ذلك الوقت وذلك على النحو الذي سبقت الإشارة إليه في فصل سابق.

أما بصدد الموقف الفرنسي إزاء الاتحاد السوفيتي على أثر تدخله في أفغانستان فقد أعلن الرئيس الفرنسي - آنذاك - فاليري جيسكار ديستان أن ما حدث في أفغانستان لا يستدعي فرض عقوبات ضد موسكو. حيث قال ديستان " إن فرنسا ستتابع الحوار مع موسكو لاعتقادها بأنه أياً كانت خطورة الموقف الجديد فإنه لا يصح الرجوع إلى حالة الحرب الباردة،

(١) محمد على المداح، أوروبا والتدخل السوفيتي في أفغانستان، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

وترك سياسة الانفراج والتهذبة، ومن ثم فإن فرنسا لا ترى فائدة من اتخاذ قرارات انتقامية سواء اقتصادية أو رياضية ضد الاتحاد السوفيتي، فالعلاقات التجارية بين فرنسا والاتحاد السوفيتي إنما هي علاقات طبيعية لا يصح أن تنقطع أو أن تسوء لأسباب سياسية. وقاعدة فرنسا في علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى هي عدم استعمال هذه العلاقات لأغراض سياسية^(١).

وهكذا يتضح أن كلاً من ألمانيا الغربية وفرنسا كانت لا تزال - حتى بداية عقد الثمانينيات - تسير على نهجها الاستقلالي عن حلف الأطلسي فيما يتعلق بسياستها الخارجية.

ومهما يكن الأمر فإن عام ١٩٨٠ قد شهد حدثاً جديداً أدى إلى إحداث مزيد من التوتر في العلاقات الأمريكية السوفيتية، ففي أغسطس من ذلك العام بدأت في بولندا اضطرابات عمالية تنزعها نقابة تضامن العمالية - المحظورة آنذاك - من أجل المطالبة بالديمقراطية. وقد اعتبر الاتحاد السوفيتي أن هذه الاضطرابات إنما هي بمثابة ثورة مضادة ضد النظام الشيوعي القائم في بولندا آنذاك. لذلك فقد أوعز السوفييت إلى هذا النظام باستخدام الأساليب العنيفة لمواجهة تلك الاضطرابات^(٢). الأمر الذي أثار استياء الولايات المتحدة إلى حد كبير، وفي ظل تلك الظروف وصل رونالد ريجان إلى الحكم في الولايات المتحدة، على أثر الانتخابات التي أجريت في نهاية عام ١٩٨٠. وقد تولى ريجان رئاسة الولايات المتحدة ابتداء من ٢٠ يناير ١٩٨١، حيث راح ريجان يتهم إدارة كارتر السابقة عليه بالضعف والتردد في مواجهة الاتحاد السوفيتي،

(١) المرجع السابق ص ١٩.

(2) Geri Lundestad. East West North South: Major developments in international Politics 1945-1986. Norwegian University Press 1986. PP. 232-233.



الرئيس الأمريكي رونالد ريغان

واعتبر أن إجراءات كارتر في مواجهة السوفييت لم تكن كافية، على اعتبار أن إجراءات أن السوفييت - على حد قول ريجان - لا يفهمون إلا لغة القوة^(١). كذلك فقد راح ريجان ينتقد سياسات الانفراج بشدة، حيث أكد أنها سياسات ليس من شأنها إلا أن تفيد السوفييت وحدهم ولذلك فإنهم -أي السوفييت- لم يضيعوا وقتاً ولم يألوا جهداً في سبيل تحقيق تفوقهم العسكري الكاسح، وبسط نفوذهم في مناطق وأرجاء العالم المختلفة من أمريكا الوسطى إلى أفريقيا إلى الخليج العربي إلى جنوب شرقى آسيا والمحيط الهندي والبحر المتوسط، وذلك كله على حساب امن الغرب ومصالحة الإستراتيجية العليا^(٢) وأكد ريجان عزمه على انتهاز سياسة متشددة تجاه السوفييت.

وارتباطاً بما تقدم فقد شهدت السنوات الأولى من حكم الرئيس ريجان تصعيداً كبيراً للتوتر في العلاقات بين القطبين، على نحو أطلق عليه المشتغلون بالعلاقات الدولية اصطلاح الحرب الباردة الجديدة The New Cold War ولعل من أبرز القضايا التي شهدتها هذه المرحلة ما يلي:

أولاً: مشكلة خط أنابيب غاز سيبيريا:

مع بداية الثمانينيات كانت المفاوضات قد بدأت بين الاتحاد السوفيتي وعدد من دول غرب أوروبا بشأن التوصل إلى اتفاق خاص بنقل الغاز الطبيعي السوفيتي من حقول يامال بسيبيريا إلى هذه الدول.

(١) راجع في هذا المضمون: السيد أمين شلي، قراءة جديدة للحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٨.

(٢) إسماعيل صبرى مقلد، الإستراتيجية الدولية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨، ٢٢٩.

وقد كان هذا المشروع يقتضى إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز يبلغ طوله حوالى خمسة آلاف كيلو متر، بحيث يمكن من خلاله نقل ما يقرب من ٤٠ مليار متر مكعب من الغاز السوفيتى إلى سبع دول أوروبية، على رأسها كل من ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا. وقد كانت هذه الكمية تعادل - آنذاك - حوالى ٣٥% من احتياجات تلك الدول من الغاز الطبيعى. وقد كان على هذه الدول أن توفر تسهيلات مالية ضخمة كان يستلزمها إتمام مشروع خط الغاز، كما كان على هذه الدول أن تقدم الآلات والتقنية المتقدمة التى تكفل استخراج الغاز، وضخه إلى حيث مناطق استهلاكه فى أوروبا الغربية.

وقد كان تنفيذ ذلك المشروع يعنى أن يجنى الاتحاد السوفيتى دخلاً سنوياً يربو على العشرة مليارات دولار، مما كان يمكن للسوفييت من إعطاء دفعات قوية لاقتصادهم على طريق التقدم والنمو^(١) وبالإضافة إلى تلك المكاسب المادية الضخمة فقد كان من شأن ذلك المشروع أن يمكن الاتحاد السوفيتى من الحصول على التقنية الغربية المتقدمة. أما عن دول غرب أوروبا فإن مكاسبها من وراء المشروع - فى حالة إتمامه - كانت كبيرة جداً. إذ كان من شأن ذلك المشروع أن يزود تلك الدول بمصدر جديد للطاقة قد يخفف من اعتمادها على الشرق الأوسط كمصدر رئيسى لاحتياجاتها من الطاقة. لاسيما وأن أسعار الغاز السوفيتى كانت أرخص بكثير من غاز منطقة الشرق الأوسط وغاز مناطق العالم الأخرى^(٢). ومن ناحية أخرى فقد كان من شأن المشروع أن يعيد

(١) راجع فى هذا المضمون: صفاء جمال الدين، صفة للقرن بين المعارضة الأمريكية والسباق الأوروبى، العدد (٦٩) من مجلة السياسة الدولية - يوليو ١٩٨٢، من ص ١٩٢ إلى ص ١٩٦.

(٢) راجع فى هذا المضمون: نازلى موسى أحمد، محادثات ستارت وقطرث الثالث، العدد (٧٠) من مجلة السياسة الدولية - أكتوبر ١٩٨٢ ص ٥٧.

الانتعاش إلى قطاع صناعات التعدين في بلدان غرب أوروبا آنذاك، ذلك فضلاً عن أن المشروع كان سيؤدي إلى خلق عدد كبير من فرص العمل الأمر الذي كان من شأنه أن يخفف من حدة البطالة التي كانت تعاني منها تلك الدول آنذاك. وبالإضافة إلى كل ما تقدم فقد كان من المتوقع أن تحصل الشركات الأوروبية الغربية على صفقات ضخمة من شايها مشاركتها في بيع التجهيزات الهائلة التي كان يتطلبها المشروع وقدرت هذه الصفقات بما يقرب من إحدى عشر مليار دولار. وجملة القول هي أن هذا المشروع كان بمثابة الأمل للأوروبيين في إنعاش اقتصادياتهم التي كانت تعاني - آنذاك - من آثار الانكماش الاقتصادي. لذلك فقد كان الأوروبيون يطلقون على المشروع "صفقة القرن"^(١).

وانطلاقاً من كل ما تقدم فقد قام العديد من الدول الأوروبية الغربية بالتوقيع على اتفاقيات مع الاتحاد السوفيتي لتنفيذ مشروع خط أنابيب غاز سيبيريا. وقد كانت ألمانيا الغربية هي أولى الدول الأوروبية التي وقعت اتفاقية مع السوفييت في هذا الصدد.

ولم يكد يمضي شهران على الاتفاق الألماني السوفيتي حتى وقعت فرنسا اتفاقاً مشابهاً مع الاتحاد السوفيتي.

وفي الوقت الذي كانت الدول الأوروبية تبرم اتفاقيات الغاز مع السوفييت كانت الولايات المتحدة قد شرعت - مع بداية عام ١٩٨٢ - في تطبيق بعض العقوبات الاقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي وذلك كرد فعل من جانبها على ما أسماه الرئيس ريجان "مسئولية السوفييت العظمى والمباشرة عن ممارسة سياسة القمع في بولندا". وقد كان من بين تلك

(١) صفاء جمال الدين، صفقة القرن بين المعارضة الأمريكية والسباق الأوروبي، مرجع سبق ذكره.

العقوبات حظر بيع قطع التوريدات التي تنتجها الشركات الأمريكية إلى الاتحاد السوفيتي^(١). وهي القطع التي كانت تستلزمها عملية إنشاء خط الغاز. كذلك فقد دعا الرئيس ريجان الشركات الغربية إلى حظر تصدير التكنولوجيا اللازمة لإنشاء الخط إلى الاتحاد السوفيتي، كما راح يطالب الأوروبيين بالاستغناء عن الغاز السوفيتي، والاستعاضة عنه بالفحم الأمريكي أو الغاز النرويجي^(٢) غير أن دعوة ريجان هذه لم تلق أذاناً صاغية من قبل الأوروبيين، الذين أعلنوا اعتزامهم المضي قدماً في إتمام اتفاقياتهم مع الاتحاد السوفيتي، لذلك فقد قام ريجان في يونيو ١٩٨٢ بزيارة لأربع من الدول الأوروبية الغربية الكبرى هي بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا، وذلك بهدف الحصول على تأييد تلك الدول لسياساته المتشددة إزاء السوفييت. وعلى سبيل المثال، فقد ألقى ريجان كلمة أمام مجلس العموم البريطاني في ٨ يونيو حمل فيها بشدة على الاتحاد السوفيتي، وقال أنه لا بد من شن حملة دولية من أجل الديمقراطية، ووضع الماركسية واللينينية على كومة رماد التاريخ^(٣). ولعل عبارة ريجان هذه تذكرنا - إلى حد كبير - بعبارات نظيره الأسبق ترومان، عندما أعلن عن مبداه لمواجهة المد الشيوعي في أولى وأحلك مراحل الحرب الباردة.

وعلى أية حال فإن الرئيس ريجان راح - غداة انتهاء جولته الأوروبية وفي ١٨ يونيو ١٩٨٢ - يعلن عن توسيع نطاق الحظر المفروض على تزويد الاتحاد السوفيتي بمعدات خط أنابيب نقل الغاز،

(١) المرجع السابق ص ١٩٥.

(٢) انظر شهریات العدد (٧٠) من مجلة السياسة الدولية - أكتوبر ١٩٨٢، ص ٢٨٠.

(٣) المرجع السابق ص ٢٧٢.

حيث دعا إلى منع الشركات الأوروبية التي تصنع معدات مماثلة بمقتضى تراخيص أمريكية من تنفيذ العقود بينها وبين الاتحاد السوفيتي. كما أكد ريجان مطالبته لحلفائه الأوروبيين بعدم إتمام الاتفاقات التي وقعوها من السوفييت^(١).

وأياً كان الأمر فإن الولايات المتحدة قد هددت بفرض عقوبات على أية دولة تستمر في إتمام صفقة الغاز مع السوفييت. وعلى الرغم من ذلك فإن الدول الأوروبية لم ترضخ للضغط الأمريكي وأعلنت أنها ستمضى قدماً في إتمام الصفقة^(٢). ففي ٢٤ يونيو ١٩٨٢ أكد المستشار الألماني هيلموت شميت رفض بلاده للمطالب الأمريكية. وأعلن عن تصميم بلاده وشركائها الأوروبيين على إتمام اتفاقيات الغاز الطبيعي السوفيتي. وحذر شميت من أن المواجهة التجارية مع الاتحاد السوفيتي قد تؤدي إلى ما أسماه بحرب باردة أخرى^(٣) وفي ٢٩، ٣٠ يونيو أعلن زعماء المجموعة الأوروبية في اجتماعهم ببروكسيل عن استيائهم من السياسة التجارية للولايات المتحدة، واتهموها بتعريض النظام التجاري الدولي لخطر كبير. كما أكد هؤلاء الزعماء أن المجموعة الأوروبية لن تقبل أية قرارات تجارية أمريكية منفردة تضر بالمصالح الأوروبية^(٤). غير أن الرئيس ريجان أكد إصراره على موقفه في تصريح له في ١ يوليو ١٩٨٢. وفي نفس الوقت أكدت الدول الأوروبية من جانبها تمسكها هي الأخرى بموقفها الرافض لموقف الولايات المتحدة.

(١) نازلي معوض أحمد، محادثات ستارت والطرف الثالث، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.

(٢) للمرجع السابق ص ١٤١.

(٣) شهریات العدد (٧٠) من مجلة السياسات الدولية، ص ٢٦٨.

(٤) المرجع السابق ص ٢٦٨، ٢٦٩.

ففى ٢٣ يوليو أعلن وزير الخارجية الفرنسى أن فرنسا مستمرة فى إتمام صفقة الغاز مع السوفييت.

وفى ٢٩ يوليو أعلن المستشار الألمانى تحدى الدول الأوروبية لإجراءات الحظر الأمريكية على مبيعات التكنولوجيا للاتحاد السوفيتى. ومن الغريب فى هذا الصدد أن حكومة بريطانيا - المعروفة بموالاتها للولايات المتحدة قد قامت فى ٣ أغسطس بإصدار أوامرها لأربع من شركاتها التى وقعت عقودها مع الاتحاد السوفيتى بأن تتجاهل الحظر الأمريكى، وتحترم عقودها مع السوفييت. وفى ١٢ أغسطس اتفقت دول المجموعة الأوروبية على توجيه احتجاج شديد اللهجة للولايات المتحدة لفرضها عقوبات على الشركات التى تباع التكنولوجيا المتعلقة بخط الغاز إلى الاتحاد السوفيتى^(١).

وإزاء الرفض الأوروبى للموقف الأمريكى راح ريجان يفرض قيوداً على مبيعات الصلب الأوروبية، حيث قام بفرض رسوم جمركية على تلك المبيعات. الأمر الذى أدى إلى ارتفاع أسعار الصلب الأوروبى، ومن ثم فقد تدهور الطلب عليه فى السوق الأمريكى. وقد ردت الدول الأوروبية على هذا الإجراء الأمريكى بإجراء مضاد، إذ قامت بفرض رسوم جمركية على بعض المصنوعات الأمريكية مثل المنتجات الغذائية ومنتجات الألياف الصناعية^(٢).

(١) المرجع السابق من ص ٢٧٣، إلى ص ٢٨٠.

(٢) فى هذا المضمون: خضر الدهراوى، تصدع العلاقات الأمريكية الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤١.

وفى ١٤ نوفمبر ١٩٨٢ أعلن ريجان رفع الحظر الذى كان قد فرضه على الشركات الغربية المساهمة فى إنتاج وتصدير المعدات الفنية الخاصة بخط أنابيب غاز سيبيريا، وبذا يكون الأوروبيون قد نجحوا فى فرض إرادتهم على الولايات المتحدة ولكى يحافظوا بذلك على مصالحهم لدى الاتحاد السوفيتى، على الرغم من مناخ الحرب الباردة الجديدة الذى كان سائداً بين القطبين مع بداية عقد الثمانينات. وكذلك فإنه يتضح من خلال ما تقدم نجاح كل من ألمانيا الغربية وفرنسا فى الحفاظ على سياستها الاستقلالية وتطويرها نحو مزيد الإيجابية، وبمناى عن الإذعان لإرادة الولايات المتحدة. وفوق كل ما تقدم فإنه بعد عرضنا لمشكلة غاز سيبيريا وما ارتبط بها من قضايا اقتصادية أخرى يتضح لنا أنه كان ثمة ما يشبه الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة من ناحية، ودول غرب أوروبا من ناحية أخرى، وذلك خلال العامين الأولين من عقد الثمانينات.

ثانياً: مشكلة نهر الصواريخ متوسطة المدى فى أوروبا:

ظهرت هذه المشكلة - كما سبق أن أشرنا - فى عام ١٩٧٧، وذلك عندما قام الاتحاد السوفيتى بنشر حوالى مائة صاروخ متحرك متوسط المدى من طراز س س ٢٠ SS 20 فى الدول التابعة له فى شرق أوروبا. وقد عرفت هذه الصواريخ بالصواريخ الأورو - إستراتيجية - Euro- Strategic missiles ويبلغ مداها خمسة آلاف كيلو متر.

كما أدخل الاتحاد السوفيتى إلى مسرح العمليات الأوروبى أيضاً خمسين قاذفة متطورة من طراز ت.يو ٢٢م (باكفاير) التى يبلغ مداها كذلك خمسة آلاف كيلو متر. وقد أدى ذلك - حسب آراء الخبراء

العسكريين في الغرب- إلى الإخلال بميزان القوة في أوروبا الوسطى، ورجحان كفة السوفييت إلى حد كبير. ذلك بأن تلك الصواريخ - فى رأى هؤلاء الخبراء- قد أعطت السوفييت القدرة على تغطية مسرح العمليات الأوروبي بأكمله، كما كان من شأنها أن تسمح بقيام هجوم سوفيتى مفلجى من داخل الأراضى السوفيتية ذاتها^(١) ولم تكن القوات النووية التابعة لحلف شمال الأطلسى فى أوروبا - آنذاك - تمتلك القدرة الفعلية الكافية لدرء خطر الأسلحة السوفيتية الجديدة، وذلك على حد قول قادة الحلف. وإزاء هذا الوضع الخطير أعلنت الولايات المتحدة عن اعتزامها تطوير صواريخ منازرة للصواريخ السوفيتية، ونشرها فى دول غرب أوروبا. وفى اجتماع لمجلس حلف شمال الأطلسى فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٩ وافقت الدول الغربية على نشر طرازين جديدين من الصواريخ الأمريكية الأورو - إستراتيجية المتوسطة المدى فى خمس من الدول الأوروبية، وهى ألمانيا الغربية وبريطانيا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا. حيث قرر مجلس الحلف بناء ٤٦٤ صاروخ مجنح من طراز كروز Cruise البالغ مداه ٣٠٠٠ كيلومتر، و١٠٨ صاروخ من طراز بيرشينج 2-Pershing البالغ مداه ٢٥٠٠ كيلومتر، وذلك لنشرها فى الدول الأوروبية الخمس مع نهاية عام ١٩٨٣^(٢).

(١) راجع فى هذا المضمون: حسين آغا وأخران، التحالف الغربى والعلاقات الأطلسية، مرجع سبق

ذكره، ص ١٨، ١٩.

(٢) أنظر فى هذا المضمون:

Robert Mc Gechan , Europe and American in the year of the missiles, International Journal, winter 1982-3. PP. 156-157.

J USACHEV, USA: Anatomy of the arms race, progress publishers, Moscow 1986., PP. 116-117.

وعلى الرغم من موافقة مجلس الحلف على نشر صواريخ بيرشينج، وكروز في الدول الأوروبية الخمس المذكورة، إلا أن العديد من هذه الدول سرعان ما أبدت تردداً كبيراً بصدد موافقتها النهائية على نشر الصواريخ في أراضيها.

وأياً كان الأمر فإنه مع مجئ ريجان إلى الحكم في الولايات المتحدة وفي إطار سياسته المتشددة^(١) إزاء السوفييت راح الرئيس الأمريكي يعلن عن إصراره على نشر الصواريخ الأمريكية من طرازى بيرشينج وكروز في أوروبا الغربية، وفقاً للقرار الذى اتخذه مجلس الحلف فى بروكسيل فى ديسمبر ١٩٧٩. كما أكد ريجان " أن السوفييت كانوا سيتدعون عن دخول أفغانستان فى حالة وجود تفوق إستراتيجى أمريكى^(٢).

وقد لقيت سياسة ريجان المتشددة إزاء السوفييت تعصيذاً من جانب رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر، فائتاء زيارة لها للولايات المتحدة مع بداية عام ١٩٨١ أعلنت تاتشر عن تأييدها لاستخدام لغة التشدد فى التعامل مع الاتحاد السوفيتى وقالت: "إننا الآن مدعوون إلى إيجاد العزيمة الكافية لتجنب المخاطر التى تواجهنا من جراء طموحات السوفييت، وتعاضم قدراتهم العسكرية إن الحزم هو ما يطلب منا اليوم^(٣).

(١) فى إطار تلك السياسة أيضاً أصدر الرئيس ريجان أوامره - فى ٩ أغسطس ١٩٨١ - بإنتاج قبيلة النيوترون. وهى القبيلة التى كان سلفه كارتر قد رفض إنتاجها نظراً لآخلاقيتها. حيث أن من شأن هذه القبيلة فى حالة تفجيرها أن تقتل البشر دون أن تلحق أضراراً بالمنشآت.
- Gerald Segal & others, Nuclear war & Nuclear peace, Macmillan, 1985, pp. 96-98.

(٢) حسن أغا وآخران: للحالف الغربى، العلاقات الأطلسية، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢.

وإزاء إصرار الولايات المتحدة على نشر صواريخ بيرشينج ركروز فى دول غرب أوروبا تكون فى تلك الدول رأى عام قوى معارض لنشر تلك الصواريخ. حيث نشأت فى دول غرب أوروبا وبريطانيا جماعات عرفت بجماعات السلام أو الخضر كان هدفها الأول هو الدعوة إلى إلغاء عملية نشر الصواريخ متوسطة المدى فى القارة الأوروبية. وقد امتدت أهداف بعض هذه الجماعات إلى الدعوة إلى إنهاء الوجود الأمريكى ذاته فى القارة. وقد قامت جماعات السلام بتنظيم مظاهرات ضخمة ضمت مئات الألوف من الأوروبيين داخل العديد من الدول الأوروبية، سواء تلك الدول التى كان من المزمع نشر الصواريخ بها، أو بقية الدول الأخرى. ولقد نجحت حركات السلام فى حشد أعداد كبيرة من المؤيدين لها فى كل من ألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وبريطانيا وفرنسا والسويد وغيرها من الدول الأوروبية كما شرعت تلك الجماعات فى تكوين أحزاب سياسية عرفت بأحزاب الخضر فى العديد من تلك الدول^(١).

أما على المستوى الأوروبى الرسمى فقد راح العديد من القادة الأوروبيين - وعلى رأسهم المستشار الألمانى هيلموت شميت - يطالبون الولايات المتحدة بإعادة إحياء مفاوضات سولت مع السوفييت. وهى المفاوضات التى كانت قد جمدت منذ وصول ريجان إلى الحكم، وإسدلاع الحرب الباردة الجديدة. وكان ريجان قد شن هجوماً على اتفاقية سولت ٢

(١) أنظر بصدد هذه الظاهرة، ص ١٢.

- إسماعيل صبرى مقلد، الإستراتيجية الدولية فى عالم متغير، مرجع سبق ذكره، من ص ٤١٩ إلى ص ٤٣٠.

- وأيضاً: عبد المنعم سعيد وآخرون، ظاهرة الخضر: المتغيرات الجدية فى السياسة الألمانية، ملف العدد (٨٢) من مجلة السياسة الدولية - أكتوبر ١٩٨٥، من ص ٨٣ إلى ص ١٢١.

وقال: "إن السوفييت وحدهم هم الذين استفادوا منها، ووظفوها لصالحهم. أما بالنسبة لنا فإنه لم يكن من شأنها إلا أنها قد وضعت العراقيل في طريق تنمية القوة الإستراتيجية للغرب، وعملت على تخديره بشعور كاذب من الأمان في الوقت الذي انطلق فيه السوفييت إلى تنمية معادل قوتهم في كل مكان"^(١).

أما عن الأوروبيين فقد كانوا يرون أن أية مفاوضات تجرى مع السوفييت حول مشكلة الصواريخ النووية في أوروبا لا يمكن أن تتم إلا في إطار مفاوضات سولت، باعتبارها الإطار الأشمل لعلاقات التسلح الإستراتيجي، والتوازن العام بين الكتلتين. ومن ثم فإن تحريك قضية الأوروبيين المتعلقة بالصواريخ الأورو - إستراتيجية كان - من وجهة النظر الأوروبية - مرهوناً بتحريك محادثات سولت^(٢). ومن هنا فقد راح القادة الأوروبيون يلحون على الولايات المتحدة لاستئناف محادثات سولت.

وإزاء تلك الضغوط الأوروبية - الشعبية والرسمية - وبهدف تخفيفها قدم الرئيس الأمريكي رونالد ريجان مشروعاً يتصل بمسألة الصواريخ الأورو - إستراتيجية، عرف بالخيار صفر Zero Option حيث عرض ريجان على السوفييت - بمقتضى مشروعه هذا، أن تصرف الولايات المتحدة النظر عن نشر صواريخ برشينج وكروز وعددها ٥٧٢ صاروخ في أراضي بعض الدول الأوروبية، وإلغاء قرار حلف الأطلسي الصادر في ديسمبر ١٩٧٩ في هذا الصدد. وذلك في مقابل قيام الاتحاد

(١) إسماعيل صبرى مقلد، الإستراتيجية الدولية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٤.

(٢) انظر في هذا المضمون المرجع السابق، ص ٢٥٥.

السوفييتي بتفكيك عدد مماثل من صواريخه من طراز س س ٢٠، وطرزى س س ٤، وس س ٥. ومن ثم ينخفض عدد الصواريخ المنصوبة على كلا جانبي أوروبا الغربى والشرقى إلى الصفر^(١).

والحق أن المشروع ريجان هذا لم يكن يمثل حلاً معقولاً لمشكلة الصواريخ الأورو - إستراتيجية^(٢). ويمكن القول أن الرئيس ريجان كان يدرك تماماً أن السوفييت سيرفضون مشروعه هذا. ومع ذلك فقد قدمه بهدف تخفيف الضغوط الأوروبية عليه، والظهور أمام الأوروبيين بأنه يرغب فى إزالة الصواريخ متوسطة المدى من أراضيهم، بيد أن السوفييت هم الذين يرفضون.

وبطبيعة الحال فقد رفض الاتحاد السوفييتى مشروع ريجان كما كان متوقعاً. بيد أن الزعيم السوفييتى أندروبوف^(٣) راح يقدم مشروعاً بديلاً عرف بالخيار صفر السوفييتى. ففى ٢١ ديسمبر ١٩٨٢ أعلن أندروبوف أن الاتحاد السوفييتى على استعداد لأن يخفض عدد الصواريخ النووية التى يحتفظ بها فى النطاق الوروبى ليصبح مساوياً لعدد الصواريخ التى بحوزة كل من فرنسا وبريطانيا. وبهذا يكون توازن القوى بين الشرق الغرب كاملاً فى مجال الصواريخ متوسطة المدى المنتشرة فى أوروبا^(٣).

(١) انظر فى هذا المضمون:

- Gerold segal, Nuclear War & Nucleat peace, Op. Cit., P.108.

(٢) انظر فى هذا المضمون:

- Robert McGeehan, Europe and and America in the year of the missiles, Op. Cit., p. 159.

(٣) تولى منصب السكرتير العام للحزب الشيوعى على إثر وفاة بروجنيف فى ١١ نوفمبر ١٩٨٢.

(٣) انظر فى هذا المضمون المرجع السابق، من ص ٣١ إلى ص ٣٧.

وقد رفضت الولايات المتحدة مشروع أندروبوف، ومضت قدماً في تنفيذ برنامجها الخاص بنشر صواريخ بيرشنج وكروز في الأراضي الأوروبية. ومع اقتراب الموعد المحدد لنشر تلك الصواريخ اشتدت حدة المظاهرات الشعبية الرافضة والتي نظمتها جماعات السلام في العواصم الغربية. وعلى سبيل المثال فقد فرض عشرات الآلاف من المتظاهرين حصاراً حول مقر الإمدادات والمؤن للجيش الأمريكي في برلين الغربية^(١).

وعلى أية حال فإن الولايات المتحدة قد قامت بنشر صواريخ بيرشنج، وكروز في مواعيدها المحددة في نهاية عام ١٩٨٣، وقد استمرت هذه العملية حتى الشهور الأولى من عام ١٩٨٤.

وقد رد الاتحاد السوفيتي على عملية نشر الصواريخ الأمريكية، بنشر عشرات الصواريخ الجديدة من طراز س س ٢٠ على أراضي كل من ألمانيا الشرقية وبولندا في سبتمبر ١٩٨٤، فأعلنت الولايات المتحدة - من جانبها - اعتزامها نشر صواريخ طويلة المدى من طراز إم إكس MX مع بداية عام ١٩٨٥ ولتتصاعد بذلك التوتر بين القطبين خلال تلك الفترة^(٢).

غير أنه بحلول شهر مارس ١٩٨٥ استجد أمر هام في الاتحاد السوفيتي كانت له آثار كبرى على النسق الدولي والعالمي برمته. ومن ثم فقد كان له أثره على العلاقات الأمريكية الأوروبية. وقد تمثل هذا الحدث

(١) المرجع السابق ص ٤٧.

(٢) عبد المنعم سعيد، العلاقات السوفيتية الأمريكية وقضية الحد من التسلح، العدد (٨٣) سباسة دولية،

يناير ١٩٨٦، ص ٣٣.

فى وصول ميخائيل جورباتشوف إلى الحكم فى الاتحاد السوفيتى على أثر وفاة الزعيم السوفيتى قسطنطين تشيرنيكو^(٢٢٢) فى ١٣ مارس ١٩٨٥. وقد تميز الزعيم السوفيتى الجديد بتوجهاته المغايرة تماماً للتوجهات المتشددة لأسلافه، سواء فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة أو ما يتصل بالتطبيق الشيوعى فى الداخل، إنها السياسات الجورباتشوفية التى تمخضت عن آثار عظيمة الشأن على خريطة توزيع القوى الدولية على النحو الذى سنعرض له فى الفصل التالى.

(٢٢٢) كان تشيرنيكو قد تولى منصب السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى على أثر وفاة سلفه قدروبوف فى ١٢ فبراير ١٩٨٤.

الفصل الخامس^(*)

نهاية الحرب الباردة The End of the Cold War

١٩٨٥-١٩٩١

" لقد بدأنا عملية إعادة بناء هامة. ونحن نعيد صياغة مواقفنا
ونفكيرنا وكل طريقةنا في الحياة "

" ميخائيل جورباتشوف "

في كتابه "البيريسترويكا"

(*) أعد هذا الفصل الدكتور/ ممنوح منصور.

الفصل الخامس

مرحلة نهاية الحرب الباردة (١٩٨٥-١٩٩١)

شهد النصف الأول من عقد الثمانينيات فترة عدم استقرار بالنسبة للقيادة السوفيتية حيث تعاقب على الزعامة السوفيتية عدة رؤساء، فبرحيل ليونيد بريجنيف عام ١٩٨٢، خلفه يورى أندروبوف الذى توفى عام ١٩٨٤، وقد خلفه قسطنطين تشيرنينكو الذى توفى بدوره عام ١٩٨٥.

وفى أعقاب وفاة تشيرنينكو اختار المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى بالإجماع أصغر الأعضاء سناً وهو ميخائيل جورباتشوف سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعى السوفيتى.

وقد مثلت سنوات حكم جورباتشوف تحولاً جذرياً فى توجهات السياسة الخارجية السوفيتية على نحو فاق كل التصورات، وقلب كل التوقعات. ويرجع ذلك إلى التحول إلى الأفكار الجديدة والثورية التى أتى بها جورباتشوف باعتبارها تمثل رؤية متكاملة لدور بلاده على المسرح العالمى، وتصوراته عن أفضل سبل الإصلاح وأساليب معالجة المشكلات المزمنة والمتفاقمة التى عانى منها المجتمع السوفيتى لسنوات طوال فى كافة القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتى كان من أظهرها: تراجع معدلات النمو الاقتصادى وانخفاض الإنتاجية وانخفاض مستويات المعيشة وتخلف أساليب الإدارة وانتشار مظاهر الفساد الإدارى ونفشى البيروقراطية وانتشار البطالة وتراكم المخزون السلعى وضعف الرقابة على الأجهزة الحاكمة السياسية والإدارية.

وقد ورد الإطار النظرى لهذه السياسة الجديدة التى دعا إليها جورباتشوف فى كتابه الذى أصدره عام ١٩٨٥ والمعنون "البيريسترويكا" Perestroika وهى لفظة روسية تعنى إعادة البناء وكان يقصد بها المعالجة الجذرية لكافة المشكلات التى يعانى منها المجتمع بصورة شاملة.

وقد تمثلت أبرز الأفكار التى اشتمل عليها تصور جورباتشوف فيما يلى:

(١) الاعتراف بفشل الأساليب السابقة فى تطبيق الفكر الاشتراكى الماركسى اللينينى، ومحاولة تقديم صياغة جديدة لهذا الفكر وكذلك نموذج تطبيقى أكثر فعالية وواقعية.

(٢) الاعتراف بالأخطاء التى وقعت فيها القيادات السوفيتية السابقة منذ عهد ستالين والتى كانت ناتجة عن تقديس الزعامات، مما أدى إلى جمود القيادة وانخفاض كفاءتها.

(٣) أن عملية إعادة البناء هى عملية ثورية تمثل ثورة من أعلى بدأت بمبادرة من جانب زعامة الحزب وتتم تحت إشرافه، وأن نجاح هذه العملية يتطلب عدم التردد أو تأجيل لحظة الانطلاق لأن الإصلاحات الزاحفة لن تؤدي إلا إلى الركود وإلى الإبقاء على العقليّة المحافظة والنظم البالية.

(٤) أن البيريسترويكا تمثل محاولة لتحقيق اشتراكية أفضل وليست تراجعاً أو تخلياً عن الاشتراكية، فهدف البيريسترويكا هو تحقيق مستوى معيشى أفضل والتوصل إلى حلول للمشكلات المختلفة التى يعانى منها المجتمع السوفيتى.

(٥) أن العلنية أو المصارحة Glasnost هي إحدى خصائص هذه الثورة فهي تمثل شكلاً فعالاً للرقابة الشعبية على نشاط جميع الأجهزة القيادية دون استثناء وأنها تمثل الأداة القوية والفعالة للكشف عن النواقص وإزالتها. كذلك يتعين البعد عن تزييف الحقائق وتقنيع الواقع بشعارات زائفة على نحو ما كان يحدث من مطالبة الجماهير بالالتزام بالأخلاق الاشتراكية بينما لا يلتزم بها زعماء الحزب، وكذلك ضرورة مواجهة الحقائق والمشكلات بواقعية بهدف التصدي لحلها بدلاً من التغطية عليها عن طريق تنظيم المناسبات والاحتفالات، ذلك فضلاً عن تشجيع النقد الذاتي.

(٦) أن ثمة تناقضاً بين تزايد كميات الأسلحة النووية المكسدة لدى العملاقين مع تراجع شعورهما بالأمن.

(٧) ضرورة النظر إلى العالم ككل متكامل ومن ثم ضرورة العمل على الحفاظ على بقاء العنصر البشرى والحفاظ على الكون بغض النظر عن أية خلاقات أيديولوجية، وأن ثمة مسئولية كبيرة تقع على عاتق القطبين فيما يتصل بالعمل على تجنب فناء العنصر البشرى من خلال الحروب النووية.

(٨) أن ثمة تناقضاً منطقياً بين تحقيق التنمية الاقتصادية وبين الاستمرار في سباق التسلح النووى والتقليدى وهذا ما يعكسه التباين الكبير بين ما أحرزه السوفيت في مجال التسلح وبين التخلف الذى يعانى منه المجتمع السوفيتى فى قطاعات عديدة.

(٩) احترام الحوار الدبلوماسى المفتوح بين كسل الاتجاهات والرؤى السياسية فى كافة الدول والبعء عن التعصب الأيډيولوجى والتحييزات المسبقة وضرورة رسم السياسة الخارجية بمنأى عن الاعتبارات الأيډيولوجية، وضرورة تأسيس العلاقات الدولية على أساس توازن المصالح بدلاً من توازن القوى.

(١٠) احترام حق كل دولة وكل أمة فى اختيار طريقها الخاص للتنمية الاجتماعية الداخلية.

ويتضح من هذه الأفكار التى وردت فى كتاب جورباتشوف كيف أنها تمثل انقلاباً فى الخط الفكرى والسياسى للقيادة السوفيتية، وقد انعكست هذه التحولات على الأوضاع الداخلية فى الاتحاد السوفيتى متمثلة فيما يلى:

١- القيام بالعديد من الإصلاحات الثورية فى مختلف المجالات.

٢- السماح بقدر كبير من الديمقراطية ومن الحريات السياسية على نحو لم يسمح به من قبل للمواطنين السوفييت وكذلك الإفراج عن مئات المعتقلين من المعارضين والمنشقين السوفييت.

٣- تخفيف القيود المفروضة على حرية النشاط الاقتصادى.

٤- الانفتاح الفكرى والثقافى والإعلامى.

ومن ناحية أخرى فقد انعكست هذه الأفكار على توجهات السياسة الخارجية السوفيتية. وقد لاقت تلك التحولات أصداء واسعة وردود فعل إيجابية من جانب الغرب (على الرغم من تشكك البعض فى مدى صدق تلك التوجهات والنوايا الحقيقية والدوافع وراء هذه التحولات).

وقد أدى ذلك إلى تهدئة حدة التوتر في العلاقات بين المعسكرين وقد تمثل ذلك في عدة أمور أهمها:

(١) استئناف لقاءات القمة بين زعماء الدولتين حيث عقدت خمسة لقاءات قمة هي:

- ♦ قمة جنيف: نوفمبر ١٩٨٥ بين كل من ريجان وجورباتشوف.
 - ♦ قمة ريكيافيك: أكتوبر بين كل من ريجان وجورباتشوف.
 - تم خلالها التوقيع على معاهدة حظر الاسوارىخ النووية متوسطة المدى.
 - ♦ قمة موسكو: مايو/ يونيو ١٩٨٨ بين كل من ريجان وجورباتشوف.
 - ♦ قمة مالطة: ديسمبر ١٩٨٩ بين كل من بوش وجورباتشوف.
- والتي عقدت على متن السفينة السوفيتية مكسيم جوركى قبالة ساحل مالطا والتي تم خلالها الإعلان عن انتهاء حالة الحرب الباردة بين المعسكرين.

(٢) التحولات التي طرأت على علاقة الاتحاد السوفيتى بدول الكتلة الاشتراكية والتي تمثلت فى:

أ- الإعلان عن الإلغاء النهائى لمبدأ بريجنيف، مما كان بمثابة الضوء الأخضر أمام الحركات الثورية والتيارات التحررية والإصلاحية فى دول أوروبا الشرقية للتخلص من ربة السيطرة الشيوعية، وقد أسفر ذلك عن سقوط معظم النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية تحت ضغط الاندفاع الثورى العارم الذى شهده عام ١٩٨٩.

ب- الإعلان عن بروتوكول بودابست فى ٢٨ يونيو ١٩٩١ الذى تم بمقتضاه الاتفاق على حل منظمة الكوميكون للمعونة الاقتصادية المتبادلة بين الدول الاشتراكية، كذلك فقد تم الاتفاق على جعل الاعتماد المتبادل من منطلق التكافؤ أساساً للعلاقات بين الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية بدلاً من علاقة التبعية شبه الكاملة من جانب هذه الدول على الاتحاد السوفيتى، ذلك فضلاً عن تشجيع الاتحاد السوفيتى لدول أوروبا الشرقية على تنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول أوروبا الغربية.

ج- الإعلان فى أول يوليو ١٩٩١ عن بروتوكول براج الذى تم بمقتضاه الاتفاق على حل حلف وارسو.

ويمكن القول بأن التحولات التى طرأت على السياسة الخارجية السوفيتية قد تركت آثاراً واضحة على العلاقات الدولية بوجه عام، ويمكننا أن نلمس ذلك من خلال عدة مظاهر:

١- أن زوال خطر التهديد الشيوعى السوفيتى من العالم ولاسيما بالنسبة لأوروبا وآسيا كان إيذاناً بحدوث تحولات جذرية فى صورة علاقات القوة الدولية وأنماط التحالفات وعلاقات الصداقة والعداء التى ظلت سائدة لفترة طويلة على امتداد سنوات الحرب الباردة وقد ظهرت بوادر هذه التحولات فى الخلافات التى بدأت تطفو على السطح بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين حول بعض الموضوعات الاقتصادية والتجارية، ناهيك عن العلاقات فى إطار حلف الأطلسى ومدى تماسكه. بالإضافة إلى ذلك فقد انعكست تلك التحولات على

علاقات الولايات المتحدة بالصين بدول أوروبا الغربية، وكذلك على علاقات الشمال بالجنوب بوجه عام.

٢- حدوث تحولات جذرية في المواقف الخارجية للعديد من الدول التي كانت تعتمد على مساندة وتأييد الاتحاد السوفيتي في صراعاتها الإقليمية أو في علاقاتها مع دول المعسكر الغربي (سوريا - ليبيا - الفلسطينيين).

٣- تهاوى العديد من الأنظمة الحاكمة ذات التوجه الشيوعي في مناطق مختلفة من العالم الثالث بعدما فقدت الأيديولوجية الشيوعية مصداقيتها كنظام سياسى واقتصادى واجتماعى قادر على التصدى بفعالية للمشكلات التي تعاني منها الشعوب في هذه الدول.

٤- إمكانية التوصل لحلول نهائية للعديد من المشكلات السياسية التي نشأت في ظل أجواء الحرب الباردة بين المعسكرين والتي ظلت معلقة لسنوات طويلة بدون حل نظراً لتوقف إمكانية تسوية أو حل هذه المشكلات على حالة ميزان القوة العالمى. ومن أبرز تلك المشكلات: مشكلة الوحدة الألمانية.

٥- قيام الولايات المتحدة والدول الغربية بجهود كبيرة في مجال استقطاب دول أوروبا الشرقية بعد تحولها عن الشيوعية وذلك من خلال أداة المساعدة الاقتصادية وذلك بهدف ربط هذه الدول بالغرب وبالنظام الرأسمالى العالمى.

٦- تزايد أهمية العامل الاقتصادى في العلاقات الدولية بعد انحسار أهمية العامل الأيديولوجى، وكذلك تراجع أهمية العامل الإستراتيجى إلى حد

ما، مما يبنى بإمكانية أن يصبح الدافع وراء قيام المحالفات أو التجمعات الدوائية هو دافع اقتصادى بدلاً من الدافع الإستراتيجى أو الرباط الإيديولوجى المذهبى ولعل ذلك يبدو واضحاً فى قيام منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك فى مواجهة السوق الأوروبية المشتركة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن تلك التحولات لم تقتصر آثارها على السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى فحسب بل أنها انعكست أيضاً على تماسك الاتحاد السوفيتى كدولة تقوم على عدة قوميات متباعدة من حيث الأصل العرقى، فقد نتج عن تخفيف قبضة الحكومة المركزية فى موسكو على بقية الجمهوريات السوفيتية أن استغلت هذه الجمهوريات الفرصة للانفصال عن الاتحاد السوفيتى حيث عمت الاضطرابات معظم الجمهوريات السوفيتية وطالبت شعوبها بالاستقلال كما تصاعدت حدة الصراعات العرقية بين القوميات المختلفة مما نتج عنه اختفاء الاتحاد السوفيتى ذاته من على الخريطة السياسية مفسحاً المجال لظهور دولة جديدة تقوم على أساس الانتماء الاختيارى والحر للكونغولث الروسى الناشئ.

وقد أثار تفكك الاتحاد السوفيتى عدة مشكلات حيوية كان أبرزها مشكلة السيطرة على الأسلحة النووية وإمكانية منع انتشارها ذلك فضلاً عن طبيعة العلاقات بين هذه الدول الناشئة وبين الدول الغربية وقد أثر ذلك كله على هيكل النسق العالمى واستقراره.

وقد أدى تفكك الاتحاد السوفيتى وانهياره كدولة قطبية إلى التعديلى فى هيكل النسق العالمى حيث أصبح يعتمد على قوة قطبية واحدة هى الولايات المتحدة الأمريكية التى راحت تفيد من ذلك التفوق فى تقرير

صورة علاقات القوة على مستوى النسق العالمى من خلال ما يعرف بالنظام العالمى الجديد ومقنعة تلك السيطرة بإطار من الشرعية الدولية، وذلك من خلال سيطرتها على منظمة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن ثمة من يرون أن صورة النسق العالمى قد تحولت - بسقوط القطب السوفيتى- إلى صورة النسق أحادى القطبية Unipolar إلا أننا نرى أن الوضع الراهن لا يمثل بذاته صورة تاريخية متميزة ومستقرة للنسق العالمى وإنما هو يمثل مرحلة انتقالية لم تتبلور فيها الأوضاع الدولية بشكل واضح ومستقر يسوغ لنا أن نصفها بهذا الوصف (أحادية القطبية)، أى أنها مرحلة تغير وتحول فى صورة توزيع القوة على المستوى العالمى لن تلبث أن تنقشع عن سماء العلاقات الدولية مفسحة بذلك الطريق أمام صورة تاريخية جديدة للنسق العالمى تكون أكثر استقراراً واتزاناً إما بالعودة إلى صورة النسق ثنائى القطبية من جديد بظهور قطب واحد آخر موازن لقوة الولايات المتحدة، وإما بالعودة إلى صورة جديدة من صور التوازن متعدد الأقطاب، إذا ما أسفرت الأمور عن ظهور عدة قوى قطبية جديدة، وبطبيعة الحال فإن هذه التحولات لا تتم بين يوم وليلة وإنما هى تستغرق عدة سنوات.

هذا وقد عملت الولايات المتحدة وحلفاؤها على الإفادة من هذا الموقع المتميز على سلم تدرج القوة الدولى - الذى تهيأ لها بعامل اضمحلال قوة الاتحاد السوفيتى وتفكك إمبراطوريته - فراحت تفرض على بقية دول العالم النامى معاييرها السياسية والاقتصادية والثقافية، فضلاً عن نمط الحياة الأمريكى والأوروبى، فيما يشبه محاولة التوحيد القسرى للعالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وهو ما راح يعبر عنه فى الوقت الراهن بمصطلح "العولمة" Globalization .

مصادر القسم الثاني

اعتمدنا في إعداد القسم الثاني على المراجع التالية:

- (١) إسماعيل صبرى مقلد، قضايا دولية معاصرة (مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٨٠).
- (٢) إسماعيل صبرى مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥).
- (٣) خلدون حسن النقيب، مبارك العدوانى (محرران)، ثورة التسعينات (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١).
- (٤) ميخائيل جورباتشوف، البروسترويك (دار الشرق، القاهرة، ١٩٨٨).

وكذا على:

- (5) Hammond, P., The Cold War Years: American Foreign Policy Since 1945 (Harcourt, Brace & World Inc., New York, 1969).
- (6) Spanier. J : American Foreign Policy Since World War II (Holt, Rinehart and Winston, New York, 1983).
- (7) Weisberger, B., : Cold War – Cold Peace (Houghton Mifflin Co., Boston , 1984).

تعقيب على القسم الثاني

العلاقات الدولية في إطار النسق ثنائي القطبية^(*)

رؤية نظرية موجزة

خصائص النسق ثنائي القطبية:

أسفرت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) عن صورة جديدة لتوزيع القوة في المجال الدولي، فقد خرجت الدول الكبرى، أقطاب النسق المتعدد، من الحرب منهكة عسكرياً واقتصادياً، ومن ثم تراجعَت مواقعها على سلم تدرج القوة الدولي، بينما ظهر قطبان عالميان جديدان من خارج القارة الأوروبية، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وقد أصبحا - في ظل الوضع العالمي الجديد- وبحكم قدراتهما الفائقة - هما وحدهما القادرين على تقرير صورة النسق العالمي كله، من حيث توازنه ومن حيث نمط التفاعلات السائدة في إطاره، وهكذا تحول النسق الدولي العالمي إلى صورته التاريخية الجديدة، التي راحت تعرف بالنسق ثنائي القطبية Bipolar System .

وفيما يلي نعرض لأبرز السمات أو الخصائص التي يَتميز بها النسق ثنائي القطبية في مواجهة النسق متعدد الأقطاب السابق عليه:

أولاً: ثنائية أقطاب النسق، في معنى قيام النسق على مركزين متفوقين من مراكز القوة، يحيط بكل مركز منهما عدد من الدول التابعة، والأقل كَثِراً من حيث إمكانيات القوة والقدرة، ولذا يكاد يكون حق التوجيه

(*) كتب هذا الجزء د. معنوح منصور.

ورسم السياسات والاستراتيجيات العامة واتخاذ القرارات الهامة،
قاصراً على هذين المركزين وحدهما^(١).

ثانياً: عالمية النسق، إذ لم تعد عضوية النسق قاصرة على الدول
الأوروبية وحدها، وإنما راح نطاق هذه العضوية يمتد -جغرافياً-
ليشمل كلفة دول العالم، بل إن قطبي النسق العالمي ثنائي القطبية
يقعان خارج نطاق القارة الأوروبية، إذ يقع أحدهما في أوراسيا،
بينما يقع الثاني في أمريكا الشمالية^(٢). وترتد هذه الشمولية - في
نطاق عضوية النسق العالمي - إلى حصول العديد من الدول على
استقلالها، في أعقاب تراجع قوة وسطوة الإمبراطوريات
الاستعمارية القديمة، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولا
سيما خلال العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين^(٣).

ثالثاً: أن النسق الدولي ثنائي القطبية يتم بعدم التجانس Hétérogène
أي أنه يقوم على مجموعة من الدول التي تنتمي إلى قيم
وايديولوجيات متباينة^(٤)، ومن ثم فهو نسق يفترق إلى عنصر
التوافق المذهبي أو الإجماع Consensus فيما يتصل بالقيم التي
يعتقنها أعضاؤه، والتي يرتضونها كأساس لتنظيم العلاقات فيما
بينهم سواء على المستوى الوطني أو الدولي. وقد أدى
عدم التجانس إلى انقسام أعضاء النسق بين معسكرين (كتكتلين)
متعادين بحكم تلك الخلافات المذهبية، حيث ظهرت الكتلة الغربية

(١) إسماعيل صبرى مقد، قضايا دولية معاصرة (مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٨٠)، ص ٤٣٥.

(٢) محمد طه بنوى، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (المكتب المصرى الحديث، الإسكندرية، ١٩٧٦)، ص ٢٧٧.

(3) Colard, Daniel., *Les Relations Internationals* (Masson, Paris, 1987), P.116-118.

(٤) محمد طه بنوى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٤.

(التي تدين نظمها بالأيديولوجية الليبرالية الرأسمالية)، والتي تزعمها الولايات المتحدة ومن خلفها دول أوروبا الغربية وكندا واليابان، كما ظهرت الكتلة الاشتراكية (التي تدين نظمها بالأيديولوجية الماركسية - اللينينية) والتي يتزعمها الاتحاد السوفيتي ومن ورائه دول أوروبا الشرقية.

رابعاً: هيراركية (تدرج) أعضاء النسق من حيث عوامل القوة والقدرة المتاحة لهم، إذ أن ثمة قطبين مسيطرين على النسق، وقادرين - بحكم تفوق قواهما - على تقرير صورة توزيع القوة على المستوى العالمي ككل، ومن ثم تكون اهتماماتهما ذات طبيعة كونية أو عالمية، وتليهما - فى المرتبة الثانية مجموعة من القوى الكبرى (ولكنها ليست قوى قطبية)، فهي لا تملك أكثر من مجرد العمل على تحقيق ذاتها، وحماية بقائها وأمنها، فهي إطار علاقات القوة فى النسق، وإن كانت غير قادرة على تقرير صورة هذه العلاقات. ثم يحى العالم الثالث، والذي يضم بقية دول العالم حديثة الاستقلال، ذات الإمكانيات والقدرات المتواضعة، والتي لا تملك - بحكم تواضع قواها - أن تؤثر على نحو ملموس فى علاقات القوة فى إطار النسق، ومن ثم التي لا يتصور لها - وهى على ذلك النحو - إلا أن تكون مسرحاً لتنافس اللاعبين القطبيين الساعيين إلى تحقيق عالمية التواجد. وهكذا يتضح أن ثمة تفاوتاً كبيراً بين قدرات أقطاب النسق، وبين قدرات بقية القوى الأعضاء فيه،

ومن ثم فهي لا تستطيع - حتى وإن اجتمعت - أن تكون حاملة لميزان القوة بين القطبين^(١).

خامساً: تعدد وتنوع وسائل التأثير الدولي، بحيث لم تعد أدوات السياسة الخارجية للدول قاصرة على الدبلوماسية التقليدية أو الاستراتيجية فحسب، وإنما ظهرت أدوات جديدة كالأداة الاقتصادية والدعائية وغيرها، كذلك فلم يعد من اليسير التمييز بين حالتي الحرب والسلام في العلاقات الدولية حيث ظهرت مفاهيم جديدة كالحرب والسلام في كالحرب الباردة، كما أصبح من العسير الاتفاق على تعريف محدد وقاطع للعنوان، إذ تعددت صورته وأساليبه، كما تزايد دور المؤسسات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ومن ثم تزايد دورها في مجال التسوية السلمية للمنازعات الدولية (وإن كانت لا تزال محدودة الفعالية فيما يتصل بالصراعات الدولية التي تكون الدول القطبية أو الكبرى أو حلفاؤها طرفاً فيها)^(٢).

سادساً: اتساع نطاق العلاقات الدولية، بحيث لم يعد قاصراً على العلاقات الدبلوماسية أو الاستراتيجية فقط، وإنما امتد ليشمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والرياضية والبيئية وغيرها، كذلك فلم تعد العلاقات الدولية قاصرة على المعاملات الحكومية أو الرسمية وحدها، إذ اتسع مجالها ليشمل العلاقات على المستوى غير الحكومي بل والشعبي

(١) المرجع السابق، ص ٢٧٦-٢٨١.

(٢) إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩١) ص ٥٦-٥٧.

أحياناً. وقد ساعد على تحقيق ذلك، النمو الهائل فى وسائل الاتصال والمواصلات - بعامل التقدم التكنولوجى الكبير - مما زاد من تشابك وتعقد العلاقات فيما بين الدول، فضلاً عن تزايد مستوى الاعتماد المتبادل Interdependence فيما بينها على نحو أصبح من المتعذر معه على أية دولة أن تعيش بمعزل عن بقية التفاعلات الدولية.

سابعاً: التحول الجذرى والخطير الذى طرأ على أساليب تحقيق ميزان القوة على مستوى النسق العالمى، إذ ظهرت أدوات جديدة وأساليب وسياسات حديثة، راحت تتبوأ موقع الصدارة فى مجال تحقيق توازن القوى العالمى، وقد استتب ذلك تراجع أهمية العديد من سياسات ميزان القوة التقليدية التى شاع تطبيقها فى إطار النسق متعدد القوى القطبية.

وترتد هذه التحولات الجذرية فى أساليب تحقيق ميزان القوة، إلى ظهور متغير جديد فى معادلة القوة الدولية، ألا وهو أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة الذرية والنووية) التى كان لظهورها القول الفصل فى تحديد نتائج الحرب العالمية الثانية، وفى تقرير صورة توزيع القوة فى المجال الدولى خلال الحقبة التى أعقبها. وقد كان للولايات المتحدة قصب السبق فى مجال امتلاك السلاح الذرى، غير أن الاتحاد السوفيتى ما لبث بدوره أن لحق بركب التطور التكنولوجى، فتمكن من تفجير أول قنبلة ذرية سوفيتية عام ١٩٤٩، ثم أعقب ذلك إنتاج القاذفات عابرة القارات عام ١٩٥٤، ثم نجاحه فى إطلاق أول صاروخ سوفيتى عابر للقارات عام ١٩٥٧. وقد ترتب على ذلك اتخاذ ميزان القوة العالمى صورة جديدة،

أطلق عليها ونستون تشرشل "ميزان الرعب النووي" Balance of Nuclear Terror^(١).

وبدخول العالم عصر السلاح النووي، أصبحت القوة لأول مرة "أداة ذات قيود ذاتية"، فقد أصبح الغرض من امتلاك القدرة النووية هو مجرد التهديد باستخدامها - في إطار محاولة إنجاح السياسة الخارجية للدولة- دون التورط في موقف صراعي قد يقود إلى الاستخدام الفعلي للقوة النووية^(٢).

وفي هذا الإطار ظهر ما يعرف بفكرة " الحرب المستحيلة"، فانطلاقاً من كون غريزة حب البقاء تمثل طبعاً في الإنسان، فقد ترتب على ذلك - وكما أكدته أحداث التاريخ - ألا يقاتل الإنسان إلا إذا أدرك أن قتاله لن يؤدي إلى فوائده، فالمبرر الوحيد المقبول للحرب - كما يقول ليدل هارت- هو الأمل في تحقيق حالة أفضل من السلام - "The only valid object of war is a better state of peace"- أما إذا أدرك الإنسان أن قتاله لن يخلف إلا الدمار الشامل والإفناء المتبادل لكل الأطراف المتحاربة، فإنه سيكف - بالضرورة- عن اللجوء إلى الحرب استجابة لغريزة حب البقاء فيه^(٣).

(١) حورية توفيق مجاهد: " سياسة توازن القوى" في : مجلة عصر المعاصرة (السنة ٦٢، العدد ٣٤٣، يناير ١٩٧١)، ص ١٥٦-١٥٧.

(٢) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية - الجزء الأول (جامعة بغداد - كلية القانون والسياسة، ١٩٧٩).

(٣) محمد طه بدوي، محمد طلعت الغنيمي، دراسات سياسية وقومية (منشأة المعارف - الإسكندرية، ١٩٦٣)، ص ٣٩١.

وقد ساعد على مزيد من التمكين لفكرة الحرب المستحيلة، ظهور ما يعرف بالقدرة على التدمير بالضربة الثانية Second Strike Capability، إذ إنه في ظل انفراد قوة قطبية واحدة باحتكار السلاح النووي، كان في مقدورها أن تشن ما يعرف "بالحرب الوقائية"، بمعنى الاستفادة من تفوقها النووي في القضاء على قوة الخصم، أو تدميرها نهائياً. إلا أنه حين تأكدت قدرة كل من القطبين على استيعاب الضربة الأولى، وتوجيه ضربة ثانية انتقامية لخصمه - حثّ تعرضه لهجوم نووي من جانبه-، فقد بات واضحاً أن إقدام أى من القطبين على شن مثل ذلك الهجوم سوف يكون من قبيل الإنتحار المتبادل، إذ سوف يترتب عليه الإفناء الشامل لكافة الأطراف المتحاربة، مما تهون أمامه أية مكاسب متوقعة من وراء مثل هذه الحروب^(١)، كما تنعدم معها أية آمال في تحقيق سلام أفضل، وتهيأت لمثل هذه الحروب أن تخلف من ورائها سلاماً للهم إلا سلام القبور.

وهكذا يمكننا أن نخلص إلى القول بأن القدرة على التدمير بالضربة الثانية، قد أدت إلى نوع من التحييد المتبادل للقوة النووية التي يملكها القطبان نتيجة الخوف من أخطارها التدميرية الرهيبة، وهو ما أدى إلى ما يعرف بحالة الردع النووي المتبادل Mutual Nuclear Deterrence^(٢).

(١) حورية توفيق مجاهد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٦-٣٩١.

وكذلك: إسماعيل صبرى مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٣.

(٢) إسماعيل صبرى مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٣ - ٢٨٦.

ويعرف الجنرال أندريه بوفر "الردع" بأنه منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام أسلحتها، أو بصورة أعم، منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين^(١).

ويتضح من التعريف السابق أن الردع هو حوار بين الإدارات بعيداً عن الاستخدام الفعلي للقوة، رغم وجود القدرة على استخدامها، أو بعبارة أخرى فإن تركيز كل طرف من الأطراف المتصارعة يكون على قابلية الأطراف الأخرى للإدراك والاقتناع بجدية التهديد باستخدام السلاح النووي، وذلك على عكس الحال بالنسبة للدفاع. فالدفاع والردع يتطلبان توفر القدرة ، غير أن استخدامها فعلاً يعني الدفاع بينما يعني الردع مجرد التهديد باستخدامها^(٢). وهكذا يمكننا القول أن فكرة الردع تقوم على أساس الحفاظ على السلم من خلال التهديد المتبادل بالتدمير Mutual threat of destruction أو ما يطلق عليه أحياناً التدمير المؤكد المتبادل* mutual assured destruction^(٣).

ولكن ما هي شروط نجاح الردع أو مقومات الردع الفعال؟

يشترط لنجاح الردع توفر عدة شروط، أبرزها ما يلي:

(١) توفر القدرات الفعلية لدى الدول، حيث يتوجب على كل طرف أن يمتلك نوعين من القدرات، أولهما القدرة على مهاجمة خصمه بالضربة الأولى من ناحية، وثانيهما القدرة على استيعاب الضربة الأولى من جانب الخصم - حال تعرضه لها - ثم القدرة على توجيه

(١) كاظم هاشم نعمة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٤.

(٣) Jones, Walter., *The Logic of International Relations* (Scott, Foresman and Co. Illinois, 1988), P.355.

ضربة ثانية انتقامية تلحق الدمار الشامل بالخصم^(١). ويتطلب تحقيق ذلك أن يحتفظ كل طرف بجانب من أسلحته النووية ذات القدرات التدميرية الهائلة في أماكن غير معرضة للهجوم invulnerable ، كالعواصات التي تجوب البحار أو الصواريخ العابرة للقارات المحصنة في منصات إطلاق متحركة تحت سطح الأرض، بحيث يظل قادراً - حتى بعد تعرضه للضربة الأولى - على إلحاق خسارة غير مقبولة unacceptable damage (أي خسائر تفوق من حيث مدى فدايتها أية مكاسب ممكنة التحقق من جراء استخدام الخصم للسلاح النووي). وفي ظل هذه الظروف يكون القرار الرشيد rational الوحيد والمقبول هو عدم الإقدام على اتخاذ قرار استخدام هذه الأسلحة^(٢).

(٢) ضرورة توفير وسائل الاتصال ونقل المعلومات والمواقف بين الأطراف المتصارعة في أوقات الأزمات الدولية، بحيث تكون قادرة على نقل الرسائل المتبادلة بين هذه الأطراف سواء أكانت في صورة إعلانات أو نصائح أو تهديدات، حتى يمكن لهذه الرسائل أن تصل إلى أعلى مستويات صنع القرار لدى الأطراف الأخرى المستهدفة بهذه الرسائل، ويتعين أن تكون الوسائل غير قابلة للعطب أو للتشويش، كما يتعين أن تكون قادرة على نقل هذه الرسائل بدرجة عالية من الكفاءة والدقة والوضوح، بحيث تصل إلى الطرف الآخر،

(١) كاظم هاشم نعمة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٤-٢٥٥.

(2) Coulombis, T. & Wolfe, J., *Introduction to International Relations* (prentice Hall Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, 1986) ,P. 60.

ومن ثم يمكنه أخذ هذه الرسائل في اعتباره عند قيامه بعمليات الحساب والتقييم في إطار عملية صنع القرار^(١).

(٣) أن تتوفر لحالة الردع هذه درجة عالية من المصداقية Credibility، أى القابلية للتصديق لدى الأطراف الأخرى، أو بعبارة أخرى أن تتوفر لدى الأطراف المستهدفة بهذه الرسائل درجة عالية من الاقتناع بصدق نوايا وعزم الطرف الرادع على إنفاذ تهديداته، حتى لا تستقبل لدى الأطراف الأخرى باعتبارها نوعاً من التهويش Bluffing يلجأ إليه طرف ما دون أن تكون لديه القدرة أو الرغبة الفعلية على إنفاذ هذه التهديدات^(٢). ومن ثم يمكن القول بأن المصداقية^(٣) تمثل الركن الرئيس للردع، أو ما يعرف بجوهر الردع The Essence of deterrence .

ويرى البعض أن فعالية الردع هي بمثابة حاصل ضرب القدرة النووية في نية استخدامها، فإذا كانت هذه النية منعدمة (أى مساوية للصفر)، فإن فعالية الردع حينئذ تساوى الصفر^(٤).

وتعتمد مصداقية الردع مدى التناسب بين حجم التهديدات التى تطلقها الدولة الرادعة، وبين المخاطر التى تتعرض لها مصالحها، أو أهمية موضوع الصراع The object of conflict (أى الموضوع

(١) كاظم هاشم نعمة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٨-٢٦٠.

(3) "The possession of power is not an effective deterrent unless accompanied by the will to use it in defined situations. Thus the threat of unclear retaliation must not only be horrifying., it must also be credible."

Jones., OP.Cit., p.363

ورد فى:.

(4)Ibid.

محل الخلاف بين الدول المتصارعة) وما إذا كان يمثل أهمية حيوية للدولة ذاتها، أم يتصل بمصالح حلفائها، أو يتعلق بمصالح ثانوية، وبطبيعة الحال تكون مصداقية الردع فى أعلى فى أعلى مستوياتها فى الحالة الأولى، وتقل تدريجياً مع تراجع أهمية موضوع الصراع. ويثير هذا الموضوع قلق الدول الأوروبية أحياناً، إذ يتساءل بعضها عن مدى فعالية ومصداقية المظلة النووية الأمريكية لدول أوروبا الغربية، وما إذا كانت الولايات المتحدة جادة فعلاً فى استخدام أسلحتها النووية للرد على أية تهديدات تتعرض لها القارة الأوروبية، وقد كان من جراء هذا التشكك الأوروبى أن شرعت بعض الدول الأوروبية فى بناء قواتها النووية الخاصة بها^(١).

(1) Ibid., p.364.

مضامين الكتاب

صفحة	الموضوع
٧	- تصدير
	القسم الأول
١٢	العلاقات الدولية في ظل النسق الدولي متعدد القوى القطبية (١٨١٤-١٩٤٥)
١٥	- الفصل الأول : الأوضاع السياسية في أوروبا خلال الفترة السابقة على مؤتمر فيينا ١٨١٤
٢٩	- الفصل الثاني : مؤتمر فيينا والمحاكمة الرباعية ٢٩
٤٣	- الفصل الثالث : عصر المؤتمرات الأوروبية ٤٣
٦١	- الفصل الرابع : عصر القوميات ٦١
٧٧	- الفصل الخامس : النسق البسماركى وعصر جديد من التحالفات ٧٧
٩٧	- الفصل السادس : صراع التحالفات وتنامي النفرة القومية ٩٧
١٣٣	- الفصل السابع : الحرب العالمية الأولى ومولد أوروبا جديدة ١٣٣
١٦٥	- الفصل الثامن : فترة ما بين الحربين العالميتين ومقدمات الحرب العالمية الثانية ١٦٥
١٨١	- الفصل التاسع : الحرب العالمية الثانية ١٨١
١٩٩	- تعقيب على القسم الأول ١٩٩
	القسم الثاني
٢٥٠	العلاقات الدولية في ظل النسق ثنائي القوى القطبية
٢٠٧	- تمهيد ٢٠٧
٢٠٩	- الفصل الأول : مرحلة الحرب الباردة ٢٠٩
٢٣١	- الفصل الثاني : مرحلة التمايش السلمى ٢٣١
٢٥٧	- الفصل الثالث : مرحلة الإنفراج الدولى ٢٥٧
٢٧٣	- الفصل الرابع : مرحلة الحرب الباردة الجديد ٢٧٣
٢٩٥	- الفصل الخامس : مرحلة نهاية الحرب الباردة ٢٩٥
٣٠٩	- تعقيب على القسم الثاني ٣٠٩
٣٢١	- مضامين الكتاب ٣٢١

مضامين الكتاب

د. أحمد وهمان

جمهورية مصر

١٩٩١

د. في درجته دكتور

أستاذ من جامعة

الموضوع

- تصدير

ملاحظات القارئ

تدريسية عام ١٩٩٢

عضو هيئة تدريس بقسم العلوم السياسية

بكلية التجارة - جامعة الإسكندرية

عضو مجلس إدارة معهد الدراسات

الدبلوماسية - بكلية التجارة، جامعة

الإسكندرية

له عديد من المؤلفات أبرزها:

سياسات التحالف الدولي، والصراع

الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط،

والعولة - دراسة في المفهوم والمظاهر

والأبعاد.

عضو هيئة تدريس العلوم السياسية بكلية

التجارة - جامعة الإسكندرية

حصل على جائزة الدولة التشجيعية في

العلوم الاقتصادية والقانونية - فرع العلوم

السياسية لعام ٢٠٠١ م.

له العديد من المؤلفات في مجالات العلاقات

الدولية والعلوم السياسية أبرزها:

الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر

التحالف السياسي - وفيات التنمية

السياسية

الملاوي رائد الفكر السياسي الإسلامي

حلف شمال الأطلسي والعلاقات الأمريكية

الأوروبية (١٩٩٥ - ٢٠٠٠)

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب تاريخ العلاقات السياسية الدولية بدءاً من مؤتمر فيينا
أرسيت خلاله أسس هذه العلاقات، مروراً بعصر المؤتمرات الأوروبية، فبعد
الحرب العالمية الأولى، وفترة ما بين الحربين العالميتين فالحرب العالمية الثانية
الدولى فتانى القوى القطبية، والصراع الأمريكى السوفيتى وتطوره
السوفيتى من الخريطة الدولية عام ١٩٩١.

Bibliotheca Alexandrina



0348364



الدار

٥٤ شارع زكريا - الإسكندرية
ص.ب. 35 الأبراهيمية - الإسكندرية
تليفاكس: 5917882 ت: 03/5907466
E-mail: m20ibrahim@yahoo.com